جـامـعـة الـشـرق الأوسـط
MIDDLE EAST UNIVERSITY

الأكراد والمناطق المتنازع عليها بين الفدرلة والصراع

Kurds and The Disputed areas between Federalism and Conflict

إعداد الطالبة: ساره يونس كاكل

إشراف الأستاذ الدكتور: محمد عوض الهزايمة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستر في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسة

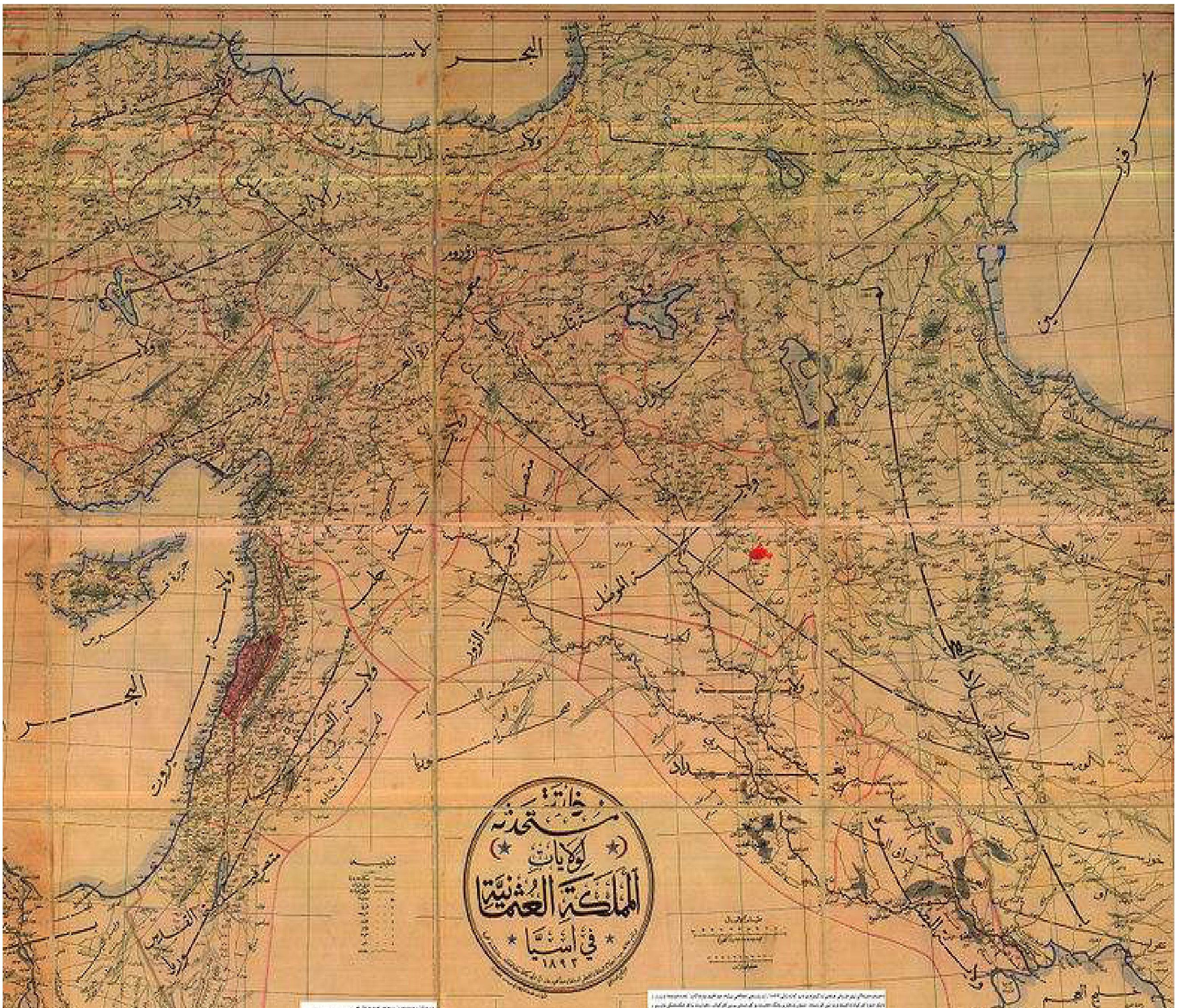
كلية الآداب و العلوم

جامعة الشرق الأوسط

1432هـ/2011م

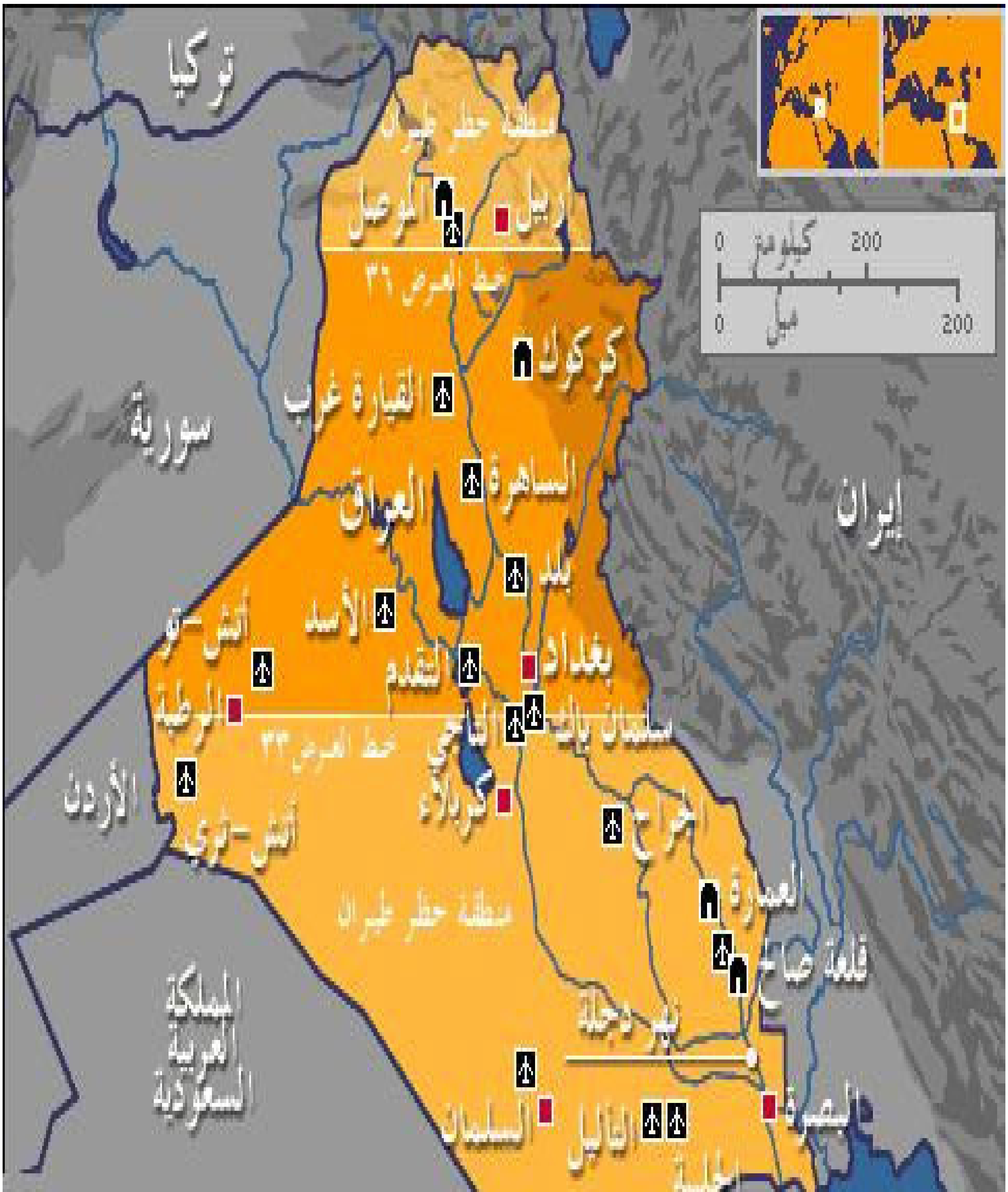
خارطة الدولة العثمانية في آسيا في العام1893

رقم (1)



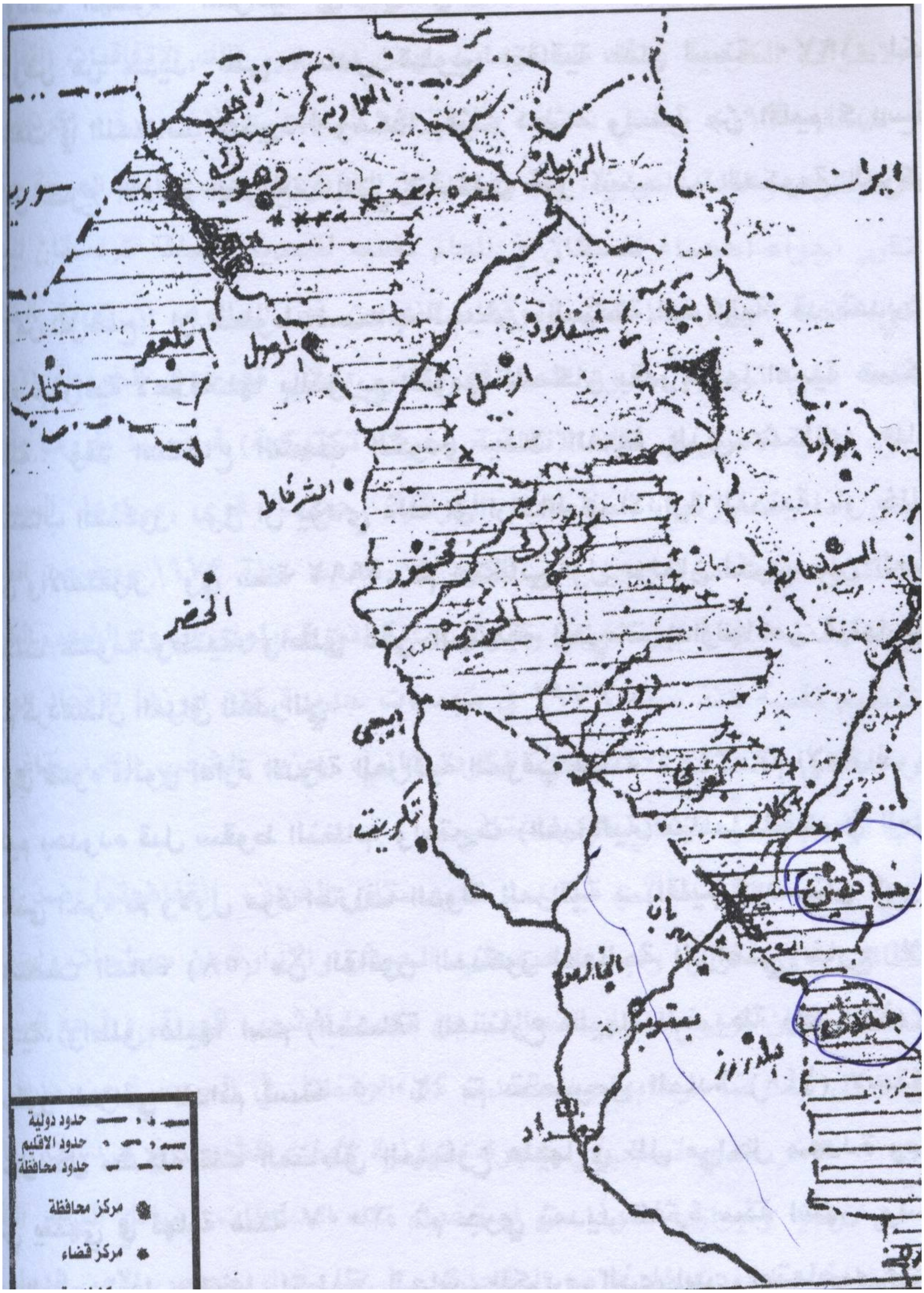
خارطة العراق

الرقم(2)



خريطة المناطق المتنازع عليها

رقم (3)



قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	نسب سكان الأرياف في محافظة كركوك وقضاء الحويجة (%) سنوياً	84
2	أعداد القرى والأسر في مدينة كركوك	84

قائمة الأشكال والصور

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	خارطة الدولة العثمانية في آسيا في العام1893	أ
2	خارطة العراق	ب
3	خريطة المناطق المتنازع عليها	ج

التفويض

أنا الموقعة أدناه ساره يونس كاكل أفوض جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئـــات أو الأشـــخاص المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: ساره يونس كاكل

التوقيع: 

التاريخ: 9 / 8 / 2011

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: " الأكراد والمناطق المتنازع عليهـــا بـــين الفدرلة والصراع " بتاريخ ٩/٨/٢٠١١.

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة، رئيساً ومشرفاً.

الدكتورسعد فيصل السعد، عضواً.

الدكتور أمين على العزام، ممتحناً خارجياً(جامعة آل البيت).

الشكر والتقدير

الحمد لله المنعم المفضل ذي المنة والجود، والذي بشكره تدوم النعم، وبذكره تطمئن القلوب، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد المبعوث رحمه للعالمين كلما ذكره الذاكرون وغفل عن ذكره الغافلون.

وبعد:

فأتوجه بجزيل الشكر وعظيم العرفان إلى الأستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة على جهوده المخلصة وتوجيهاته وإرشاداته لي في الوصول إلى إنجاز هذا الجهد المتواضع، وبهذه الصورة التى بها قدم للمناقشة لنيل درجة الماجستير جزاه الله خير وعظم الله أجره. كما لا يفوتني أن أتوجه إلى أساتذتي في قسم العلوم السياسة وهم الأستاذ الدكتور احمد سليم البرصان و للدكتور سعد السعد بالشكر جزيل وحسن الثناء على ما قدموه من علم مفيد أثناء جلوس على مقعد الدرس، ولا يعني إلا أن أتقدم بمثله إلى كل من وجهني إلى معلومة وقدم لي النصح والإرشاد وأنا ماضية في إعداد أطروحتي هذه.

وفق الله الجميع لما هم له أهل رضا الخالق وتقدير الخلق.

الباحثة

الإهــداء

إلى الأيادي المتواضعة التي علمتني وربتني

إلى أمي وأبي.

إلى أخواتي اللاتي كنّ دوما لي القدوة الحسنة والمثل الأعلى.

إلى زوجي الذي شاركني في السراء والضراء.

الى الاستاذ الدكتور محمد عوض الهزايمة على مابذله من جهد معي من سبيل اخراج هذا البحث والوصول بهذا البحث الى ما وصل اليه كي يكون صفحة جديدة تضاف الى العلم واللمعلومات له كل الشكر والتقدير.

كما واهدي هذا البحث الى السيد (حابس الفايز) وعائلته المحترمين واخص بالذكر الوالدة (أم قدر) والاخت العزيزة مها وكل أفراد العائلة لهم مني كل الشكر والتقدير والأحترام.

وإلى كل المخلصين في عالمنا الإسلامي الكبير الممتد لأسأل الله أن يكون في ميزان أعمالهم جميعاً انه المولى والقادر عليه.

إليهم جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع

الباحثة

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمات الدراسة.	–
عنوان الرسالة.	–
– خارطة للدولة العثمانية في آسيا العام 1893.	أ
– خارطة العراق.	ب
– خارطة المناطق المتنازع عليها.	ج
– قائمة الجداول.	د
– قائمة الخرائط.	د
– التفويض.	هـ
– قرار لجنة المناقشة.	و
– الشكر والتقدير.	ز
– الاهداء.	ح
– فهرس المحتويات.	ط
– الملخص باللغة العربية.	ن
– الملخص باللغة الانكليزية.	ع
الفصل الأول :الإطار العام للدراسة.	
– المقدمة.	1
– مشكلة الدراسة وأسئلتها.	4
– أهداف الدراسة.	5

– أهمية الدراسة. 6

– فرضية الدراسة. 6

–حدود الدراسة. 6

– مصطلحات الدراسة. 7

– الإطار النظري. 8

– الدراسات السابقة. 13

– منهجية الدراسة. 18

الفصل الثاني:الأكراد وتطلعاتهم السياسية في مسيرة التاريخ. 19

المبحث الأول:الأكراد ومسيرتهم التاريخية. 20

المطلب الأول:الأكراد في العهد الملكي (1921–1958). 21

أولا:الأكراد والملكي في عهد الانتداب (1921–1936). 21

ثانياً:الأكراد والملكية حتى عهد انقلاب (1937–1958). 28

المطلب الثاني:الأكراد في العهد الجمهوري (1958–2011). 34

أولاً: الأكراد والجمهورية الأولى والثانية (1958– 1968). 34

ثانياً: الأكراد والجمهورية الثالثة(1969–2003). 38

ثالثا: الأكراد والجمهورية الرابعة(2004–2011). 41

المبحث الثاني: الأكراد والتطلعاتهم السياسية. 44

المطلب الاول: التوجهات السياسية الكردية. 45

أولاً: استقلال الإقليم والحكم الذاتي. 45

ثانياً: النظام الفدرالي. 47

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التوجهات السياسة الكردية. 52
أولا: الواقع السياسي لإقليم كردستان. 52
ثانياً: المواقف الدولية السياسية. 57
الفصل الثالث: التنظيم الدستوري و المناطق المتنازع عليها لإقليم كردستان. 70
المبحث الأول: التنظيم الدستوري لإقليم كردستان. 71
المطلب الأول: السلطة التشريعية والقضائية للإقليم. 72
أولا: السلطة التشريعية للإقليم. 72
ثانياً:السلطة القضائية للإقليم . 74
المطلب الثاني:السلطة التنفيذية للإقليم. 77
أولا: رئيس الإقليم. 78
ثانياً:مجلس وزراء الإقليم. 79
المبحث الثاني:المناطق المتنازع في إقليم كردستان. 81
المطلب الأول: إقليم كركوك الكردي. 82
أولا: كركوك قبل احتلال العراق. 82
ثانيا: كركوك بعد احتلال العراق. 90
المطلب الثاني: إقليم الموصل الكردي. 95
أولا: الموصل قبل احتلال العراق. 95
ثانيا: الموصل بعد احتلال العراق. 100
المطلب الثالث: إقليم ديالى الكردي. 102
أولا: ديالى قبل احتلال العراق. 104

ثانيا: ديالى بعد احتلال العراق. 109

الفصل الرابع: الحلول والمناطق المتنازع عليها. 111

المبحث الأول: الفدرلة والمناطق المتنازع عليها. 112

المطلب الأول: الفدرلة كحل مقترح 113

أولا: ماهية الفدرلة. 113

ثانياً: خصائص الفدرلة وملائمها. 115

المطلب الثاني: الفدرلة والدستور العراقي الجديد. 125

أولا: المادة الدستورية الضابطة للفدرلة. 125

ثانياً: لجنة تنفيذ المادة الضابطة للفدرلة. 127

المبحث الثاني: الصراع والمناطق المتنازع عليها. 133

المطلب الأول:الدعوة للانفصال مؤشر صراع. 135

أولا: المفاوضات سبيل الانفصال. 135

ثانياً: القوة سبيل الانفصال. 138

المطلب الثاني: الحكم الذاتي موضوع صراع. 144

أولا: المفاوضات سبيل الحكم الذاتي. 144

ثانياً: القوة سبيل الحكم الذاتي. 146

المطلب الثالث: سيناريوهات الحلول المتوقعة. 150

أولاً: السيناريوهات السلمية. 150

ثانياً: سيناريوهات حلول الصراع. 152

الفصل الخامس: الخاتمة.	156
أولا:التأكد من صحة الفرضية.	157
ثانياً: استنتاجات الدراسة.	159
ثالثاً: توصيات الدراسة.	161
الملاحق	163
المصادر والمراجع:	168

الأكراد والمناطق المتنازع عليها بين الفدرلة والصراع

الباحثة: سارة يونس كاكل

إشراف: أ.د. محمد عوض الهزايمة

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان المناطق المتنازع عليها والحلول المنتظـرة لهـذه المناطق والمحصورة بين الأخذ بنظام الفدرالية أم بقاء الحال كما هو عليه وسمته الصراع. وقد قامت الدراسة على فرضية أساسية مفادها أن: العلاقات بين إقليم كردستان والحكومة العراقية ستحدد بالقدر الذي يطبق فيه النظام الفدرالي على المناطق المتنازع عليها سلباً أم إيجاباً سلماً أم صراعاً. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي للتحقق من الفرضية والوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة.

إن هذه الدراسة أوصلتنا إلى عدة استنتاجات، هي:

أن الأكراد عبر مسيرتهم التاريخية لم يحققوا شيئاً من طموحاتهم السياسية، كما أن موقع إقليم كردستان بما يزخر فيه من الثروات جعلت من الإقليم نقمة على أهل الإقليم، وإن المواقف الدولية في الإقليم تجد في القضية الكردية ورقة رابحة ليبقى لها نفوذ في الإقليم بخاصة والعراق عامة.كما إن الدول التي لها نفوذ في إقليم كردستان لن تقبل بأي حال قيام دولة كردية مستقلة في الإقليم، لأن ذلك يعد خطوة أولى ومتقدمة نحو انضمام تلك الأجزاء إلى الدول المستقلة، إن طريقة الحوار لحل مشكلة المناطق المتنازع عليها هو أفضل الطرق التي توصل إلى تطبيق نظام الفدرلة على تلك المناطق، على أساس المادة (140) من الدستور العراق الدائم. إن الأكراد والطرف الآخر(الدولة المركزية) هما الخاسران إذا ما بقي الأمر عليه، وهي حالة صراع بين سكان الإقليم وباقي مناطق العراق.

ومن خلال الاستنتاجات السابقة خرجت الباحثة بعدة توصيات أهمها: أن النظام الفدرالي هو النظام المناسب لحل مشكلة المناطق المتنازع عليها،وعلى الأطراف ضرورة وضع آلية لتطبيق النظام الفدرالي، لتجنب الكثير من المشاكل التي تعترض قيام النظام الفدرالي،وضرورة إيجاد هيئة عليا لوضع النظام الفدرالي موضع التنفيذ، بحيث يتكون أعضاء هذه الهيئة من حكما مشهود له بالنزاهة وحسن التدبير، ولا مانع من إشراف هيئة خارجية إلى جوار الهيئة المحلي، ولتكن على سبيل المثال منظمة التعاون الإسلامي.

Kurds and the Disputed Areas
Between Federalism and Conflict

Prepared by:
Sara Yunis Kakel

Supervised by:
Prof. Dr. Mohammad Awad Al-Hazaymeh

Abstract

The study aimed at identifying the disputed areas and the expected solutions for these areas confined between applying the federal system or keeping the situation, as it is which is described as conflict. The study based on basic hypothesis which states that the relationships between Kurdistan and the Iraqi Republic will be determined as much as the federal system is applied on the disputed areas negatively or positively, peaceful or conflict. The researcher has used the historical and the descriptive analytic approach to verify the hypothesis and to achieve the research's goals.

This research brought us to several conclusions, which are: Kurds through their historical march did not achieve anything from their political ambitions. The position of Kurdistan region, which is full of riches, makes the region such a curse for the people of the region. The international attitudes find in the Kurdish issue a wining paper to keep its influence in the region especially and in Iraq generally.

The countries which have an influence in Kurdistan region will not accept the existing of independent Kurdish state in the region because that will be first and advanced step to join these parts to the independent country. The dialogue way to solve the problem of the disputed areas is the best way, which leads to applying the federal system on those areas, according to material no. (140). And Kurds and other side (central country) are the loser if the situation left as conflict between the populations of region and the rest of Iraq areas.

The previous conclusions lead to many recommendations, the most important are: the federal system is the suitable system to solve the problem of the disputed areas. The importance of establishing a mechanism to apply the federal system to avoid a lot of the problems which assume the existence of the federal system, and forming a supreme body to establish the federal system in a place of implementation where the members of this body consist of rulers of high moral character with high integrity and good management. In addition, there is no mind of existing an external body next to the local body, which can be for example the Organization of Islamic Conference.

الفصل الأول:

الاطار العام للدراسة

المقدمة

إن طبيعة النظام الفدرالي تختلف حسب الأوضاع السياسية والإقتصادية والاجتماعية، التي أحاطت بنشأة الدولة الفدرالية، وقد نال تبنى النظام الفدرالي اهتماماً متزايداً في أنحاء العالم خلال النصف الثاني من القرن الماضي. حيث يوجد في الوقت الحاضر أكثر من (25) دولة تتضح فيها المعالم الأساسية للاتحاد الفدرالي. إن تطبيق الفدرالية قد اتخذت أنماطاً شديدة التنوع، وبزغت معها أشكالاً جديدة ومبتكرة. وتكمن الأسباب السياسية لوجود النظام الفدرالي في التوفيق الذي يحققه هذا النظام بين نزعتين متناقضتين هما: (الوحدة) و(الاختلاف والتنوع)، وذلك من خلال تأمينه التعايش بين نوعين من المصالح: المصالح العامة لمجموعة الجماعة المتحدة، والمصالح الخاصة للعناصر المكونة لهذه الجماعة.

إن كل كيان سواء كان دولة أو إقليم فدرالي، يتألف من ثلاث أركان كما هو معلوم: السلطة والشعب والإقليم أو النطاق الجغرافي، والسلطات هي:(التشريعية و التنفيذية و القضائية) للإقليم، وأما الحقوق والحريات والخصوصيات الأساسية للشعب أي لسكان الإقليم ثم إقرارها في الدستور الدائم، لذلك ليست هناك مشكلة كبيرة بخصوص هذين الركنين، أما بخصوص الركن الثالث أي النطاق الجغرافي فهناك مشكلة كبيرة فعلاً، فما يخص الحدود الشمالية والشرقية و الغربية للأقليم ليست هناك مشكلة بالنسبة للعراق، لأن هذه الحدود هي حدود سياسية (دولية) لجمهورية العراق، أي أن المشكلة تتعلق فقط

بالحدود الإدارية الداخلية الجنوبية، والجنوبية الغربية للإقليم، حيث لم يتم تحديدها او تثبيتها بشكل نهائي لحد الآن.

إن موضوع النطاق الجغرافي أو الحدود الإدارية لإقليم كردستان العراق الفدرالي، لم يلقى أثناء إصدار قانون إدارة الدولة للفترة الانتقالية، وكذلك عند كتابه الدستور العراقي الدائم، ذلك الاهتمام المطلوب والعناية المرجوة، كما أهملته الحكومات المركزية (الإتحادية) العراقية الثلاثة (المؤقتة، الانتقالية، الدائمة)، بالرغم من ضرورته القصوى لضمان نجاح بناء الدولة الفدرالية المشتركة على أساس الإتحاد الاختياري للعراق الجديد، أو بالأحرى من أجل تحقيق حل جذري عادل للقضية الكردية في العراق، لذلك أصبحت مسألة الحدود الجنوبية والجنوبية الغربية لإقليم كردستان،(بسبب مشكلة المناطق المستقطعة من كردستان والملحقة بمحافظات مجاورة)، أهم وأصعب مسألة معلقة بين الحكومة الإتحادية وحكومة الإقليم، وبسبب التداعيات والآثار السلبية المتوقعة لتعلق وتعقيد هذه المسألة الحاسمة على العلاقات بين الطرفين، وبالأحرى على البناء الفدرالي للعراق الجديد خاصة، وعلى مسار العملية السياسية عامة، لأن وضوح النطاق الجغرافي لأراضي الأقاليم وحدودها الإدارية في الدول الفدرالية أمر لابد منه، لذلك تتطلب المشكلة حلا صائباً ومُرضياً وعادلاً ومقنعاً لكل الأطراف، وإن لم يكن ذلك بالأمر السهل، فهو يحتاج إلى عمل دؤوب وجهود مُضنية، تتجسد في بحوث علمية وحوارات حضارية تعتمد الحقائق الجغرافية والتاريخية والإحصائية الدامغة الموثقة، والتي تستند إلى الدستور الإتحادي الدائم، للوصول إلى التفاهم المطلوب والحل المعقول لهذه المشكلة المعلقة، أو بالأحرى لهذه المسألة المستعصية في القضية الكُردية في العراق منذ تأسيس مملكة العراق في عام 1921.

وقد أقيمت الفدرالية في العراق وفق القانون لإدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لعام 2004، والدستور الدائم لعام 2005 فيما بعد. و حسب أحكام الدستور العراقي الدائم تنفرد الفدرالية العراقية ببعض الخصائص التي لا تتوفر في الفدراليات الأخرى، حيث يتعلق قسم من هذه الخصائص بكيفية ظهور النظام الفدرالي في العراق، أو تتعلق تلك المميزات ببعض الاختصاصات المتاحة للإقليم، كامتلاكه قوات حرس الإقليم بجانب قوات لحماية الأمن الداخلي، إن أهمية النظام الفدرالي للعراق، ترجع إلى تعدد القوميات والطوائف و المذاهب فيه، وبالرغم من ذلك فإن النظام الفدرالي في العراق لم يستطيع أن يحل القضية الكردية بصورة جذرية، ولا قضية الحدود، وقوات البشمركة والمناطق المتنازع عليها.

إن بدايات الصراع على هذه المناطق إلى فترة ما قبل تأسيس الدولة العراقية أيام حكم الملك محمود في منطقة السليمانية، ومطالبته بضم كركوك ومناطق أخرى إلى نفوذها، ورفض القوات البريطانية لتلك المطالب. ومنذ تشكيل الدولة العراقية سعى الحاكمون في بغداد على إحتواء الشعب الكُردي في هذه المناطق، تمهيداً لصهرهم في المجتمع العربي وأصبحت سياسة الحكومات المركزية في بغداد، تعمل على تهجير السكان الكُرد من المنطقة وإحلال العشائر العربية محلهم ومما جعلهم مسرحاً لسياسة التعريب.

إن دوامة الصراع على هذه المناطق، وعدم التزام القيادات العراقية بالحلول القانونية والتوجهات السليمة بشأن هذه المناطق، جلبت المآسي والويلات بحق الشعب العراقي عموماً والشعب الكُردي خصوصاً، الذي لا يزال يعانى منه.ودليلنا على ذلك هي اتفاقية آذار عام 1970 التي وضعت الخطوط الرئيسة بشأن معالجة القضية الكُردية، لاسيما

مشكلة ترسيم الحدود لهذه المناطق على أساس القيام بالإحصاء السكاني، والذي كانت تتهرب منه سلطة البعث آنذاك.

إن انسحاب الجيش العراقي والإدارات الحكومية من المناطق الكُردية في عام 1991 كان على أسس عسكرية وأمنية تحت ضغط القرار 688، الذي حدد خط إنسحاب القوات الحكومية في المنطقة، ولم يراع العوامل القومية، ولم يأخذها بنظر الاعتبار، الأمر الذي عزل مساحات واسعة من إقليم كردستان العراق وإبقاها تحت سيطرتها، وهي المنطقة التي سميت فيما بعد بـــ(المتنازع عليها) والتي تعد اليوم الشغل الشاغل للمعنيين بالقضية الكُردية من الناحية القانونية السياسية، وأن ما ورد في الدستور العراقي المادة (140) بشأن المناطق المتنازع عليها، يشجع الكل للوصول إلى تسوية عادلة، و تحديد الوطن الكُردي في العراق، لاسيما بعد أن حددت المادة المراحل الأساسية لتنفيذ وحل المشكلة وفق ما ورد فيها.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تكمن مشكلة الدراسة بوجه عام في تناولها حلاً من الحلول لمشكلة مستعصية بدأت جذورها منذ اليوم الذي تأسست فيه الدولة العراقية، وجلبت للعراق عدم الاستقرار، وذلك بسبب إنكار الحكومات العراقية المتعاقبة للحقوق المشروعة للأقليات التي تعيش تحت سقف الدولة، ومنها الجماعة الكُردية التي عاشت ولا تزال تعيش على أرض واسعة من أراضي العراق، وأما مشكلة الدراسة على وجه الخصوص فهي تكمن في كون الحكومة المركزية قامت باقتطاع مناطق كردية بمساحات الواسعة، وألحقتها بمناطق أخرى خارج الإقليم، عرفت بالمناطق المتنازع عليها، وقد استوجبت هذه المشكلة عدة أسئلة للوصول إلى حلها وهي:

1–ما المسيرة التاريخية للأكراد التي أورثتهم مشكلة سياسية أرقت العرقين الكردي العربي في ظل الدولة الواحدة؟

2– ما التطلعات السياسية التي يرنوا لها الكرد والمتعلقة بمشكلتهم السياسية الخاصة بالمناطق المتنازع عليها؟

3– ما التنظيم الدستوري الذي تنضوي تحته المناطق المتنازعة قبل الاقتطاع؟

4– ما الحلول المطروحة لحل مشكله المناطق المتنازع عليها؟

5– هل النظام الفدرالي انجح الحلول لمشكلة المناطق المتنازع عليها؟

6– ما السيناريوهات المتوقعة لحل مشكلة المناطق المتنازع عليها؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان ما يلي:

1– بيان المسيرة التاريخية للأكراد التي أورثتهم مشكلة سياسية أرقت العرقيين الكردي والعربي في ظل الدولة الواحدة.

2– توضيح التطلعات السياسية التي يرنوا اليها الكرد والمتعلقة بمشكلتهم السياسية الخاصة بالمناطق المتنازع عليها.

3– التعريف بالتنظيم الدستوري الذي انضوت تحته المناطق المتنازعة قبل الإقطاع.

4– إبراز الحلول المطروحة لحل مشكلة المناطق المتنازع عليها.

5– بيان ميزات النظام الفدرالي كأنجع حل لمشكلة المناطق المتنازع عليها.

6– إبراز أهم السيناريوهات المتوقعة لحل مشكلة المناطق المتنازع عليها.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من كونها من الدراسات الأولى التي تعالج موضوع من المواضيع التي هي في غاية الأهمية للجنس الكُردي، والتي باتت في حكم الأمور المستعصية منذ قيام الدولة العراقية، وجلبت له عدم الاستقرار، والتي نالت من العراق الكثير من الدم والمال، أضف أن أهمية الدراسة باتت اليوم أكثر إلحاحاً تتطلب الحل أكثر من غيرها، وخصوصاً بعد أن أصبح العراق اليوم يفتقر أكثر من وقت مضى، إلى حكم المركزية، كما أن أهمية الدراسة جاءت لتؤكد عدم رغبة الكرد في الانفصال عن الدولة العراقية بقدر ما يطلبه الكرد الوحدة في ظل الفدرالية التي تلبي رغباتهم السياسة والإقتصادية التي هي محط آمالهم.

فرضية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية قوامها: أن العلاقات بين إقليم كردستان والحكومة العراقية ستحدد بالقدر الذي يطبق فيه النظام الفدرالي على المناطق المتنازع عليها سلباً أم إيجاباً، سلماً أم صراعاً.

حدود الدراسة:

1- الحدود الزمانية: تحدد الدراسة بالفترة الزمنية بين العام 2003 (أي الفترة التي عقبت إحتلال القوات الأمريكية للعراق) ولغاية عام 2011 ، وهي فترة تطبيق القانون الفدرالي لإقليم كردستان العراق، وهذا لا يمنع من العودة إلى فترات تاريخية سابقة، لكون الأحداث التاريخية ترتبط مع بعضها البعض، وتمتد إلى ماضٍ من الزمان.

2- الحدود المكانية: يشمل التحديد المكاني دولة العراق بحدودها السياسية بما في ذلك إقليم كردستان.

3- الحدود البشرية: تشمل الحدود البشرية شعب الدولة العراقية بمختلف طوائفه والعرقيات التي تسكن فيه.

مصطلحات الدراسة

- **النظام الفدرالي:** هو من (الفدرلة Federation): (وهو النظام الذي ينشأ إما باندماج عدة دول مستقلة في دولة واحدة، وتتفكك أجزاء دولة موحدة إلى عدة دويلات تتمتع بقدر من الارتباط، وقدر من الاستقلال بعد تحولها للإتحاد الفدرالي، وفي الحالتين ينظم الدستور الإتحادي العلاقة بين دولة الإتحاد، والأقاليم الداخلة في تكوين الإتحاد)(الموافي2008: 5)، وعرفته الموسومة السياسية بأنه: (النظام الذي يضم مجموعة من الدويلات أو الولايات التي تخضع في بعض الأمور لسلطة واحدة، وتستقل ببعض الأمور الأخرى التي تخضع بشأنه لسلطاتها الخاصة) (عوض وآخرون، 517:1994)، ومن خلال ما سبق يمكننا تعريف الفدرالية بأنها: (النظام الذي يجمع عدة دول أو عدة أجزاء في دولة واحدة ويحدد الدستور الإختصاصات العامة والخاصة للجهات التي تدخل في نطاق النظام الفدرالي نفسه).
- **المناطق المتنازع عليها أو المستقطعة لإقليم كردستان:** هي المناطق التي تم اقتطاعها من إقليم كردستان وأصبحت خارجه عن حدوده، والتي عرفت رسمياً في قانون إدارة الدولة بالمناطق المتنازع عليها بين إقليم كردستان والحكومة العراقية(عمر،247:2009)، وبدورنا نعرف المناطق المتنازع عليها بأنها: (تلك المناطق التي كانت ضمن الحدود الإدارية لمحافظات إقليم كردستان، والتي تم اقتطاعها وضمها إلى المناطق الإدارية الأخرى خارج حدود الإقليم).

الإطار النظري:

إن العلاقات المتشابكة والمصالح المشتركة على ساحة الدولة الواحدة هي من العلاقات التي من خلالها تتوافق طبيعة المصالح، التي يسعى لها كل طرف من الأطراف، سواء كان إقليماً أم طائفة، فالكل يسعى لنيل ما يصبوا إليه. ولا شك أن طبيعة العلاقات السياسية سواءً كانت على الصعيد الخارجي (الدولي) أو الداخلي، فهي متقلبة حسب التوجهات و الغايات ومساعي كل طرف من الأطراف على حساب الآخر، وبما أن السياسات مرهونة بالجو العام المحيط بالمنطقة من الداخل والخارج، فهي قلقة وغير مستقرة، ولا تتوقف على حال من الأحوال، لأنها تستمد من واقع الحال والظروف المحيطة بالبلد.

وإذا ما تناولنا العلاقة القائمة بين الطرفين (حكومة الإقليم) و(الحكومة المركزية) في مسألة الفدرالية و الحكم الذاتي أو مسألة ترسيم الحدود في العراق، فإن تاريخها ليس بالحديث، وإنما له ماضٍ، لا بد من دراسته والإطلاع عليه، لان دراسة الماضي تساعد في فهم الحاضر ووضع الأسس الصحيحة، فضلا عن إستشراف المستقبل و تكوين صورة لما يمكن أن تصير إليه ظاهرة دراسة العلاقة بين الطرفين (الحكومة المركزية–و حكومة الإقليم)، لتأتي أهمية هذه الدراسات لكي يكون هناك إدراك مسبق لطبيعة هذه العلاقة وفهم طبيعة الترابط بين الحكومة المركزية وحكومة الإقليم، والتي تشكلت بموجب ملامح سياسية مشتركة بين الطرفين، وبعد سقوط نظام الحكم في العراق عام 2003م، بدأت العلاقات تتعمق ويسعى بها إلى أن تكون إيجابية في بناء العراق الجديد، والذي يسعى من خلاله الجميع لنيل مبتغاه ورسم حياه جديدة وفق منهج سياسي و دستوري مدروس. إن الفدرالية التي تم تبنيها في العراق فإنها من نوع خاص وحالة جديدة مقارنة بالأنظمة

الفدرالية الأخرى، إذ أنها لا تزال تتكون من إقليم واحد (وهو إقليم كردستان)، كما أن هذا الإقليم لم تثبت له الحدود بشكل نهائي سواءً على أرض الواقع، أم في الدستور، الأمر الذي يعني أن الفدرالية بهذه الصيغة قد تتعرض إلى مشاكل عديدة مستقبلا، ويلاحظ على الفدرالية العراقية بأن إقليم كردستان في ظل هذا الإتحاد، تنقصه وجود حكومة فدرالية مشتركة، بمعنى يجب أن تكون هناك حكومة فدرالية وحكومات إقليمية إحداها تمثل إقليم كردستان والأخرى تمثل الدولة الأم (العراق)، هذا على إفتراض أن باقي مناطق العراق عدا إقليم كردستان تفضل أن تشكل إقليما واحد. أما إذا إختار الإقليم العراقي أن يشكل أكثر من إقليم عندها ستكون هناك أكثر من حكومة محلية(على القطبي،2008: 2/24)، وبالتالي يصبح عدد الوحدات المكونة للإتحاد إقليمين وليس إقليم واحد كما هو الحال الآن، وهذا يعني أن عملية نشوء الأقاليم لا يتم فحسب عبر نصوص الدستور والقانون، وإنما مرتبط بتطور بناء النظام السياسي والاجتماعي، وهذا لم يكتمل بعد في العراق، ولتوكيد ذلك نذكر عدم قبول بعض الدعوات لإقامة الأقاليم، كتلك التي دعت إلى إنشاء إقليم من تسع محافظات في وسط وجنوب العراق ولم يحظى بالقبول، ودعوة أخرى لإقامة إقليم في البصرة لم يحظى بنسبة (10%) من أصوات الناخبين (كاميرون،2008 :7/21).

إن البناء الفدرالي في العراق بهذه الصيغة يشكل خللاً أساسياً في جوهر النظام الفدرالي ذاته، ويؤدي إلى خلق عدم التوازن بين المكونات الإجتماعية الداخلة في الإطار الفدرالي، الأمر الذي يعني أن الفدرالية المقامة في العراق قد تتعرض للمخاطر إذا ظلت على هذه الشاكلة، وهذا الذي دفع ببعض المختصين أن يقولوا: " إن العراق لا يعتبر الآن بلداً فدرالياً، لأن إقليم كردستان كان موجوداً قبل دستور عام 2005، ولا يزال موجوداً حتى الآن، ولا يوجد أي إقليم فدرالي أخر كما لم يتم إنشاء وتفعيل أي من المؤسسات

الفدرالية الرئيسة، كمجلس الإتحاد والمحكمة الإتحادية العليا، لذلك فإن دستور عام 2005 لا يخلق الفدرالية بمعناها الدقيق وإنما يحرك العملية الفدرالية وهي عملية يفترض أن تؤدي إلى نظام فدرالي عامل على حد قولهم"(كاميرون،2008 :7/21)،الباحثة لا نتفق مع هذا القول، لأن العراق يعد بلداً فدرالياً من حيث الواقع والقانون كما يؤكد ذلك الدستور العراقي لعام 2005، رغم إرتكازه على إقليم واحد، والباحثة بأنه لم يتم إنشاء وتفعيل المؤسسات الفدرالية الأساسية في العراق، وأن العملية الفدرالية لازالت في طور التكوين وتحتاج إلى الوقت لإكتمال بنائها وأساسها السياسي الإجتماعي.

بإضافة لذلك فإن الدولة الفدرالية يجب أن تشكل من إقليم أو وحدات محددة، وأن تستند تلك الوحدات إلى حدود داخلية واضحة ثابتة، حتى لا تكون موضوع خلاف أو تجاذب من أي نوع كان. لكن يلاحظ على الفدرالية العراقية المقامة على إقليم كردستان، لم يحسم أمرها بعد داخل الإطار الجغرافي للدولة العراقية، حيث إن قانون إدارة الدولة لعام 2004 في الفقرة(أ) من المادة (53) منه، والتي أدخلت إلى الدستور الدائم لعام 2005 بموجب المادة (143) منه، قد رسم وأقر حدوداً أولية ومرحلية لهذا الإقليم، التي تشمل المناطق التي كانت تحت سيطرة حكومة إقليم كردستان قبل تاريخ 19/آذار/2003، وهو تاريخ بدء العمليات الحربية لدول التحالف القوات العراق،علماً بأن تحديد حدود الإقليم على هذا الأساس، الذي هو نفس الخط الذي حدده النظام السابق لحدود إقليم كردستان عند انسحابه من المدن والمناطق الكُردية عام 1991، فيه إجحاف وغبن فاحش بحق الإقليم وشعبه، والذي على أثره تم قطع مساحات شاسعة من الإقليم وأصبحت خارجة عنها، وعرفت رسميا في قانون إدارة الدولة "بالمناطق المتنازع عليها بين حكومة إقليم كردستان والحكومة العراقية"، من ضمنها كانت مناطق داخلة في منطقة الحكم الذاتي الذي أقره

النظام السابق بموجب قانون الحكم الذاتي، مثل قضاء مخمور في محافظة أربيل، ومناطق أخرى لا يوجد نزاع أو جدل على تابعيتها لإقليم كردستان كقضاء خانقين ومناطق أخرى في محافظات ديالى ونينوى و كركوك وأربيل وفقا للحقائق الموضوعية الثابتة علمياً(عمر،247:2009)، إن الإجراءات والآليات اللازمة لحل وتسوية مشكلة المناطق المتنازع عليها، ورسم حدود إقليم كردستان على ضوء النتائج التي يتم التوصل إليها. وأدخلت هذه المادة إلى الدستور الدائم بموجب المادة (143) منه، وتحول مضمونها والجهة المنفذة بتنفيذ هذا المضمون إلى المادة (140) من الدستور الدائم، وتقع مسؤولية تنفيذها على السلطة التنفيذية الفدرالية في مدة لا تتجاوز 31 كانون الأول من عام2007، وأن المادة (58) من قانون إدارة الدولة المحولة إلى المادة(140) من الدستور الدائم تشير صراحة إلى جملة من المشكلات التي تخص حدود الإقليم والمحافظات وعائداتها لهذه الجهة أو تلك.(القطبي،2008/2/24).

علما بأن الآليات الواردة في المادة المذكورة تعتمد بالدرجة الأساسية على الحقائق التاريخية والجغرافية والاجتماعية والإدارية لحل هذه المسألة، وتحديد مصير تلك المناطق التي كانت بالأصل مناطق تابعة لإقليم كردستان نزعت منها بفعل الممارسات السياسية للحكومات العراقية المتعاقبة، وأصبحت الآن تعرف بالمناطق المتنازع عليها بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الفدرالية العراقية. لكن على الرغم من مرور أكثر من (7) سنوات على صدور قانون إدارة الدولة وأكثر من (5) سنوات على صدور الدستور الدائم، إلا أن السلطة التنفيذية الفدرالية لم تتقدم بشكل جدي لاتخاذ أي من الإجراءات الفعلية التي وضعتها المادة المذكورة لتسوية أوضاع تلك المناطق، ولا تزال مشكلة المناطق المتنازع عليها عالقة بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الفدرالية العراقية، مما

يشكل ذلك تهديدا للفدرالية الهشة التي أقيمت في العراق.إن العلاقة بين الطرفين الحكومة في بغداد وإقليم كردستان يعترى مسيرتها الكثير من الأمور التي تجعل من سيرها على وتيرة واحدة أمراً في غاية من الصعوبة، منها ما تقوم به دول الجوار من زعزعة للعملية السياسية، والسعي إلى اختلاق الخلافات بين أطراف الحكم الفدرالي، وخصوصاً أن الدستور الدائم لا يتضمن أسس أو كيفية تحديد وتثبيت الحدود الجغرافية، أي الحدود بين الطرفين لخدمة مصالحهما في المنطقة بين الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان، وكذلك تعطيل الحوار السياسي كأساس من أسس الحل للمناطق المستقطعة، وإستخدام الفدرالية في العراق لحل هذا الصراع، وذلك بتطبيق الفدرالية مع بعض المعايير المرتبطة بشأن المناطق المستقطعة.(عثمان،2009 :23)

إن حدود إقليم كردستان– العراق مع الدول المجاورة هي جزء من الحدود السياسية العراقية وهي حدود دولية ثابتة لا خلاف حولها و بصورة واضحة، وهذا يعتبر نقصاً واضحاً لأسس تشكيل الأقاليم الفدرالية، فالأقاليم الفدرالية هي كيان شبه مستقل ضمن دولة اتحادية واحدة مستقلة، يتمتع بأركان الكيان الثلاثة الخاصة به: سلطات الإقليم الثلاثة(التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وسكان الإقليم وأراضي الإقليم وفي ظل الوضع الراهن، لا يمكن توضيح النطاق الجغرافي للإقليم أو معرفة مساحته الأرضية وعدد سكانه أو حدود سيادة حكومة الإقليم من دون وضوح الحدود الإدارية الداخلية الدائمة للإقليم.

إن تحديد وتثبيت هذه الحدود الإدارية المطلوبة للأقاليم الفدرالية، كان لابد من بيان أسس تحديدها في الدستور على الأقل، كما كان الأمر في قانون الانتقالية، حيث تمت الإشارة في المادة الرابعة من ذلك القانون إلى إعتبار الحقائق الجغرافية والتاريخية أساساً

لقيام النظام الإتحادي أي الضرورية لتشكيل الأقاليم. إلا إنه تم حذف هذا الأساس الـــواقعي والمعتبر لتأسيس الأقاليم الفدرالية في العراق في الدستور الدائم(عمر،2009 :244)

إن ما سبق يقودنا إلى القول: إن النظام الفدرالي المطلوب توظيفه لحـــل المـــسألة العالقة بين إقليم كردستان وحكومة بغداد المركزية تواجهه عدة عقبات نستطيع القول أن هذا النظام وفق إعتقادنا لا يمكن تطبيقه وبالتالي ستبقى المسألة عالقة تنتظر ظروف وقيـــادات سياسية أكثر مرونةً لمعالجة أمر تلك المسألة.

الدراسات السابقة:

دراسة مولود (2003)، الموسومة بـــ :(**الفدرالية وإمكانية تطبيقها في العـــراق)،** هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التعرف على الجوانب المختلفة للنظرية العامة للفدراليـــة، والبحث عن مدى توفر الفرص والإمكانات لتطبيقها في العراق، لذلك ظهرت الحاجة إلـــى نظام جديد يستجيب إلى حاجات وخصوصيات المكونات المختلفة في الدولة، التي تنطوي على مجتمعات تعددية في منحها الإستقلال الذاتي في المجـــالات التـــشريعية والتنفيذيـــة والقضائية من جهة، ويحافظ على وحدة الدولة وهيبتها في إقامة حكومة إتحاديـــة تحـــتفظ بالإختصاصات السيادية والوطنية من جهة أخرى، ومن خلال إستخدام الباحـــث المـــنهج التاريخي والوصفي لتحقيق أهداف الدراسة فقد إستنتج: أن الـــسياسة المركزيـــة الـــشديدة وتجاهل التعددية واللجوء إلى الحل العسكري، والتي تمثل خياراً اســـتراتيجياً مـــن قبـــل الحكومات العراقية المتعاقبة منذ قيام العراق الحديث، في بدايات هذا القرن وحتى الوقـــت الحاضر حيث فشلت في تحقيق التكامل بين قوميات و طوائف العراق، وأمـــا توصـــيات الباحث فقد كانت: بأن الفدرالية وإقامة النظام الإتحادي في عراق المستقبل، يمثل أفـــضل

الحلول المطروحة للتعددية في العراق وللمشكلة الكُردية بوجه خاص، وأن اللجــوء إلــى اللامركزية الإدارية الإقليمية جنباً إلى جنب مع الفدرالية سواءً كان ذلك في الإقليم العربي أو في إقليم كردستان من شأنه أن يحقق طموحات الأقليات القومية والدينيــة فــي تأكيــد وإشباع خصوصيتها، وإفساح المجال لهذه الأقليات في التمتع بحقوقها المشروعة اللغويــة والثقافية، وعدم إلغاء دور أي منها في المجتمع العراقي.

دراسة أمين (2006) والموسومة بـــ: **(الفدرالية وآفاق نجاحها في العراق)**، هدفت الدراسة إلى التعريف بالفدرالية وأسباب نجاحها ومبررات ذلك النجاح، وقد قامت الدراســة على إشكالية مكانها أن الطابع القومي للسلطة في ظل الدولة القومية التي إســتمرت فتــرة طويلة كأحد أهم خصوصيتها أثبتت أنها غير قادرة لوحدها على تلبية تطلعــات الجماعــات القومية (Collective national)، لذا استوجب الأمر الأخذ بالنظام الفــدرالي، هــذا وقــد إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهــداف الدراســة، وتوصــل إلــى عــدة إستنتاجات هامة أهمها: إن مبررات الأخذ بالنظام الفدرالي في العراق أكثر مــن مبــررات العمل بالنظام المركزي، كما أن الأزمة العراقية التي توجهه بين حين وآخر كانت ولا تزال بسبب عدم الأخذ بالنظام الفدرالي، وأن النظام الفدرالي يلبي تطلعات كــل فئــات الــشعب والمسماه بالاثنيات، وقد قدم الباحث عدة توصيات أهمها: أن الاختلاف بوجهات النظر حول النظام الفدرالي وتطبيقه تتطلب قيام هيئة من الحكماء تقريب وجهات النظر، وأعضاء هــذه الهيئة ممن يؤمنون بوحدة تراب الوطن العراقي.

دراسة برونسين (2006)، والموسومة بـــ: **(الاكراد وبناء الأمــة)**، حيث هــدفت الدراسة إلى بيان الحدود الأثنية للأكراد والطريق المؤدية إلى نشؤ الأمة، وقام البحث علــى المنهج التاريخي والوصفي التحليلي، وذلك من أجل التأكد من صحة فرضية الدراسة والتي

مفادها أن الاثنيات تتطلب نوعاً خاصاً من الحكم لكونها تنزع إلى الاستقلالية وعدم الإندماج مع شعب الدولة، وهذا من شأنه يولد الصراع داخل الدولة، وقد خلص الباحث إلى ما يلـــي أن الأكراد ينزعون إلى الحفاظ على خصوصيتهم الثقافية الإجتماعية، وإن الحفاظ على هذه الخصوصية تتطلب نوعاً من الحكم يتناغم مع هذه الخصوصية بغض النظر عن كونه حكماً ذاتياً ام حكماً فدرالياً، وقدم الباحث عدة توصيات أهمها: أن أفضل وسيلة للوصول إلى حل للخصوصية الكردية المشار إليها لا تتم إلا بطريق الحوار، وأن على الأكـــراد أن يقومـــوا بوقف الخلاف فيما بينهم لان ذلك يوحد الكلمة ويقوي موقفهم في أي مفاوضات تعقـــد مـــن أجل تحقيق أهدافهم.

دراسة حسن (2007)، الموسومة بـــ: **(الأساس القانوني الدولي لحق الشعب الكُردي في تقرير المصير)**، هدفت هذه الدراسة إلى تناول حق تقرير المصير، فـــي وقـــت يشهد العالم تحولات قانونية وسياسية كبيرة، وتغير العديد من المفاهيم ومبادئ القانون الدولي العام، كما أن العديد من شعوب العالم لم تستطع حتى الآن نيل حقها فـــي تقريـــر المـــصير وتتعرض دوما إلى الإضطهاد وإنتهاك الحقوق القومية داخل الدول التي تعيش فيها، ومـــن هنا فقد توصل الباحث إلى عدة إستنتاجات أهمها: أن الاهتمام بالبحث العلمي في مسألة حق تقرير المصير لتلك الشعوب له أهمية خاصة، وعمل ضروري ينسجم مع متطلبات النضال العصري لتلك الشعوب، وأن الفدرالية المستقبلية في العراق ضرورة كحل للمناطق المتنازع عليها ضمن إدارات الأقاليم العراقية، كما أن النزاع سيبقى سيد الموقف حتى بعـــد تطبيـــق نظام الفدرالية لكون هذه النظام ليس مطلباً لجميع فئات الكرد في العراق، و توصل الباحث إلى عدة التوصيات أهمها: إن ترتيب البيت العراقي أصبح اليوم الضرورة قبـــل أي وقـــت

مضى، وهذا الترتيب لا يتم إلا جلس الفرقاء على مائدة المفاوضات لتوصل إلى حـل، ولا يكون هذا الحل إلا غذا تنازل كل فريق عن شيء من مطالبه.

دراسة جمباز (2008)، الموسومة بـ :**(التنظيم القانوني لتعدد اللغات في الدولـة الفدرالية)**، وهدفت الدراسة إلى: بيان الحقوق اللغوية التي تحدث فـي الـدول المتعـددة القوميات بين قومية معينة، والدولة من جهة وبين القوميات من جهة أخرى، و تفضيل لغة على أخرى وعدم شمول الجميع بحقوق متساوية. لذا فعلى الدولة فـي هـذه الحالـة، أن تعترف بكافة اللغات و تترك لها الحرية في التداول والتخاطب والإسـتعمال فـي كافـة مجالاتها. ولا يتأتي ذلك إلا بإدراج هذا الحق في الدستور الذي هو أعلى القوانين وأسماها، إن غياب هذا الحق يؤدي إلى ظهور حساسيات القومية، كما هو الآن في العراق، فالعراق دولة فدرالية ذات تعدد قومي بحاجة إلى قانون ينظم الحقوق اللغوية، وإن الدستور العراقي للعام 2005 إعترف باللغتين العربية والكُردية كلغتين رسميتين في العراق، ولكن الواقع لا يعكس ذلك بسبب غياب آلية التطبيق. كان من المفروض سن قانون اللغات كما في (كندا) الفدرالية. ومن خلال إستخدام الباحث المنهج التاريخي والوصفي لتحقيق أهداف الدراسـة فقد أستنتج: أن اللغة القومية هي ركن أساسي من الهوية القومية، وبالتالي هي من دعامات تكوين الدولة، وتعد من أهم شروط حق تقرير المصير للشعوب والقوميـات، وأن النظـام الفدرالي هو أفضل الأنظمة للحكم الذي يحافظ على خصوصيات كافة القوميات بما فيهـا الخصوصيات الثقافية واللغوية، بعكس الأنظمة المركزية الشمولية التي تركز على حقـوق القومية الحاكمة المتسلطة وتنكر الحقوق والقوميات الوطنية الأخرى. وقدم الباحـث عـدة توصيات أهمها: ضرورة إحترام الخصوصيات اللغوية والعرقية للأقليات، إيجاد آلية لوقف إنتهاك الحقوق للأقليات والأثنيات في العراق.

دراسة عمر (2009)، والموسومة بـــ :(**خصائص النظام الفدرالي فـــي العـــراق**)، والتي استهدفت تبني الفدرالية في العراق وجعلها صيغة دستورية لإعادة بناء شكل الدولـــة بعد سقوط النظام العراقي السابق، وفقا لما بدأ به قانون إدارة الدولـــة العراقيـــة للمرحلـــة الإنتقالية لعام 2004 وإقراره نهائيا في الدستور الـــدائم لعـــام 2005، لأن هـــذا الإقـــرار الدستوري قد يحقق أماني شعب إقليم كردستان، الذي إختار من خلاله ممثليه الخيار الفدرالي في أواخر عام 1992، كوسيلة سليمة وقانونية لممارسة حقه في تقرير مصيره فـــي إطـــار العراق الفدرالي. وكذلك قد يحقق هذا القرار طموحات المكونات الاجتماعية الأخـــرى فـــي العراق، من خلال المبادئ الجديدة التي أرساها الدستور الفدرالي في بناء مجتمـــع فـــدرالي ديمقراطي قائم على حماية حقوق الإنسان والجماعات، التي تمثل هدفا نبيلا بحد ذاته يسعى إليه العراقيون جميعا، ومن خلال إستخدام الباحث المنهج التاريخي والوصفي لتحقيق أهداف الدراسة فقد إستنتج: أن الخصائص والمميزات التي تنفرد بها الفدرالية العراقية ومقارنتهـــا بالتجارب الفدرالية الأخرى القائمة في المجتمعات التعددية والقريبة من الحالة العراقية، مثل تجربة كندا، وسويسرا، وبلجيكا. ومن ثم بيان دور تلك الخصائص كلها على مستقبل فدرالية العراق، ومن خلال إظهار النقاط الإيجابية والسلبية فيها، قد تؤدي إلـــى عـــراق المـــستقل والمستقر، هذا وقد أوصى الباحث: بإتخاذ الفدرالية كنهج يحل المسألة الكُردية، ويبعث على إستقرار للدولة العراقية. إن هذه الدراسة تختلف عن الدراسات السابقة بما يلي:

إن هذه الدراسة تتناول حلول للمشكلة الخاصة بالمناطق المتنازع عليها وذلك بصورة مباشرة، على خلاف الدراسات السابقة التي تناولتها بصورة غيرة مباشرة وبجزئية فرعية، أضف إلى أن هذه الدراسة عرضت عدة سيناريوهات للحل ورشحت من بينهـــا ســـيناريو

مدعماً بالأدلة والشواهد، كما أن هذه الدراسة ربطت ماضي المشكلة بحاضرها وهذا له ما يبرر تمييز هذه الدراسة عن غيرها.

منهجية الدراسة:

إنطلقت منهجية الدراسة بالإعتماد على أكثر من منهج لتحقيق مبدأ التكامل المنهجي الذي يوصف عادة بالشمول، لإعطاء الدراسة حقها من كل الجوانب، فكانت الدراسة تعتمد على المنهج التاريخي وأستخدمه في مواضع محددة، انطلاقا من أن أي ظاهرة سياسية لا يمكن فهمها إلا من خلال أبعاد الإطار التاريخي لها، لأن هذا المنهج له من الضرورة في تبيان الامتدادات السياسية في ما مضى حتى يتسنى لنا فهمها وإدراكها في وقتنا الحاضر.

والمنهج الثاني هو المنهج الوصفي التحليلي، حيث يتم من خلاله وصف مشكلة الدراسة وأبعادها، تمهيداً لتحليلها، وهذا هو المعتبر في المناهج المعاصرة في دراسة العلاقات المحلية والدولية على حدٍ سواء، وأن مبدأ الإرتباط والتكامل هو من مقومات تحقيق أهداف البحوث العلمية والإجابة على أسئلة الدراسة.

الفصل الثاني:

الأكراد وتطلعاتهم السياسية في مسيرة التاريخ

الكُرد هم من أقدم شعوب الشرقيين الأوسط والأدنى، وقد تركوا أثراً ملحوظاً في تاريخ المنطقة وشاركوا تقريباً في أهم أحداث الماضي وساهم الكُرد الذين لهم ثقافة أصيلة، مساهمة كبيرة في التطور الروحي لشعوب تركيا وإيران والبلدان العربية. واكتسبت القضية

الكُردية في وقتنا أهمية كبيرة، ويتلخص جوهر هذه القضية في التناقض بين المستوى الرفيع لوعي الكُرد الذي يتجلى في نضال عنيد في سبيل حق تقرير المصير، وبين رفض السلطات الحاكمة في الدول التي تقتسم كردستان الإعتراف بحقوق الشعب الكُردي في الحرية والإستقلال.

لقد عانى الشعب الكُردي الشيء الكثير من التحديات على مدى تاريخه الصعب، وجابه عوامل عدة كادت تستهلك وجوده كله عوامل طبيعية وغزوات خارجية وانقسامات داخلية، كما أن روح البطولة المتأصلة، والقدرة على الصمود ثم الشعور الفياض بالحرية هي من مقومات الشعب الكُردي، وهي من مرتكزات وجوده (عبد القادر، 2007: 56).

وتنبئ المقومات وبدون شك عن وجود أمة كردية بدأت تعي تماماً شخصيتها القومية، وتعمل من أجل تأكيدها في العالم، من هنا يفترض إنتفاء التساؤل العقيم حول وجود أو عدم وجود أمة كردية متميزة بين الأمم، فالكُرد موجودون على مسرح التاريخ، قديمه وحديثه. وفي هذا الفصل سنتناول المسيرة التاريخية الكردية في مبحثين رئيسين هما:-

المبحث الأول: الأكراد ومسيرتهم التاريخية.

المبحث الثاني: الأكراد وتطلعاتهم السياسية.

المبحث الأول:

الأكراد ومسيرتهم التاريخية

يكاد يجمع الباحثون والمحللون السياسيون في شأن الحقوق الكُردية رغم إختلافهم في معتقداتهم السياسية وإتجاهاتهم الفكرية وأصولهم القومية على ربط هذه الحقوق ببعدها الحقيقي

بإعتبارها حقوقاً قومية وسياسية، كما يتفقون على الإعتراف بالشعب الكُردي باعتباره يمثل قومية مستقلة ومتميزة، وبحقه في التمتع بجميع حقوقه القومية المشروعة، لأنها ولدت في الأصل نتيجة تقسيم كردستان، لقد حاول الكُرد منذ تقسيم كردستان 1514-1639 إنتزاع إستقلال بلادهم، وتأسيس دولة كردية وتجسد هذا الطموح بوضوح في السياسة الدولية عقب الحرب العالمية الأولى(1914-1918)، التي حررت العديد من الشعوب الشرقية من نير الإضطهاد، وأيقضت عدداً من شعوب آسيا وإفريقيا للعمل على نيل إستقلالها وتشكيل دولها القومية، ومنها الكُرد الذين طالبوا بحقوقهم المشروعة وبإستقلال بلادهم، وأعتراف الحلفاء لهم بذلك في معاهدة سيفر 1920. أما عن الحقوق السياسية، فالكُرد رغم أنهم مواطنون في الدولة وموجهون ويتكيفون مع النظام السياسي العراقي وتخريجاته للمشاركة في الهياكل الخاصة بالمدخلات، بمعنى أنهم يتبعون النظام السياسي ولا يشاركون في المدخلات والأعمال الخاصة بالنظام السياسي للدولة(هماوندى،2002:137). وبناءاً على ذلك سنتناول المطلبين التاليين:-

المطلب الأول: الأكراد في العهد الملكي(1921-1958).

المطلب الثاني: الأكراد في العهد الجمهوري(1957-2011).

المطلب الأول:

الأكراد في العهد الملكي(1921-1958).

سنتناول مسيرة الأكراد في العهد الملكي وللفترة الممتدة من عام(1921-1958) حيث بدأت هذه المرحلة بتتويج الملك فيصل وإتخاذ عدة إجراءات ذات طابع

ديمقراطي شكلي، من أهمها إقرار قانون الجمعيات في آب 1922، والذي سمح للأحزاب السياسية بالعمل فشكلت مباشرة ثلاثة أحزاب سياسية هى: الحزب الوطني برئاسة جعفر أبو التمن، وحزب النهضة برئاسة السيد محمد الصدر وأمين الجرجفجى وعبد الرسول كبه، والحزب الحر برئاسة محمود الكيلانى.

لا شك أن الأكراد ارتبط تاريخهم بتاريخ الدولة العراقية فهم حلقة لا يمكن تجاهلها من حلقات التاريخ العراقي الممتد منذ وجود الدولة العراقية وحتى اليوم، كما أن الكُرد لاعب أساسي في العملية السياسية العراقية، ورمز من رموز النظام السياسي العراقي منذ عام 1914 والذي يؤرخ هذا العام التاريخ الدولة العراقية المعاصرة وقد مر على العراق عهدين سياسيين هما: العهد الملكي والعهد الجمهوري وفي هذا التوجه سنتناول مسيرة الأكراد في العهد الملكي في فقرتين رئيسيتين هما:-

أولاً: الأكراد والملكية في عهد الانتداب(1921-1936).

ثانياً: الأكراد والملكية حتى عهد الانقلاب(1937-1958).

أولاً: الأكراد والملكية في عهد الانتداب(1921-1936): كانت بلاد ما بين النهرين جزءاً من ممتلكات الدولة العثمانية. وفي بداية القرن العشرين كانت أرض العراق موزعة إدارياً إلى ثلاث ولايات عثمانية هي بغداد والموصل والبصرة، إن تاريخ الدولة العراقية المعاصرة قد ابتداءاً من إندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914 إذ استولت قوة بريطانية _ هندية قادمة من الهند على البصرة في 23 تشرين الثاني 1914، وبهدف أكبر يرمي إلى إحتلال ما يمكن من هذه الولايات الثلاث(العساف، 13:2010).

وكان الزحف البريطاني من جنوب البلاد وباتجاه الشمال حيث مني بخسائر فادحة سنة 1916، لكن ذلك لم يمنع البريطانيين من مواصلة الزحف وإحتلال بغداد في 11 من آذار

1917. استكمل البريطانيون إحتلالهم للعراق سنة 1918 عندما دخلت قواتهم منطقة الموصل وخروج تركيا من الحرب. بعد وقت قليل قرر المجلس الأعلى للحلفاء وفي 35 مـن نيسان 1920 وضع العراق تحت الإنتداب البريطاني، خلافاً لما أطلق من وعود سابقة بحق الشعوب المحررة بأن العراق تحت الإنتداب البريطاني، ولم يكد يمر على هذا القرار الجـائر شـهور قليلة حتى شبت في 30 حزيران 1920 ثورة وطنية عارمة للتخلص من الإحتلال البريطاني، ولكنها أخمدت ولم تنجح(الحسني،857:1980).

بينت تجربة الأشهر الأولى للحكم البريطاني في العراق أن الإجـراءات العـسكرية البوليسية وحدها ليست كافية لحل هذه المهمة من وجهة النظر الداخلية ولا الخارجية وأظهرت ثورة عام1920 لحكام الإمبراطورية، وبوضوح الضرورة الملحة والعاجلة لإنـشاء واجهـة سياسية يفرضها الحكم الاستعماري عملياً في العراق، وهذا ما كان يتعلق بالحكم سـواء فـي البلاد كلها أم في مناطقها الكُردية. فقد كان من المتوقع إدخال نظام سياسي يتـسم بالمرونـة والفعالية من شأنه أن يؤمن طويلاً ضمان الإستقرار لمصالح بريطانيا الاستعمارية في العراق وفي كردستان الجنوبية بوجه خاص. ولم تكن هذه القضية سهلة وخاصة في جزئها الكردي، ذلك أنه إلى جانب المصاعب الطبيعية التي جرى الحديث عنها مراراً، والتي إصطدمت بهـا كل سلطة أجنبية في علاقاتها المتبادلة مع العشائر الكُردية، فقد إزدادت ضـرورة الحـساب الغامض جداً آنذاك في كردستان الشرقية والشمالية، وتطلب حل هذه القضية على مـستويين على مستوى الإدارة البريطانية في العراق نفسه، وعلى مستوى القيادة السياسية العليـا فـي لندن(لازاريف،85:1991).

لذلك وضعت الحكومة البريطانية خطة تشكيل حكومة في العراق، وأعلنت هذه الخطة في 17 تموز سنة 1920، ولكن الاضطرابات التي نجمت عن إندلاع ثورة 30 تمـوز سـنة

1920 قد عطلت تنفيذها. وبعد القضاء على الثورة تأسس في 11 تشرين الاول سنة 1920 مجلس دولة مؤقت يكون مسؤولاً تحت إشراف المندوب السامي عن حكومة البلاد عدا السياسة الخارجية، وذلك برئاسة عبد الرحمن النقيب. وقد روعي في مجلس الوزراء أن دعوة الأعضاء الآخرين غير رئيسه عبد الرحمن النقيب" وتوزيع واجباتهم تصدر كما لو كانت تصدر من النقيب نفسه في محاولة لإعطاء المجلس واجهة وطنية وليست بريطانية، ولم يتضمن تشكيل مجلس الوزراء المؤقت أي وزير كردي وقد إنتقلت صلاحيات الإدارة بذلك من المندوب السامي إلى الحكومة العراقية المؤقتة. حيث أثار ذلك بالطبع مسألة المناطق الكُردية بشكل حاد(عيسى، 61:2005).

وفي بيان المندوب السامي البريطاني لعام 1920 حيث أصدر المندوب السامي بياناً رسمياً بتاريخ 25 تشرين الثاني 1920، أي قبل قيام الدولة العراقية بسنة واحدة، أوضح فيه ما ستؤول إليه أوضاع كردستان، وقد نص على ما يلي(عيسى،97:1992):-"ينظر المندوب السامي نظرة جدية عملية في التدابير التي يجب عليه اتخاذها، بخصوص حكم المناطق الكردية في العراق، وقد علم أن القلق يساور الكرد، خوفاً من وجود نية لإلحاق بلادهم بحكومة بغداد. حتى أن بعضهم طالب بالإستقلال التام، وتأليف دولة، كما بلغه من جهة أخرى، أن هناك من قادة من أهل الرأي الكُردي وزعمائه ممن تسلم الروابط الإقتصادية والصناعية، التي تربطهم بسائر العراق، ولما كان الأمر كذلك، فإن فخامة المندوب السامي يريد، إن كان ذلك ممكناً، الإطلاع على رغبات الشعب الكردي الحقيقية، فإن كانوا يفضلون البقاء في كنف الحكومة العراقية فإنه على إستعداد لأن يقترح على مجلس الدولة بحل على الوجه الآتي.

وفيما يتعلق بالمناطق الكُردية الواقعة في لواء الموصل والداخلة ضمن حدود منطقة الإنتداب البريطاني يشكل لواء فرعي يتألف من فضية زاخو وعقرة ودهوك والعمادية. على أن يكون مركزه دهوك. وإن يكون تحت هيمنة معاون متصرف بريطاني. ويكون القائممقاميون بريطانيون، على أن يحل محلهم موظفون من الكُرد. ويذعن هذا اللواء في شئونه المالية والقضائية إلى حكومة الوطنية لبغداد. ويرسل بالطبع ممثلين عنه إلى الجمعية التأسيسية. ولكنه في الأمور المتعلقة بالإدارة العامة براجع القائممقاميون المتصرف. كما أن التعيينات الإدارية يقوم بها المندوب السامي بمشاورة الحكومة المحلية كما قبل الكُرد القاطنون في ألوية الموصل وأربيل وكركوك بمقترحات المندوب السامي البريطاني (الحسني، 1980 :69).

ويبدوا أن بريطانيا كانت تتهيأ لضم كردستان الجنوبية وجعلها الجزء الشمالي لدولته، والموافقة على بقاء كردستان المركزية والشرقية تحت سيطرة تركيا وإيران والتراجع عن نصوص معاهدة سيفر حيال كردستان، وجعل ذلك شركاً للمساواة المرتقبة مع تركيا الكمالية، وقررت إستعمال القوة وكل السبل والوسائل الأخرى لفرض هذه السياسة (عيسى، 1992: 98).

لقد عزمت بريطانيا على عقد مؤتمر بالقاهرة لتحديد سياستها فيما بين النهرين، لذلك دعت وزارة المستعمرات البريطانية إلى عقد هذا المؤتمر لدراسة الحالة السياسية في البلاد العربية، وخفض النفقات التي تتحملها الخزانة البريطانية، ووضع الخطوط الرئيسية لسياسة بريطانيا المقبلة فيها، وقد عقد المؤتمر بالقاهرة في الفترة بين 12 إلى 24 مارس لسنة 1921 برئاسة السير ونستون تشرشل وزير المستعمرات، واشترك فيه جرترودبيل والكولونيل لورنس والسير برسي كوكس والميجور يونج والسير بادوك، كسكرتير. وكثيرون غيرهم من

الخبراء الإنجليز في الشؤون العربية. وقد دعي إليه من العراق جعفر العسكري وزير الدفاع وساسون وزير المالية في الحكومة المؤقتة، وقد رأي المؤتمر فيما يخص العراق بحث(شعبان،2004:35):-

1-علاقة الدولة الجديدة ببريطانيا في المستقبل.

2- شكل الحكم في العراق والمرشح لحكمه.

3- طبيعة القوات العسكرية التي ستقع عليها مسؤوليات الدفاع في الدولة الجديدة.

4- حالة الأقليات في العراق، وخاصة الكُرد وعلاقتهم بالدولة الجديدة.

أما بالنسبة للأقليات، وبخاصة الكُرد فقد أخذ مؤتمر القاهرة قراراً يقضي بتفويض المندوب السامي بإتخاذ الخطوات اللازمة لتحديد أماني الكُرد.

أعمال المؤتمر المنوه عنه أنفاً، لقد وشارك رؤساء الإدارة البريطانية في العراق، وفلسطين وشرق الأردن ومصر وكبار الضباط في القوات المسلحة البريطانية المتمركزة في الشرق الأوسط، وكذلك خبراء مهرة من شبكة الإستخبارات الإنجليزية وغيرهم. ووضع المؤتمر نظاماً من شأنه ضمان الحفاظ على المواقع البريطانية الاستعمارية في المشرق العربي يدوم عشرات السنين.

وأثناء افتتاح مؤتمر القاهرة باتت ضرورة إعادة النظر في معاهدة سيفر بما في ذلك بنودها "الكُردية" واضحة لجميع الأطراف المعنية، ولم تتدرج بعد كردستان المستقلة في جدول الأعمال. وقد عكست المذكرة التي قدمتها دائرة الشرق الأدنى إلى المؤتمر هذه النزعة.

جرت في مؤتمر القاهرة مناقشة واسعة للمسألة الكُردية خلال إجتماعات اللجان السياسية والعسكرية. ويستأثر بالإهتمام إستقصاء تعليل المشاركين في هذه الإجتماعات، ففي الإجتماع الرابع للجنة السياسية المنعقد في 15 مارس، جرت المناقشة تحت شعار ضرورة

مراجعة معاهدة سيفر، وتحرير المناطق الكُردية الجنوبية من تبعيتها للحكومة العراقية. وعبر كوكس عن رأيه في أن تتم إدارة المناطق الكُردية في كركوك والموصل عن طريق المتصرفين، وبمشاركة الضباط السياسيين الإنجليز والموظفين الكُرد. وأكد على أن هذه المناطق، وكذلك السليمانية، تؤلف جزءاً متكاملاً من العراق، وخاصة من الناحية الإقتصادية. ويجب أن يكون لها تمثيل نيابي في البرلمان العراقي، لكن من المشكوك فيه أن يرغب سكان السليمانية في ذلك(غسان، 42:1988).

جرت في عام 1924 أول إنتخابات برلمانية شهدها العراق ليتم اختيار أعضاء المجلس التأسيس(مجلس النواب). ومما له دلالة أنه خلال تلك الإنتخابات وجه متصرف (محافظ)البصرة بياناً إلى وزارة الداخلية، حول طريقة الإستفتاء التي سوف تتبع في البصرة جاء فيه:"بما أن الإنتخاب يجرى من أجل حكومة ديمقراطية، فقد وجدنا من المرغوب فيه أخذ الأصوات من جميع السكان وليس من الأشراف والمتنفذين فقط. ولهذا تم تبليغ يوم الإنتخاب إلى أهالي كل منطقة انتخابية ودعي جميع الرجال الذين يبلغون العشرين سنة فما فوق للحضور إلى مكاتبهم الانتخابية للتصويت". مع أن البيان أعلاه يشير إلى استعداد وفهم واضحين لتطبيق الديمقراطية، إلا أن الإعلان عن قبول الديمقراطية بتطبيق أحد بنودها شئ وتطبيقها ضمن آلية حقيقية ونزيهة شئ آخر، خصوصاً في تلك الظروف وبظل الإستعمار البريطاني (غسان، 1988، 43).

صدر أول دستور عراقي تحت اسم (القانون الأساسي) في تموز1925 مقتبساً من الأنظمة الدستورية الغربية، آخذا بنظر الإعتبار مبدأ تقسيم السلطات(التشريعية،القضائية والتنفيذية)، والتي أريد لها أن تعمل وفقاً لآلية مماثلة لمحيطها الأصلي الذي اقتبست منه، ولكن في مجتمع يختلف جذرياً في كل مقوماته الإجتماعية والإقتصادية والسياسية، وفى درجة

تطور الوعي العام والقانوني منه بصورة خاصة. إلا أن ما اعتمد نظريا تباين عملياً، حيث أصبحت السلطة التنفيذية مهيمنة دون غيرها من السلطات على القرار المركزي الأول في السلطة، إذ سيطرت على كافة أبعاد السلطتين الأخيرتين(التشريعية والقضائية)، فقد نصت الفقرة الثانية من المادة السادسة والعشرين من القانون الأساسي على "إعطاء الحرية لمجلس الوزراء في حل مجلس النواب دون ضوابط، كما منح الملك حق تشريع المراسيم أثناء عطلة مجلس النواب أو فضه أو حله" (القانون الأساسي،1925: ف3م 26).

ولعبت السلطة التنفيذية دوراً مثبطاً للسلطة التشريعية بما يخدم مآربها، وسلبتها حقها في ممارسة مهامها الرقابية. والأكثر من ذلك فإن السلطة التشريعية ومجلس الأمة (الأعيان والنواب) أصبحا طوع بنان يد كل حكومة قائمة، وذلك لأن فساد طريقة الإنتخاب صارت تمكن كل وزارة من حله (أي مجلس الأمة) وإجراء انتخابات جديدة، إذا ما رغبت في ذلك. وعلى أساس ذلك فإنه لم تمارس أية انتخابات حرة طيلة عمر التجربة البرلمانية خلال العهد الملكي في هذه الفترة، إذ كانت الحكومة تتدخل لتزيفها، لأن قوائم أعضاء المجلس تعد سلفا من قبل مثلث الحكم الذي كان ضلعاه المتناظران هما الوزارة والعرش وقاعدته بريطانيا (عبر المندوب السامي لغاية عام 1932، والسفارة البريطانية بعد ذلك)، ومن ثم الفوز بالتزكية أو التزوير أو إكراه عناصر المعارضة على سحب ترشيحهم (الناصري،76:2000).

إن المسيرة التاريخية لإقليم كردستان في هذه الفترة كانت مسيرة لم تتضح معالمها بعد، وذلك نتيجة الأطماع الإستعمارية البريطانية التي أخذت تصوغ تاريخ العراق على هواها وبما يخدم مصالحها، فلا اعتبار لمصلحة أي جزء من الدولة العراقية قياساً بمصالحها، وأما عن الأكراد كشعب فكانت بريطانيا كثيراً ما تختلق أسباب الصراع بين

العرب من جهة والكرد من جهة أخرى، وكثيراً ما كانت تقحم الجيش في أكون هذه الصراعات لكي تعمق جذورها في صدور الطرفين ليبقى الميدان لها تفعل ما تشاء بما يتوافق مع مصالحها.

ثانياً: الأكراد والملكية حتى عهد الانقلاب (1937–1958): توفي الملك فيصل عام 1933، وتولى ولي عهده الملك غازي العرش وامتد حكمه حتى عام 1939، وتولى الأمير عبد الإله بن علي مجلس الوصاية على الملك القاصر يومئذ فيصل الثاني، حيث شهدت تلك الفترة غياب الحياة الحزبية العلنية، وتصاعد حدة الصراع من أجل السلطة، وذلك في سياق سلسة من الإنقلابات العسكرية من أهمها: الإنقلاب العسكري الذي قام به الفريق بكر صدقي ضد حكومة ياسين الهاشمي عام1936، وهو انقلاب نجم عنه تورط المؤسسة العسكرية العراقية لاحقاً؛ بسلسة من الإنقلابات إنتهت بإحكام بريطانيا سيطرتها على البلاد للمرة الثانية عام 1941، وهذا بسبب نتيجة هيمنة القوى القومية على حكم البلاد متمثلة بحكومة رشيد عالي الكيلاني الذي يقف وراءها الجيش، والذي هيمن عليه عدد من ضباط التوجه القومي(العساف، 2010 :16).

رحب الأكراد بانقلاب عام1936 والذي قاده بكر الصدقي إذ رأوا فيه مجالاً أوسع للعمل، وخاصة العناصر اليسارية الكردية، التي كانت ترى في صفوفه مجالاً أوسع للعمل. وخاصة العناصر اليسارية الكُردية التي كانت تعمل في صفوف الأهالي أو تتعاون معهم، أنه بوصول بكر صدقي الكُردي الأصل إلى قمة السلطة، كانت فرصة لحصول الشعب الكُردي على حقوقه القومية. وكانت سياسة حكومة الإنقلاب الداخلية في هذه الفترة تنبع من إيمانها بعدم التمييز بين العراقيين سواءً كانوا من أصل عربي أو كردي أو تركي، وخاصة وأن حكمت سليمان رئيس الوزراء كان ميالاً للعنصر التركي ووزير المالية محمد جعفر أبو

الثمن كان زعيماً للأهالي، وكان صالح يمثلون العنصر الشيعي، أما رئيس أركـــان الجـــيش وقائد الإنقلاب فكان كردياً سنياً بينما كان كامل الجادرجي وبقية الوزراء عرب سنيون. لذلك كان من الطبيعي أن تؤكد الحكومة على المساواة في الحقوق بين جميـــع العناصـــر القوميـــة والدينية في العراق(بطاطو،1990: 50).

وقد شجعت كل هذه الظروف السياسية الأكراد على المضي في ســبيل تحقيــق أهدافهم، لذلك انتشرت المنشورات الداعية إلى المطالبة بحق الشعب الكُردي فـــي الإســـتقلال الفعلي عن العراق، كما أرسلت منشورات أخرى تهديدية إلى الكثير مـــن ذوي التـــأثير فـــي الحكومة، وإلى الشخصيات العربية المتطرفة الأخرى، موقعاً مـــن قبـــل الجمعيـــة الكُرديـــة الإصلاحية،" الأمر الذي أزعج رئيس الحكومة وطلب من الشرطة والجيش والقضاء تعقـــب مرسليها دون جدوى(أحمد، 1987: 123-126).

كان بكر صدقي يوجه إهتمامه للجيش بالدرجة الأولى، وفي أحد الأيام قال بكر: أنه يود أن يستقدم ضابطاً ألمانياً من ضباط الأركان ليعهد إليه مهمة وضع خطة للدفاع عـــن كردستان في حالة إحتلال الانجليز لبغداد. وعلى أثر حضر إلى بغداد كولونيل هايننز وهـــو ضابط كبير متقاعد منتحلاً صفة جيولوجي. وقد وضع خطة سرية للدفاع عن الحدود الشمالية الشرقية وعن بغداد إزاء هجوم الإنجليز عليها بعد أن ذهب للكشف على الحدود من أونـــدوز إلى خانقين(شعبان، 2004: 65).

كما سافر إلى إيران للإطلاع على وضع الحدود ولتكوين فكـــرة عـــن العـــدو المحتمل، وتحادث في كردستان مع شيوخها في موضوع الدفاع عن كردســـتان "أي مواقـــع المدفعية والرشاشات وكيفية بناء الإستحكامات وأماكنها، وأبدي مقترحاته بشأن فتح الطـــرق الإستراتيجية، كما تباحث هاينز مع بكر صديق في كيفية تأسيس جيش كردي والإســـتعدادات

اللازمة لتسليحه وتموينه. وقد جمع كل ذلك في تقرير بالألمانية مترجماً للإنجليزية وأعطي نسخة منه إلى قائد الجيش فرتز جروبا، والأخرى لبكر صدقي(مولود، 2009: 308).

إتهم القوميون العرب مراراً الفريق بكر صدقي قائد الإنقلاب بأنه كان يسعى لانتصار القضايا القومية الكُردية. فقد سبق أن أقدم فاضل الجمالي مفتش المعارف 1935-1936 بتقرير مؤيدا فيه هذا الإتهام. كما كان تنظيم الضباط القوميين في الجيش أمثال صلاح الدين الصباغ وكامل شبيب وفهمي سعيد ومحمود سلمان يرون في بكر صدقي قائداً يميل إلى التمييز بين عناصر أبناء الوطن ويختص عنصر الأقلية الكُردية.

وأياً كانت التهم الموجهة إلى بكر صدقي وعلاقته بالأكراد، فلم يستمر حكمه طويلاً وانتهي الإنقلاب بقتله في 11-آب-1937 سقوط وزارة حكمت سليمان وتولي جميل المدفعي الحكم. وفي عهد وزارة نوري السعيد الخامسة التي شكلها من25-كانون الأول-1936 أثر انقلاب عسكري، بدا كل شيء كما لو كان هادئاً في كردستان، فرجال زعماء القبائل الثائرة كان قد أعيدوا للبلاد ودخلت الإدارة الحكومية إلى إقليم بشدر المرة الأولى، وأعيدت أراضي وأملاك الأكراد التي انتزعت تحت سلطته سنة 1931، وخفت العداوة بين العراقيين العرب والأكراد في الجيش، لدرجة أصبحت توحي أنها في طريقها للزوال، ولكن ظروف الحرب العالمية الثانية أتت كثيراً من المفاهيم عن كردستان(مولود،2003:27).

تحدى رئيس الوزراء نورى السعيد لبعض نواب البرلمان عام 1944، مخاطبًا إياهم:"نظام الحكم يقضى بإجراء انتخابات في المملكة، وللشعب أن ينتخب من يعتمد عليه ليراقب ويسيطر على أمور الدولة. هذا هو أساس الحكم، ولكن بالنظر إلى قانون الإنتخابات الموجود بأيدينا هل بالإمكان أن يخرج نائباً مهماً كانت منزلته في البلاد ومهما كانت خدماته في الدولة، ما لم تأتى الحكومة وترشحه. فأنا أراهن كل شخص يدّعى بمركزه ووطنيته،

فليستقيل الآن ويخرج ونعيد الإنتخابات ولا ندخله في قائمة الحكومة، ونرى هل هذا النائــب الرفيع المنزلة الذي وراءه من المؤيدين يستطيعان إخراج نائبا؟"(الفكيكي،1993:90).

وفي عام 1952 تقدمت أحزاب الإستقلال والجبهة الشعبية والحزب الديمقراطي، وحزب الأمة الإشتراكي بمذكرة إلى رئيس الوزراء وأجمعت تلك المذكرات على الشكوى من تردي أوضاع البلاد بسبب عيوب نظام الحكم وفساد الإدارة وتفشي الرشوة والمحسوبية ومــا إلى ذلك من المآخذ التي لا تعد ولا تحصى، ولذلك فقد طالبت هذه الأحزاب الحكومة بالأخــذ بمدى الإنتخاب المباشر وتعديل القانون الأساسي وإطلاق الحريات السياسية وضمان استقلال القضاء وتطهير أجهزة الدولة من العناصر الفاسدة وكثير من الإصــلاحات الأخــرى، إلا أن سياسة الحكومة والقائمة على لغة الحديد والنار، أدت إلى إجهاض القيام بالإصلاحات قبل أن تتمكن من بلوغ أهدافها الوطنية. غير أن القضاء على تلك المناداة بالإصــلاح كــان قــضاء مؤقتا(مولود،2003: 62).

شهدت الأعوام 1946-1958 انتشار وترسيخ الأفكار والايدولوجيات الغربيــة الحديثة في صيغتها الليبرالية والاشتراكية، وكذلك تصاعد ونمو الحركات السياسية الــسرية، مثلما شهدت هذه الفترة فشل تجربة الانفتاح السياسي للحرس القديم بسبب عدم قدرته، علــى إستيعاب دماء جديدة بالرغم من النصائح البريطانية المتكررة(مسعد،1988:33).

ورغم أن المزاج الوطني العام حينئذ كان ضد الإنتداب والتواجد البريطاني فــي البلد ومع ترسيخ التقاليد البرلمانية وتعميق مضمون الدستور، إلا أن الأحكام العرفية ســادت أكثر من نصف فترة العهد الملكي، وخصوصاً على يد نورى السعيد من أجل أحكام قبــضته على الحكم بدعم وتشجيع من قبل البريطانيين. وعندما استطاعت الحركة الوطنية الصاعدة من فرض فوز أحد عشر نائباً من خارج نخبة الحكم للبرلمان عام 1954، قام نورى السعيد بحل

البرلمان بعد أول اجتماع له وصار يحكم بالمراسيم وتزوير الانتخابات حتى ثورة الرابع عشر من تموز 1958(بطاطو،1990: 56).

مع نهاية الحرب الكونية الثانية شهد العراق موجة من الحريات الصحفية والتي من خلالها عبرت القوى الوطنية عن مواقفها إزاء النخبة الحاكمة، ووجهت النقد إلى البلاط الملكي، وطالبت بمطالب كثيرة منها: تأميم النفط والتخلص نهائياً من النفوذ البريطاني في البلاد، كما شهدت البلاد موجة من التظاهرات إذ استغلت الجماعات السياسية المعارضة ما كان يحدث من تطورات في فلسطين للتعبير عن مواقفها. كل ذلك جعل البلاط والنخبة السياسية الحاكمة مترددة في إطلاق عملية التعددية الحزبية، ولكن في النهاية تمت إجازة خمسة أحزاب سياسية وهي:" حزب الأحرار، حيث ركز على الواقع المادي للعراق، وتعدد التركيبة الإجتماعية الأثنية/ الدينية بمختلف عناصرها. وحزب الإستقلال وهو حزب قومي عربي، حيث إن مبادئه وأهدافه تنصب على القضايا القومية العربية بالدرجة الأولى. والحزب الوطني الديمقراطي وهو حزب يساري وسط حيث يدعو إلى ديمقراطية البرلمان، ويدعو إلى إصلاح جهاز الدولة وكذلك ينادي إلى الاشتراكية الديمقراطية، وأما الإتحاد الوطني، هو حزب ماركسي أخذ على عاتقه الدفاع عن المطالب الشعبية للفئات الاجتماعية الفقيرة، وأما نهجه فهو يقوم على تحليل الظواهر الإجتماعية والفكرية وبرابطاتها الجدلية، ليصوغ سياقات الفعل السياسي العراقي. أما حزب الشعب فقد اتفق مع حزب الإتحاد الوطني في مجمل النهج الماركسي إلا إنه أغفل ذكر الأقليات(صفوت،1969:129).

إن المسيرة التاريخية السياسية لأكراد العراق خلال الفترة الملكية الثانية يمكن أن نوجزها بما يلي:-

1- إن مطالب الأكراد كانت بين مد وجزر في ظل الحكومات العراقية المتعاقبة حيث شهدت المطالب حالة مد في حكومة الانقلاب الذي قام بكر صدقي، وعادت إلـى حالـة الجزر في ظل فترة حكم نوري السعيد.

2- أن النخب السياسية الكُردية لم يكن لها تصور وبرنامج عمل واضح، كون هـذه النخب توزع ولاءها بين الأكراد والحكومة العراقية والتوجهات الـسياسية البريطانيـة، أضف إلى تعدد التوجهات السياسية لهذه الزعامة أو النخبة.

3- إن القضايا الكُردية حافظت على صدارتها على جدول أعمال كل حكومة تعاقبت على مدة الحكم في العهد الملكي وبقيت تحتل أولوية من أولويات صناع القرار هناك.

المطلــب الثــاني:

الأكراد في العهد الجمهوري

(1958- 2011)

إتسم النظام السياسي بالثورية في العراق وذلك بعد عام 1958 في لغته وممارســاته، حيث حدث تغيير جذري في سياسية البلاد الخارجية، وذلك لتوسيع علاقاتها لتتعدى بريطانيا والغرب، لتشمل دول العالم كافة بما فيها دول المعسكر الشرقي على أســاس مبــدأ التكــافؤ، وإلغاء سياسة الأحلاف والتكتلات وإعلان الحياد الإيجابي. حيث هدفت السياسة الإقتــصادية في تحقيق غايتين ثوريتين هما: الإستقلال الإقتصادي، وإعادة توزيع الثروة والدخل لــصالح الشعب، ومما لا شك فيه أن تغيير النظام السياسي في أي دولة يعني التغيير في معظم أوجــه أساليب الحكم التي كانت متبعة، وإلا لماذا كان التغيير في النظام والعراق يدخل فــي ضــمن معادلة التغيير تلك، وبناء عليه فإن الأكراد بدورهم قد تأثروا بالتغيير الذي حصل على كينونة الدولة العراقية فعرفت المرحلة ما بعد الملكية بمرحلة الجمهوريات حيــث كــان كــل عهــد جمهوري يختلف إلى حد ما عن الآخر، وفي سياق هذا الحــديث فإننــا سنقــسم المراحــل الجمهورية إلى ثلاث مراحل نبينها على النحو التالي:-

أولاً: الأكراد والجمهوريتين الأولى والثانية (1958- 1968).

ثانياً: الأكراد وعهد الجمهورية الثالثة(1969-2003).

ثالثا: الأكراد وعهد الجمهورية الرابعة(2004-2011).

أولاً: الأكراد والجمهوريتين الأولى والثانية (1958- 1968): وهذه فترة حكم ما قبل حزب البعث الذي أمسك بالبلاد بعد انقلاب على الملكية في العراق وشهدت حكم عبد الكريم قاسم والأخوين عارف ويمكن بيان ذلك في فقرتين فرعيتين هما:-

أ-الأكراد والجمهورية الأولى(1958-1963): ويقصد بالجمهورية الأولى المدة التي حكم خلالها العراق الزعيم عبد الكريم قاسم وحتى إعدامه (14 تموز 1958- 8 شباط 1963)، ومع وقوع العدوان الثلاثي على مصر عام 1956 أخذت زمام الأمور تنسل شيئاً فشيئاً من سلطة الملك، وأخذت التيارات المناوئة للحكم الملكي تزيد قوتها مقابل انحسار سلطة الملك عن الكثير من المسؤوليات والسلطات، وهذا نتيجة تنامي تلك القوى، وفي الرابع عشر من تموز عام 1958 أعلنت الثورة على النظام الملكي، وبذلك انتهى عهد الملك فيصل الثاني والنظام الملكي برمته، ودخل العرق دوامة من الانقلابات العسكرية (خدوري، 1974: 237). وسرعان ما أطاح الانقلاب بطبقة رؤساء وكبار الملاكين، وتبنى مفاهيم اشتراكية، ولكنه أيضاً أنهى العلاقة التاريخية بين العراق والغرب وتقرب للمعسكر الاشتراكي. وتدهورت علاقات العراق العربية بسبب سوء العلاقة بين عبد الكريم قاسم (قائد الانقلاب) وجمال عبد الناصر، وكذلك مطالبة قاسم بالكويت بوصفها جزءاً من التراب العراقي، وذلك عندما قرر البريطانيون منح الكويت استقلالها. كما حاول قاسم أن يضع لنفسه حدوداً تفصل بينه وبين الأحزاب، حيث حاولت الأحزاب القومية معززين من الحزب الشيوعي إسقاط قاسم عبر أكثر من محاولة أو اغتياله، حيث دفعوا ثمناً لذلك عندما أعدم قاسم عدداً كبير من الضباط والمدنيين (الطالباني،2000: 20-25).

إن فترة حكم عبد الكريم قاسم كانت فترة غير مستقرة في العراق، حيث أنه كان يريد أن يرتب البيت العراقي على هواه وبمعزل عن القوى السياسية في الداخل، وخشية من هـذه القوى ذهب إلى تجاوز ما تنادى به الأحزاب التي أخذ دورها يتنامى في العراق، وأمـا مـن جهة السياسة القاسمية تجاه الأكراد فكانت على النحو التالي(قمحه،53:1996):-

1- أن كثرة خصوم الرئيس عبد الكريم قاسم دفعته إلى مهادنة الأكراد، وإعطائهم بعض التطمينات لكي ينضموا إلى صفة وتجلت هذه بما يلي:

أ- العفو عن مصطفى البارزاني الرجل الرمز بالنسبة للأكراد يوم ذاك.

ب- العفو عن الهاربين من الأكراد إلى الإتحاد السوفيتي.

2- أبدى الأكراد بدورهم تعاون مع الرئيس قاسم، وكان هذا التعاون يخفي وراءه أهدافاً كردية في مضمونها رغبة الأكراد في اعتراف الرئيس قاسم بالحزب الديمقراطي الكُردي.

3- أن التوجهات السياسية التي اتخذها الرئيس عبد الكريم قاسم في فترة المهادنة تلك اختفت الأصوات الكُردية المنادية بإنفصال أو إعطاء إقليم كردستان الحكم الذاتي.

ب- الأكراد والجمهورية الثانية (1964- 1968): بعد الإحاطة بالرئيس عبدالكريم قاسم، أخذت الأحزاب طريقها نحو قيادة البلاد، وهذا يتضح من وضع البلاد تحت قيادة مجلس وطني مصغر بقيادة عدد من الأحزاب السياسية التي ذهبت إلى اختيار أحد أعضاء انقلاب 1958 على رأس هذا المجلس وهو عبدالسلام عارف، والذي اشتغل بدوره الخلاف الذي نشب بين الجناح المعتدل والجناح داخل المجلس الوطني (المصطفى وهيمنته على حكم البلاد واحكم قبضته على مقاليد الحكم في 18 تشرين الثاني 1963 (الطالباني،25:1970). خلال الفترة القصيرة التي حكم بها عارف حاول إقامة دولة موحدة تضم العراق وسوريا ومصر،

ودخل في مفاوضات مع مصر بهذا الاتجاه، انتهت بتوقيع اتفاق عرف باسم اتفاق نيسان، ولكن بقي الموضوع على الورق لعدم ثقة ناصر بحزب البعث والذي كان عارف وجماعة حكمه انتسبوا إليه والذي بات هذا الحزب يحكم في كل من بغداد وديمشق(قمحه،56:1996).

ومع تولي عبد السلام عارف وأنصاره من ضباط الجيش السلطة فقد سعى هو الآخر أن يكون هو الحاكم الفعلي للبلاد، وذلك مثلما فعل قاسم الذي حرم البلاد من أن تشهد حالة من الديمقراطية والتعددية الحزبية والحكم البرلماني. ومثلما فعل قاسم أصدر عارف هو الآخر دستوراً مؤقتاً للبلاد وقرب أشخاص بعينهم إلى جانبه، كما منح الكثير من أبناء محافظته مراكز مهمة في الدولة. غير أن عارف تمكن من تحسين علاقات العراق مع الدول العربية وخصوصاً مصر، وكان قبل ذلك قد اعترف باستقلال الكويت، لم يستمر عارف بالسلطة طويلاً بسبب مقتله إثر سقوط طائرته المروحية بينما كان في جولة تفقدية في جنوب البلاد ليخلفه في حكم البلاد شقيقه الفريق عبد الرحمن عارف (الدرة،1966: 308-309).

تولى عبد الرحمن عارف حكم البلاد غير أنه لم يضع حدوداً كافية ليبعد تدخل قـادة الجيش في شؤون الدولة. صحيح أن عبد الرحمن تمكن من تحسين علاقات العراق مع جيرانه وكذلك تحسين علاقاته مع الغرب غير أنه لم يتمكن من دفع البلاد كثيراً نحو الأمام، أن حكم عارف لم يستمر هو الآخر طويلاً، وقد حاول أكثر من طرف الانقلاب عليه ولكن في النهاية تمكن حزب البعث من الإطاحة به في 17 تموز 1968(مصطفى،1971: 15).

إن المتتبع لحالة الكُرد في فترة الجمهورية الثانية(1964-1968) يمكنه وصفها على النحو التالي(مصطفى،1971: 15):-

1- لقد زج الرئيس عبد السلام عارف الجيش في حرب مع الأكـراد وبـذلك سـاءت العلاقة الكُردية في الشمال مع بغداد المركز، وهذا كلف الدولة العراقية الكثير.

2- أخذت التوجهات الكُردية بالتنامي والمنادية بالاستقلال عن الدولة العراقية، وإقامة رؤية كردية في إقليم كردستان الذي يحظى بالأغلبية الكُردية.

3- لم يستطع عبد الرحمن أن يهدم الفجوة بينه وبين الأكراد تلك التي نشأت أثناء حكم أخيه، وربما يعود أسباب ذلك إلى قصر مدة حكمه.

ثانياً: الأكراد وعهد الجمهورية الثالثة (1969- 2003): لقد تزعم الزعيم أحمد حسن البكر رئاسة البلاد على أثر الانقلاب الذي أطاح بالرئيس عبد الرحمن عارف، مدعوما بمجلس وطني لقيادة الثورة مؤلف من قادة حزب البعث وعدد من العسكريين، حيث بادر المؤتمر الإشتراكي الذي انعقد في آواخر عام 1968 ومطلع عام 1969 إلى الإعلان عن التزامه بإقرار حق الكُرد في التمتع بحقوقهم وتطوير خصائصهم القومية في إطار وحد الشعب والوطن والنظام الدستوري، وقد أوفد الرئيس أحمد حسن البكر بناء على إقرار هذه الحقوق بعثة برئاسة عزيز شريف لإجراء مفاوضات مع الملا مصطفى البارزاني، وذلك خلال استمرار القتال- وقد توسط الإتحاد السوفييتي صورة غير رسمية في مفاوضات اتفاقية 11 مارس، وكان لهذه الوساطة تأثير كبير على قبول البارزاني الدخول في المداولات مع حزب البعث العربي الاشتراكي، وقد لعبت الوساطة السوفييتية دوراً بارزاً في تقريب وجهات النظر في المفاوضات من حيث البعد الدولي، فقد أصبح من غير الممكن تصور أي حل للقضية الكُردية خارج إطار الحلول الوطنية والديمقراطية، وعلى هذا الأساس أصدرت حكومة البعث بيان 11 مارس 1970، كحل للمشكلة الكُردية في شمال العراق، والذي تضمن من حيث الجوهر الحفاظ على السيادة الوطنية وعلى وحدة "الدولة العراقية" (جاسم،1973:13)، وقع مجلس قيادة الثورة وإدارة مصطفى البارزاني رئيس الحزب الديمقراطي الكُردي، اتفاقاً مشتركاً بالشروط الواردة في الاتفاق وقررا تطبيقه، وفي نفس

الوقت ومن الناحية الشكلية، فإن مجلس قيادة الثورة هو الذي صاغ الخمس عشر مـــادة مـــن الاتفاق وفي المقدمة أشار إلى أن المؤتمر الإقليمي السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي قد انعقد في نهاية سنة 1968 وبداية سنة 1969، وقرر عدة مبادئ وعلى أساسها كان صـــياغة هذا البيان، وأهم هذه المبادئ(عيسى،2005 :353-354):

1- الإعتراف بالوجود الشرعي للقومية الكُردية وفقاً لمقررات المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي، ومن خلال جميع البيانات الرسمية والصحفية التي صدرت عن السلطة الثورية، وسوف تتكرس هذه الحقيقة نهائياً في نصوص الدستور المؤقت ونصوص الدستور الدائم.

2- إقرار مجلس قيادة الثورة إنشاء جامعة في السليمانية، وإنشاء مجمع علمي كردي، كما أقر جميع الحقوق الثقافية واللغوية للقومية الكُردية، فأوجب تدريس اللغة الكُردية في جميع المدارس والمعاهد والجامعات ودور المعلمين والمعلمات والكلية العسكرية وكلية الشرطة، كما أوجب تعميم الكتب والمؤلفات الكُردية العلمية والأدبية والسياسية المعبرة عن الطموحات الوطنية والقومية للشعب الكُردي، ولتمكين الآباء والشعراء الكتاب الكُرد من تأسيس اتحاد لهم، وطبع مؤلفاتهم، وتوفير جميع الفرص والإمكانيات أمامهم لتنمية قدراتهم ومواهبهم العلمية والفنية، وتأسيس دار للطباعة والنشر باللغة الكُردية، واستحداث مديرية عامة للثقافة الكُردية، وإصدار صحيفة أسبوعية ومجلة شهرية باللغة الكُردية، وزيادة البرامج الكُردية في تلفزيون كركوك ريثما يتم إنشاء محطة خاصة للبث التليفزيوني باللغة الكُردية.

3- الاعتراف للمواطنين الكُرد بحقوقهم في إحياء تقاليدهم وأعيادهم القومية، ومن أجل مشاركة الشعب كله في أعياد أبنائه قرر مجلس قيادة الثورة جعل اليوم الذي يصادف فيه عيد النوروز عيداً وطنياً في الجمهورية العراقية.

4- إصدار قانون المحافظات الذي ينطوي على "اللامركزية الإدارة المحلية " وأقر استحداث محافظة دهوك.

5- إصدار عفواً عاملاً شاملاً عن جميع المذنبين والعسكريين الذين اشتركوا في أعمال العنف في (الشمال)، ليزيل كل أثر من آثار الأوضاع السلبية الشاذة السابقة، ويقيم معالم الحياة الوطنية الجديدة على أرضية وطيدة للأمن العام والإخاء القوى الشامل.

6- اللغة الكُردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الكُرد، وتكون اللغة الكُردية لغة التعليم في هذه المناطق، وتدرس اللغة الكُردية في بقية أنحاء العراق كلغة ثانية في الحدود التي يرسمها القانون، وتدرس اللغة العربية في كافة المدارس التي تدرس باللغة الكُردية.

7- مشاركة الكُرد في الحكم، وعدم التمييز بين الكُرد وغيرهم في تقلد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة والهامة في الدولة كالوزارات وقيادة الجيش وغيرها.

8- نظرا للتخلف الذي لحق بالقومية الكُردية في الماضي من الناحيتين الثقافية والتربوية توضع خطة لمعالجة هذا التخلف عن طريق الإسراع بتنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة حول اللغة والحقوق الثقافية للشعب الكُردي، وإعادة الطلبة الذين فصلوا أو اضطروا إلى ترك المدرسة بسبب ظروف العنف في المنطقة إلى مدارسهم، والإكثار من فتح المدارس في المنطقة الكُردية ورفع مستويات التربية والتعليم.

إن الأحداث التي حدثت في العراق بعد اجتياحه لدولة الكويت جعلت من الحكومة المركزية في بغداد أكثر مراعاة لتطبق عام1991 هذه البنود السابقة الذكر وفي اعتقادنا وذلك للأسباب الآتية:-

أ- خروج العراق من حرب مع إيران جعلته في حالة ضعف من ناحية إقتصادية لا يقوى معها اتخاذ سياسة قائمة على القوة مع الأكراد، لأن ذلك يكلف استنزافاً يزيدها ضعفاً على ضعف.

ب- ضعف الحكومة المركزية في بغداد نتيجة الظروف الدولية التي تكالبت عليها، وكانت سماته الحصار الذي فرضته الهيئة الدولة على هذا البلد.

ج- طمع الدولة المركزية من إذكاء الروح الوطنية بين المواطنين وذلك تقدير أمنها إبقاء الجبهة الداخلية متماسكة.

د- فرض حظر الطيران العراقي من قبل الأمم المتحدة وتقسيم الدولة العراقية بخطوط معينة وذلك لأمن المناطق وهذا ما عرف بالمناطق الآمنة وكانت مناطق الكرد إحداها.

ثالثاً: الأكراد والجمهورية الرابعة (2004- 2011): لقد تكالبت الظروف السياسية والإقتصادية والاجتماعية على النظام العراقي، وأخذت في الأفق مع مطلع عام2003 نوايا غربيه تتزعم هذه النوايا الولايات المتحدة قائمة على الإطاحة بالنظام السياسي العراقي ومن ثم تدمير العراق، وهذا ما ذهب إليه الرئيس الأمريكي بوش الأب الذي قال:سأعيد العراق إلى العصر الحجري).(بونيت،1991:84)، إن بوش الاب كان يرى وفق معتقداته أن الخطر الأكبر على ظهور المسيح سيكون من خلال العراقيين، وحيث أنهم أكثر تأهيلاً لقتال إسرائيل،

وان أي ضعف ديني أو سياسي لإسرائيل سيؤدي في النهاية إلى تأخير ظهور المسيح (الرأي الأردنية، 2003 :6\4).

فقد سوغت الولايات المتحدة لهذا الإحتلال عدة أسباب وأهمية منها:- أن العراق يمتلك الأسلحة النووية وهذا محظور وممنوع في عرف الهيئة الدولية، وبذلك يكون العراق يشكل خطراً على الأمن والسلم الدوليين وأن قضية أسلحة الدمار الشامل أثيرت بعد أزمة عام1990 في حين لم يلحظ أحد من المراقبين الدوليين استخدام النظام العراقي مثل هذه الأسلحة في حربه تلك التي خاضها مع قوات الأمريكي، وذهب رامسفيلد – وزير الدفاع الأمريكي- إلى القول: "إن صدام حسين يبغض الولايات المتحدة ويمتلك أسلحة الدمار الشامل"،(الوزان،2003، 44-45). لقد سعت الولايات المتحدة أن تتخذ قراراً من هيئة الأمم المتحدة لتبرير غزوها للعراق لكنها فشلت في ذلك حيث علق المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة على ذلك بالقول"إن الإدارة الأمريكية هي وحدها المخولة باتخاذ قرار الحرب"(الهزايمة،2004: 192)، ودخلت أمريكا الحرب واستطاعت إزاحة النظام البعثي في العراق، وتدمير البنية التحتية العراقية ونقل قواتها إلى الخليج العربي ووضع حاكم عسكري أمريكي على العراق يدعى(بريمر) وجاءت بقادة جدد أخذوا زمام الحكم في العراق، وإن هذا القطر الذي لا يزال يغرق في بركة من التناقضات والتي نتج عنها سيلاً من الدماء العراقية وفي كل أنحاء العراق، كما مكنت الولايات المتحدة إيران من العراق في الوقت الذي كان عصياً عليها في فقرات ما قبل الإحتلال.

إن عهد الجمهورية الرابعة والذي يؤرخ له مع الإحتلال الأمريكي للعراق عام2003، قد أثر على كل التوجهات في العراق وما يخص الأكراد فيمكننا وفق اعتقادنا أن نبرزها بما يلي:-

1- تنامت التوجهات الكُردية الطامعة بالاستقلال وتزايدت الآمال بإقامة دولة كردية مستقلة وذلك بسبب ضعف الدولة المركزية.

2- أصبح للشأن الكُردي دوراً في القيادة السياسية العراقية فرئيس الجمهوري أصبح كردياً ووزير الخارجية كذلك وهذا يعطي رسالة للأكراد أن اللعبة السياسية أصبحت في العراق بأيديهم.

3- أصبح إقليم كردستان يدار فعلياً من قبل الأكراد أنفسهم وسيطرت الحكومة المركزية رسمياً لا غير.

4- إن دولة الإحتلال أعطت حكام إقليم كردستان مساحة واسعة من الحرية السياسية، وذلك جراء مساعدة الكُرد لدولة الإحتلال حتى تمكنت من فرض سيطرتها على العراق.

المبحث الثاني:

الأكراد وتطلعاتهم السياسية

من الثابت تاريخياً أن جنوب كردستان العراق أصبح بمقتضى إتفاقية سايكس بيكو عام1916 من نصيب فرنسا، وبعد تعديل الاتفاقية عام1918 أصبح من نصيب بريطانيا، وذلك لجعله ورقة سياسية مريحة لحل ما يسمى بمشكلة الموصل التي كانت حقيقتها مسألة تتعلق في أساسها وأصولها بحقوق الكرد وجنوب كردستان، وأن بريطانيا ستعمل على إحالة هذه على وتشكيل دولة كردية مستقلة على أرض كردستان، وإما إهمال هذا الحق الشرعي والقانوني وتنحيه جانباً، والآخذ بالجانب الآخر وهو العمل على توزيع الكرد وتفتيت وتشتيت كردستان على غرار تمزيق وتوزيع القومية العربية وتقسيم الوطن العربي إلى كيانات دولية متعددة مما عمق وعقد تأمين الحقوق الكردية وضمانها.

أثبتت وقائع التاريخ والأحداث الماضية أن الجميع الغرب والشرق حينئذ وقفوا ضد حقوق الكرد في عمومها، وخير دليل على هذا القول، موافقة الجميع على إهمال تنفيذ وتطبيق بنود معاهدة سيفر، بذلك تم إهمال حق الكرد في تقرير مصيرهم وبناء دولة قومية لهم، فبدلا

من ذلك ضم الجزء الأكبر من كردستان إلى دولة تركيا، وتقسيم الباقي بين إيران والعراق وسوريا، وألحق جنوب كردستان إلى دولة العراق المعاصرة، أن ذلك جميعاً لم يخفي التطلعات السياسية الكردية باختفائها من عقلية الأكراد، وفي هذا التوجه سنتناول ما يخص هذه التطلعات في مطلبين هما (هماوندي، 2002 : 305):-

المطلب الأول: التطلعات السياسية الكردية.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التطلعات السياسية الكردية

المطلب الاول:

التوجهات السياسية الكُردية

إن العوامل التي أشرنا إليها في المطلب السابق أدت إلى صناعة توجهات جديدة لدى الأكراد وتمنيتها، إن التوجهات السياسية اختلفت فيما بين فئات الأكراد في إقليم كردستان، وبالتالي فإن التفاوت بين فئات المجتمع الكُردي في توجهاتهم السياسية، يعود إلى مدى اهتمام قادة تلك الفئات بما يحيط بالأكراد من جهة، وإلى قوة تأثير العوامل الصانعة والمؤثرة لتلك التوجهات من جهة أخرى، وسنتناول تلك التوجهات على النحو التالي:-

أولا: الاستقلال الإقليم والحكم الذاتي.

ثانياً: النظام الفدرالي

أولا: إستقلال الإقليم والحكم الذاتي: يعتبر الكُرد هم إحدى الأمم القديمة التي عاشت منذ القدم في وطنها كردستان، وتملك جميع الخصوصيات القومية والمختلفة عن سائر الأمم المجاورة لها، ولكن بسبب الحروب والصراعات والإتفاقات الدولية قسمت أراضيها على عدد من الدول الأجنبية، كما أن الأمة الكُردية أيدت مبدأ حق الاستقلال وتقرير المصير،

والإعتراف بحقها في الإستقلال، إلا أنه وبسبب المصالح الاستعمارية وخطط الأعداء، فإن الأمة الكُردية لم تستطع أن تحصل على هذا الحق، وتمتلك الأمة الكُردية خصائص وميزات خاصة بها، وهي أمة مختلفة عن جميع الأمم الموجودة في المنطقة، فمن حقها الطبيعي أن تكون مستقلة بصورة متحدة، أو على أي جزء من أجزاء إقليم كردستان متى سنحت لها الفرصة، كما لها الحق مثل سائر الأمم في العالم أن تجسد هذا الحق في الانفصال وتكوين دولة مستقلة، ونتيجة تجربة الدول التي بها تعددية قومية، يتبين لنا ضرورة البقاء والتعايش المشترك للأمم المختلفة في إطار الدولة الواحدة على أساس نظام الحكم الذاتي أو الديمقراطي، والرغبة في العيش المشترك، ومشاركة جميع المكونات المختلفة في السلطة والحكم، على سبيل المثال، فإن دولة متعددة القوميات مثل إسبانيا التي تتكون من عدة قوميات مختلفة(كستيلان، باسك، كتلونيت)، فإن الشعب الباسك مع أنه يتمتع بنوع من الإستقلال الذاتي في إسبانيا ونال الحكم الذاتي، إلا أنه لم يستطع حل مشاكله القومية وتجسيد حقه في تقرير المصير، لذلك يحاول باستمرار عن طريق الحركة التحررية الوطنية إنشاء دولة مستقلة والإنفصال عن إسبانيا(عبد القادر،2007: 20).

وأما الحكم الذاتي فيرى الزعيم جلال الطالباني، أن الحكم الذاتي لا يستطيع حل المشاكل القومية وتحقق الآمال الوطنية، وذكر عددا من الحقائق حول نظام الحكم الذاتي من أهمها ما يلي(عبد القادر،2007:56):

-أن الحكم الذاتي لا يحقق المساواة الحقيقية بين الأمم.

– أن الحكم الذاتي لا يزيل الاضطهاد القومي وجميع أثاره بل يظل جانبا هما فيه.

– أن الحكم الذاتي لا يحقق الحقوق القومية الأساسية كحق السيادة الوطنية، والاستقلال الوطني، وهو الحق القادر على حل المسألة القومية حلاً صائباً.

– الحكم الذاتي لا يزيل الظلم وآثاره ومضاره العديدة.

– أن الحكم الذاتي حل إصلاحي غير ثوري، حل لتخفيف الآلام وليس لإزالة المرض، واجتثاث جذور المسألة القومية.

إن التطلعات الاستقلالية للشعب الكُردي لاقت بلا شك معارضة سياسية من أكثر من طرف، بداية من الدولة الأم العراق، الذي يرى باستقلال الإقليم أمر يعد خرق للسيادة الوطنية العراقية وبالتالي فالإقليم في نظر الدولة العراقية، ما هو إلا جزء لا يتجزأ من تراب العراق، ويجد هذا الطرح معارضته من دولتي إيران وتركيا، وهذا له ما يبرره من قبل هاتين الدولتين ومن هذه المبررات(عبد القادر،58:2007).

– أن الاستقلال سيؤدي إلى سحب سلطة كل دولة عن الجزاء الذي تحتله ليبقى الأكراد يعيشون تحت مظلة الدول المجاورة.

– أن ولادة دولة كردية سيفرض على دول الجوار ترتيبات سياسية جديدة، قد تكون هذه الترتيبات تتطلب الكثير من دول الجوار، رغم هذا فإن التوجهات الكُردية ترى تحقيق حقيقة مفادها أن انسب حل لإنهاء جميع المشاكل القومية هو الإنفصال وإنشاء دولة مستقلة، والتي تكون سبباً لبناء وتعزيز العلاقات الودية مع جميع الأمم الأخرى، فضلاً عن استبطاب السلم والأمن والإستقرار الدولي.

ثانياً: النظام الفدرالي: تتفاوت خلفيات وظروف إقرار النظام الفدرالي من دولة إلى أخرى، ارتباطا بخصوصيات كل دولة أو مجتمع على حده، حيث تتبدل سيرة تكوين الفدرالية من دولة إلى أخرى، فقد بدأت بعض الفدراليات من وجود قوميات ومجموعات متفرقة تعاقدت على تبني سياسة مشتركة وعقدت فيما بينها وحدة فدرالية، بينما بدأت تجارب فدرالية أخرى

كدولة مركزية موحدة تفرقت إلى وحدات متميزة ومنفصلة نسبياً سعياً إلى التمتع بحرية قراراتها واكتفت بإقامة علاقات فدرالية مع مجموعاتها الموحدة(الجبوري، 2002 :65).

تنحصر طرق قيام الفدرالية بشكل عام في أحدى الطريقتين: الأولى: تتمثل في اندماج أو انضمام عدة دول مستقلة برضاها، وهي الطريقة السائدة في نشأة الإتحاد الفدرالي. وتتمثل الطريقة الثانية في تفكك وانقسام دولة موحدة إلى عدة دويلات أو أقاليم، إلا أنها تبقى محتفظة برغبتها في العمل بصفة موحدة في إطار الإتحاد الفدرالي.

أما فيما يتعلق بقيام الفدرالية العراقية يلاحظ بأنها نشأت وترعرت بشكل تتميز وتختلف عن التجارب الفدرالية الأخرى، التي ولدت معظمها وفق إحدى الطريقتين المذكورتين، إن إقامة الفدرالية في العراق لم تتم وفق الطرق المتبعة، نتيجة لإتفاق الوحدات أو الأطراف المكونة للاتحاد الفدرالي، حيث أن فكرة الفدرالية من الناحية القانونية المجردة تلزم لعقدها إرادتين متفقتين وأنه من الصعب جداً، إن لم يكن مستحيلاً، تطبيق الفدرالية بإرادة منفردة واحدة وفق التصور القانوني الضيق.

يتم بناء تأسيس الفدرالية على اتفاق إقليمين أو أكثر وفق رغبة سكانها واختيارهم لذلك بإرادتهم هكذا يتطلب قيام الدولة الفدرالية توافق إرادات الأقاليم الأعضاء لها، وقد ذهبت معظم الدساتير الفدرالية إلى تثبيت هذه الرغبة والإرادة المشتركة لتأسيس الإتحاد الفيدرالي في المبادئ الأساسية منه أو في ديباجته، فمثلاً أكد دستور الولايات المتحدة على ذلك في ديباجته عندما نص على ما يأتي: " نحن شعب الدستور للولايات المتحدة الأمريكية". حيث كانت الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعد أول دولة فدرالية، كانت عبارة عن ثلاث عشرة مستعمرة بريطانية استقلت عام 1776، وكونت فيما بينها إتحاداً كونفدرالياً بموجب ميثاق الإتحاد الكونفدرالي لعام 1781، ونتيجة لإخفاق هذا الإتحاد أنشأت الوحدات الثلاث عشر

المذكورة اتحاداً فدرالياً فيما بينها عام 1989 بموجب إتفاقية(فيلادلفيا) التي عقدت فيما بينهم عام 1787، وقد كان الإتحاد الفدرالي الأمريكي بادئ الأمر يتكون من ثلاثة عشرة ولاية وتطورت بعد ذلك لتصل إلى إتحاد فدرالي تضم أربعة وخمسون ولاية(مولود 2009 :495).

لقد ظهر إقليم كردستان كإقليم شبه مستقل خارج إطار السيطرة المركزية للدولة العراقية بعد حرب الخليج الثانية عام 1991، وقد اعتمد الإقليم في ظهوره وانبثاقه بهذه الصورة على جملة من الوثائق المادية والوقائع القانونية الدولية والداخلية، ومن أهمها قرار مجلس الأمن الدولي المرقم(688) في 5-4-1991، وقانون الحكم الذاتي رقم(33) لعام 1974 حيث اتضح فشل تجربة الحكم الذاتي المنفذ بموجبه. وأن الفدرالية كصيغة ملائمة لتقرير المصير الداخلي لشعب كردستان في العراق، قد تبلورت تدريجياً في أواخر السبعينات من القرن الماضي لدى الأحزاب والتنظيمات الكردستانية التي قادت حركة التحرر الكُردية بعد نكسة آذار عام 1975، وذلك كفكرة بديلة عن الحكم الذاتي الذي ثبت فشله فعلياً في هذا المجال، وقد أضحت هذه الفكرة مطلباً واضحاً لتلك الأحزاب التي تحالفت ضمن جبهة كردستانية شاملة عام 1987، ومن ثم طبقت هذه الفكرة على أرض الواقع بعد إنتفاضة شعب كردستان في آذار عام 1991، وعلى أثر الأحداث التي نجمت عن تلك الإنتفاضة، تم إنشاء منطقة آمنة للكرد في كردستان العراق، شملت محافظات(أربيل، السليمانية، دهوك، وبعض مناطق محافظتي كركوك والموصل) بموجب قرار مجلس الأمن المذكور، ومن ثم أعترفت معظم أطراف المعارضة العراقية بالواقع الموجود في إقليم كردستان في مؤتمراتها المنعقدة منذ عام 1991 إلى ما قبل سقوط النظام السابق.

هكذا ظهرت في منطقة كردستان العراق إقليماً فدرالياً متميزاً ومستقلاً في إطار الدولة العراقية، نتيجة لانبثاق المؤسسات السياسية الدستورية في الإقليم، التي دخلت في علاقات

تبادلية مع الدول والمنظمات الدولية، الأمر الذي شكل أيضاً اعتراف تلك الدول والمنظمات الدولية بإقليم كردستان. إذن ما كان مطبقاً في كردستان العراق هو فدرالية بأبعادها الحقيقية أساسها الأمر الواقع لوضع سياسي فرضته الأحداث (هماوندي، 2002: 90).

أخذ هذا الواقع صبغة قانونية نتيجة إعلان المجلس الوطني الكردستاني البيان الفيدرالي في 4/تشرين الأول/1992، والذي حدد بموجبه علاقة الإقليم بالمركز على أساس الإتحاد الفدرالي، تمسكاً من جانب شعب إقليم كردستان بالوحدة الوطنية والبقاء ضمن الكيان العراقي الموحد، بمعنى أن شعب هذا الإقليم قرر أن يمارس حقه في تقرير المصير الداخلي، في الوقت الذي كان الإقليم المذكور في حالة استقلال أمر الواقع، لأن الوضع القانوني لإقليم كردستان كان وضعاً خاصة ومتميزاً وسابقة في مجال القانون الدستوري والدولي باعتباره شبه مستقلاً وذات حكومة، هذا وقد مارس شعب الإقليم فعلياً الفدرالية خلال مدة تزيد على 12 عاماً لحين سقط النظام السابق في 9/نيسان/ 2003، وذلك بسبب عدم إعتراف النظام آنذاك بإقليم كردستان والفدرالية المعلنة من جانبها.

وتحول الوجود الفعلي للإقليم إلى وجود قانوني بعد سقوط النظام على أثر اعتراف القوانين الصادرة في العهد الجديد بإقليم كردستان، كإقليم فدرالي في إطار العراق الفدرالي. حيث اعترف المشرع الدستوري العراقي بوجود إقليم كردستان، خلال المرحلة الإنتقالية من خلال نصوص قانون إدارة الدولة، وجرى ضمان وجوده ما بعد المرحلة الإنتقالية في نصوص الدستور الدائم. هكذا تم قبول مبادرة شعب إقليم كردستان بإعلان الفدرالية من جانب المكونات العراقية الأخرى خارج الإقليم، وبالتالي أصبحت الفدرالية حقيقة دستورية قائمة، فعلى الرغم من أن التأطير الدستوري للفدرالية فقد حدث قبل تشكيل هياكلها الثقافية، والجغرافية، والاجتماعية، والإقتصادية، والسياسة مسبقاً، من هنا نجد أن هذا التأطير قد تحرك

ببعد واحد تحت تأثير وحدة فدرالية واحدة هي إقليم كردستان، بدون الأخذ بين الإعتبار رغبات وطموحات ما قد ينشأ مستقبلاً من وحدات فدرالية جديدة تشكل النظام الفدرالي العراقي، ولعل في تعطيل المجلس الثاني(مجلس الإتحاد) وعدم تحديد طريقة تشكيله وصلاحياته دليل على ذلك(عبد القادر، 2007، 73).

إذن إن الفدرالية العراقية لم يتم إنشاؤها وفق برنامج سابق معد سلفاً، وإنما كانت قد فرضته الظروف الآنية للمرحلة التي ظهرت فيها، حيث أن مؤسسات الحكم الموجودة في الإقليم كانت تمارس سلطات وصلاحيات لم يمنحها إياه المركز بشكل طوعي، وإنما كانت على الضد من إرادته. حيث ظهرت تلك المؤسسات نتيجة لحاجات موضوعية تتعلق بإدارة شؤون مختلف أوجه الحياة في كردستان العراق، ومن ثم سعي قيادة الإقليم تحويل هذه الفدرالية الواقعية إلى فدرالية دستورية مقرة بنصوص الدستور، الذي بموجبه يتم تنظيم علاقة الإقليم بالمركز (إسكندر، 2000: 98).

مما تقدم يتبين لنا بأن التجربة الفدرالية العراقية تختلف عن تجارب الفدرالية الأخرى، وتتميز عنها من حيث نهوضها وإقامتها، والتي تستند بشكل عام إلى وجود إتفاق مسبق بين طرفين أو عدة أطراف ينظم بموجبه العلاقة بين الحكومة الفدرالية وحكومات الأطراف أو الوحدات المكونة للاتحاد، الأمر الذي لم يحدث ولم يتحقق عند ولادة الفدرالية في العراق من قبل المكونات العراقية المختلفة، لذلك تختلف التجربة العراقية في هذا الصدد عن تجارب أخرى ويعد وضعاً فريداً بالنسبة إليها.

المطلب الثاني:

العوامل المؤثرة في التطلعات السياسة الكُردية.

لاشك أن هناك عدة عوامل تقف وراء كل فكرة سياسية كانت أم اجتماعية أم إقتصادية وغيرها، ومن رحم هذه العوامل تأتي الفكرة ولا تقف هذه العوامل إلى حد خلف الفكرة فحسب بل تعمل على دفعها قدماً إلى الأمام فيتخلق الناس حولها وينادون بها والتوجهات السياسية الكُردية لا تخرج عن ناموس هذه العوامل فهناك عوامل أنشأتها وصاغتها ودفعتها لتأخذ مكانها على الأجندة الفكرية الكُردية وهذه التوجهات نتناولها بالفقرتين الرئيسيتين التاليين:-

أولاً: الواقع السياسي لإقليم كردستان.

ثانياً: المواقف الدولية السياسية.

أولاً: الواقع السياسي لإقليم كردستان: إن موقع الدولة أو إقليم ما يكون ذا نعمة أو ذا نقمة فالخيرات التي يمتلكها الإقليم هي التي تقرر ذلك، وفي واقع إقليم كردستان نجد أن موقعه الجغرافي وثرواته الطبيعية هي التي سببت ذلك وسنتناولها في فقرتين فرعيتين هما:

أ- **الواقع الجغرافي لإقليم كردستان:** تحتل دراسة الموقع مكانة بارزة في الدراسات الجغرافية السياسية لأنها تحدد مكان المنطقة أو الإقليم بما فيه من خصائص ومعايير تتأثر بها الوحدة السياسية من ظاهرات طبيعية وأخرى بشرية، والتي يعتمد عليها الكثير من النتائج العسكرية والإقتصادية والاجتماعية والعديد من القرارات، وذلك لتأثيره على السلوك السياسي لذلك الإقليم

يقع إقليم كردستان العراق في الطرف الجنوبي الغربي لقارة آسيا و في الأجزاء الشمالية الشرقية للعراق، ويشكل موقعه جسرا أرضياً من الغرب نحو سورية وسواحل البحر المتوسط وإلى الشمال نحو تركيا وفي الغرب نحو إيران، وبذلك يعد الإقليم الطريق البري الذي يربط العراق عبر تركيا بأوربا. وعليه فإننا في دراستنا للموقع نقصد به العلاقة المكانية بمفاهيمها الطبيعية والإقتصادية والسياسية للإطار المكاني لإقليم كردستان العراق، وتداخلات ذلك وأثر هذه العلاقات في مستقبل الإقليم الاستراتيجي والجيوستراتيجي،لأن تحليل الموقع الجغرافي حجر الزاوية في الجغرافية السياسية لآية دولة أو إقليم، في كشف العلاقة بين الأنماط و الفعاليات السياسية المتغيرة والظروف الطبيعية الثابتة، ليسهم ذلك في تحليل وظيفة الإقليم السياسي داخليا(دونى،2000: 2).

كما أن الموقع الفلكي لإقليم كردستان العراق قد دل على شخصية الإقليم الإقتصادية والسياسية إلى حد كبير وميزه عن سائر المواقع الجغرافية الأخرى في العراق، ويبرز تأثير

هذا الموقع واضحاً في المناخ الذي ينشط السكان ويساعدهم على العمل، وبالتالي الإعتماد على الذات فيما يتعلق بالموارد الطبيعية، والنشاطات الإقتصادية المترتبة عليه وتحقيق درجة من القوة نتيجة هذا الموقع وفق إستراتيجية متكاملة.

ونظراً لإحاطة إقليم كردستان العراق بأربع دول هي تركيا من الشمال وإيران من الشرق و سورية من الغرب والعراق (الذي يشكل الإقليم جزءاً منه) من الجنوب ، فان الإقليم يعد حبيس الحدود فبفضل موقع الإقليم الحبيس وبفضل حمايته الطبيعية التي وفرتها له الجبال تمكن الأكراد من بقائهم في أماكنهم الأصلية على الرغم من تعرضهم باستمرار إلى حملات الجيوش المغيرة والطامعة، فكان الاحتماء واللجوء إلى الجبال إحدى سمات التوجه البرى لحماية النفس من تلك الإعتداءات. حيث تلجأ الأقوام اللوبية والكوتية والميدية إلى الجبال كلما ضاق بها الخناق، وهذا ما كانت تفعله البيشمركة أيضا في حربها ضد النظام السياسي في بغداد. كما أن تباين العقائد والأديان و تنوعها كالديانة المسيحية بمذاهبها المتعددة والأزيدية والكاكائية في مناطق معينة من الإقليم مؤشر على التوجه البري حيث إذ ساعدت الطبيعة التضاريسية للمنطقة على حماية سكان أصحاب هذه الأديان وبقائها لحد الآن (الجنابى، 1992 :9).

ولأن المنطقة تتخذ موقعاً وسطاً بين قطبي التركز السكاني في العالم بين جنوب شرق آسيا وإيران وبين تركيا وأوربا وبين الجزيرة العربية والعراق، فقد نتج عن موقع الإقليم القاري أبعاد جيوبولتكية وسياسية خطيرة أثرت على نحو واضح في الحركات التحررية الكردية فمثلاً عندما قرر شاه إيران بعد إتفاقية الجزائر عام 1975 مع الحكومة العراقية سحب دعمها للثورة الكُردية اضطرت الثورة إلى الإنخماد بسبب عدم وجود منافذ أخرى للمقاتلين بحكم موقع الإقليم. كما ظهرت تلك الأبعاد الجيوبولتكية خلال تجربة الحكم الكردي

وما نجم عنها في بعض الفترات من تجارب مريرة مما أدى إلى تدخل قوى إقليمية في داخل الإقليم، فنتيجة للوضع على الأرض اضطر الحزبان (الإتحاد الوطني الكردستانى) و(الحزب الديمقراطي الكردستاني) إلى عقد إتفاقيات تعاون مع دول الجوار، فبحكم قرب الإتحاد الوطني من إيران كمنفذ وحيد إبان الحرب الداخلية بين الحزبين(1994) فيما بعد تعاون مع إيران، وبالمقابل لكسر طوق الإتصال والإمداد تعاون الحزب الديمقراطي مع تركيا، مما فرض هيمنة السياسات الإقليمية وأنواع من الضغوط السياسة والعسكرية والإقتصادية على كيان الإقليم، ويجب أن لا ننسى بأن هذه الحالة ليست إلا أنموذجاً أو مثالاً لحالة الموقع الحبيس. هذا عن الواقع الطبيعي لإقليم كردستان وأما عن الثروات التي توجد في الإقليم فهي كثيرة الأمر الذي أدى إلى تطلعات سياسية للاستئثار بهذه الثروات.

ب- الثروات الطبيعية في الإقليم: إن هذه الثروات تثير شهية الآخرين في منطقة كردستان العراق موطن الكرد فتتمثل هذه الثروات بما يلي:

أ-ب: الثروات المائية: حيث تزخر أرض كردستان بالموارد المائية ففيها أكثر من عشرة آلاف ينبوع، وبها العديد من مساقط المياه والبحيرات الطبيعية كل ذلك يشكل قوة إقتصادية هائلة سواء لتوليد الطاقة الكهربائية أو زيادة الرقعة الزراعية، ونذكر أن المنابع والروافد الأساسية لنهري دجلة والفرات تبدأ من كردستان (تركيا)، فلا عجب أن يكون أهم واكبر السدود مثل مشروع (جنوب شرق الأناضول)، وسد (كيبان) على نهر الفرات (تركيا) وسد (روكان) وسد (ورديجنان) على نهر الزاب، وسد صدام على نهر دجلة (العراق)وتقع جميعها على أرض كردية (أبو زيد،2008: 153). إن هذا يدل على أن المنطقة الكردية

الغنية بكل أسباب الغذاء الذي نجد الكثير من بلدان العالم يعوزها مصادر الماء الذي هو عماد الحياة الزراعية بكل أصنافها.

ب-ب: الثروات المعدنية: يأتي البترول على رأس هذه الثروات، سواء في كردستان العراق أو تركيا أو إيران أو سوريا، ويقدر احتياطي البترول في كردستان ككل بأكثر من خمسة وأربعين مليار برميل، أي أكثر من احتياطي الولايات المتحدة الأمريكية، ففي كردستان العراق يوجد البترول بوفرة في حقول كركوك، وعين زالة وخانقين كركر وتعتبر هذه الآبار من أغزر أبار البترول إنتاجاً في العالم. وفي كردستان تركيا يوجد البترول في منطقة ديار بكر وباطمان وفي كردستان إيران يوجد البترول في منطقة كرمنشاه وقصر شيرين وخانه، وفي سوريا يوجد البترول في منطقة الجزيرة الكردية وفي كراتشوك وزميلان. وبجانب البترول يوجد معادن أخرى مثل:الكبريت والفوسفات واليورانيوم والذهب والنحاس والفضة والحديد والرصاص والزنك والنيكل والرخام والمرمر(أبو زيد، 154:2008).

إن الناظر في الطبيعة الجغرافية لموطن الكرد وذات العلاقة بالاستقرار يتبين له ما يلي (أبو زيد،2008: 154):

1- إن موطن الكرد الموزع بين عدة دول جعل الدول تنظر إليه نظرة سياسية خاصة، فكل دولة تلعب بالورقة الكردية وفقاً لمصلحتها الخاصة وليس لمصلحة الشعب الكردي.

2- أن المنطقة الكردية والموصوفة بالمنطقة الجبلية تجعل من العسير على الدول وخاصة دولة العراق في وضعها الراهن وما سبق، السيطرة على الأكراد، خاصة والشعب الكردي مقسم إلى عدة أقسام تبعاً للدول التي يمتد إليها هذا الجنس.

3- إن المنطقة الكردية مفتوحة سياسياً لكل الدول، ومن مصلحة هذه الدول عدم وجود علاقة ودية بين الأكراد والدولة العراقية، لكون علاقة التناحر تؤدي إلى استغلال الدول أكثر لخيرات المنطقة الكردية.

4- أن الغنى الذي تتمتع به المنطقة الكردية يسيل لعاب الدول الأخـرى لاسـتغلالها، وبالتالي تتقرب من الشعب الكردي، وهي تحمل في الظاهر المصلحة الكردية وفـي البـاطن خلاف ذلك.

إن التوزيع الجغرافي لإقليم كردستان بين عدة دول كما أسلفنا أدى في اعتقادنا إلـى مـا يلي:-

1- تهميش الأكراد كجنس بشري له الحق في التوحد والتماسك.

2- توزيع توجهات الأكراد كشعب تبعاً للسياسات التي تنفذ في كل قطعة أرض مـن الإقليم بين الدول التي تقتسمه وتزاول حكمها على كل قطعة منه.

3- موالاة النخب السياسية للأنظمة السياسية التي تحتل كل منها جانب من جوانـب الإقليم، وبالتالي انعكس على رؤية ضبابية لدى النخبة، والإحتكاك فيما بينها وفقاً لمـصلحتها وما يدور في خلدها، وهذا أدى إلى تلاعب الدول التي تقتسم الإقليم فـي تـصرفات النخبـة الكردية ومستقبل الإقليم في آن واحد.

4- ارتفاع نسبة الأمية بين الأكراد لأن عدم الاستقرار في الإقليم، انعكس على كـم ونوعية التعليم هناك، مما غيب الوعي السياسي لدى الكثيرين من أبنـاء الإقلـيم، أدى هـذا الوضع إلى قيام صحوة كردية متأخرة، وبتوجهات سياسية ذات مدلول على أرض الواقع.

ثانياً: المواقف الدولية السياسة: هناك أسباباً داخلية وخارجية لعبت دوراً هاماً في وصول قضية وحق تقرير المصير للأكراد إلى وضع متشابك وغير معروف، لدرجة أن أصحاب المواقف الحقيقيين وفي مقدمتهم الأكراد أنفسهم بقوا حيالهم عاجزين عن كيفية إظهار مواقف منسجمة وذات نتيجة مرضية، حيث دخلت الأنظمة المهيمنة(تركيا_ إيران) فعلا في مرحلة ولو على استحياء منح الكُرد جانب من حقوقهم الثقافية، لكن يبدو أن الكُرد قد أحسوا أنها مرحلة متأخرة، وأن نضالهم قد تجاوزها منذ عقود لذلك يركزون مطلبهم اليوم بنظام حكم كونفدرالي أو فيدرالي كحد أدنى. فقد مضى إلى غير رجعة زمن وصف الكُرد من قبل الأنظمة المهيمنة، كونهم كتله غبية لا تؤتمن، ولأن هاجس الخوف لا ينبع في الواقع من تلك التجارب السياسية الرائدة، والتي أثبتت ايجابيتها في أكثر من منطقة في العالم بل ما زال خوف دول الجوار من القضية الكُردية قائماً، خشية أن تؤدي الأحداث المرتقبة في العراق بعد المكاسب التي حققها الكرد عقب الإطاحة بالنظام العراقي إلى ما يشبه، حالة تقسيم نهائي للكيان العراقي وما سينبثق عنه أقامة دولة كردية مستقلة يعني بطبيعة الحال انتقال العدوى إلى الأقاليم الكردستانية في كل من إيران وتركيا وسوريا وبذلك يشكل خطراً كبيراً على أمنهم القومي(عقراوي،54:2006).

إذ نتحدث عن المواقف الدولية الموجه للإتجاهات السياسية الكردية فإننا سنتناول ذلك على النحو التالي:

أ-**الموقف الإيراني:** أهم ما يميز الدور الإيراني من القضية الكُردية انه يقوم باستخدام أكراد العراق لأجل تحقيق مطامع على الأرض، وكذلك خلق المتاعب للحكومات العراقية بغية تحقيق منافع سياسية إيرانية أو خدمةً لمصالح دول أخرى، وتعد إيران الدولة الإقليمية الأكثر تورطاً في قضية أكراد العراق وهو تورط ذهب بعيدا إلى حد دخول القوات الإيرانية للقتال إلى

الجانب الأكراد (اغري،1996 : 101)، إن أكراد إيران يشكلون أقلية مهمة في المجتمع الإيراني المتعدد القوميات، غير أن القومية الفارسية التي تشكل النسبة الأكبر من المجتمع الإيراني، تـرى في الأكراد أنهم ينحدرون من ذات العنصر الآري الذي ينحدر منه الفرس أيـضاً، ومـن هـذه الزاوية فان حكام طهران لا يرون في الأكراد سوى أنهم إيرانيون أكراد، لذا فإنها عندما تقف إلى جانب الأكراد ترضى تلك الأقلية الكردية التي تعيش على أرضها(محسن،2008 :32)، وبالرغم من أن الأكراد هم من ذات الأصول الآرية فان ذلك لم يمنع الفرس من ممارسة سياسات عنيفـة ضدهم لأجل إخضاعهم، وبالتالي كانوا دوماً ما يتم استخدام القسوة لأجل قمع الثورات الكرديـة كلما وقعت(الدرة،1966 :407)

مع مطلع عام 2003 كان واضحاً أن الأمريكيين عازمون على شن الحرب على العـراق. ومن جديد أكد الإيرانيون أنهم يعارضون شن هذه الحرب، وكانوا في هـذه المـرة يـدركون أن الأمريكيين قادمون لأغراض ودواعي عديدة، تهدف إلى خلق أوضاع جديدة في المنطقة، وبما إن إيران والعراق من وجهة نظر واشنطن هما محوري شر، فإن إيران ليس بوسعها سوى مقاومـة الحضور الأمريكي الجديد، ومع ذلك كان الإيرانيون سعداء بان يتولى غيرهم تحطيم العراق، ولم يعارضوا مشاركة أنصارهم من قوى المعارضة العراقية المقيمين على أراضيها والمرتبطين بهـا بوثاق تاريخي وعقائدي عميق مثل: القوى السياسية الدينية الشيعية والأكراد في الانخـراط فـي الخطط العسكرية والسياسية التي كانت تعد لها واشنطن ولندن، لأجل غزو العراق. وقبيل انطلاق عملية غزو العراق أعلن الإيرانيون أنهم ضد هذه الحرب، ولكن ومع بدء العمليات الحربية فقـد شجع الإيرانيون أنصارهم لعبور خط الحدود، والتسابق لأجل بسط الهيمنة والنفوذ الذي سيولد بعد نهاية النظام في بغداد .مع وقوع الإحتلال إحتل أنصار إيران المكانة والنفوذ في العراق المحتل ولم يمض وقت طويل حتى أصبحوا هم من يقرر السياسة، ويسيطرون على معظم المؤسسات العراقية

الجديدة العسكرية والأمنية والسياسية والإقتصادية، مستفيدين من شكل الإدارة التي أسسها السفير بريمير في البلاد، والتي اعتمدت على المحاصصة السياسية والطائفية، واليوم تعد إيران وفي أحيان كثيرة هي التي تقرر في بغداد ما تريد وليس الولايات المتحدة أو الإقليم.

والناظر في الموقف الإيراني يجد ما يلي(الهزايمة،2010: 85-86):-

1- إن موقف الإيراني يعارض إقامة دولة كردية في الأجزاء الكردية من إقليم كردستان.

2- الموقف الإيراني لا يعارض إعطاء الأكراد مساحة سياسية واسعة في الدولة العراقية، وذلك ليصرف أنظارهم إلى حد كبير عن التوجه لإقامة دولة مستقلة لهم، أو على الأقل يؤخر هذا التوجه ولو لسنين.

3- أن إيران ستعمد إلى تقوية نفوذها في العراق، ليكون لها موطئ قدم تضبط من خلاله الإيقاع السياسي العراقي بما فيه الإيقاع الكردي.

ب : الموقف التركي: يسكن أكراد تركيا في مناطق جنوب شرق البلاد ويشكلون نسبة كبيرة من السكان ويحتل تعدادهم المرتبة الأولى مقارنة بأعداد الأكراد في الدول الأخرى. فيما مضى كان الأكراد جزء من النسيج العرقي المتنوع لمجتمعات الدولة العثمانية. وقد حافظ الكرد على ولائهم للسلطان العثماني خليفة المسلمين خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، وقاتلت عشائرهم ببسالة ضد القوات الروسية التي حاولت التقدم وعلى أكثر من محور، داخل أراضي الدولة العثمانية .كما حاربت القبائل الكردية الطوائف والعرقيات التي خانت عهودها مع السلطان

وتعاونت مع القوات الروسية .ولاء الأكراد هذا استمر قائماً حتى ما بعد قيام الدولة التركية الحديثة ولكن ليس إلى الأبد .الأتراك يرون في مواطنيهم من الكرد إنما هم أتراكا أكراد لا أكثر ولا أقل، وبالتالي لم يمنحوهم الكثير من الفرص في المشاركة السياسية مثلما لم يمنحونهم حقوق أخرى تتعلق بقضايا ثقافتهم، إن العلاقات العراقية التركية احتاجت إلى وقت طويل قبل أن تتحسن .خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، خاض العثمانيون الحرب إلى جانب ألمانيا، ولذلك سرعان ما كان على قواتهم مواجهة الحملة البريطانية التي انطلقت لإحتلال بلاد ما بين النهرين . ولسنا هنا بحاجة لأن نستعرض ما حصل ولكن تمكن البريطانيون من إحتلال الولايات العثمانية الموصل وبغداد والبصرة (1914-1918)، حيث إن خسارة الأتراك لهذه المناطق أدى إلى إعادة تشكيلها سياسياً لتتكون منها الدولة العراقية المعاصرة(معوض،1994 : 66).

بعد إحتلال العراق أظهرت انقرا معارضتها لبعض ما كان يجري في بغداد وفي مناطق شمال العراق . وأن الأتراك لم يكن بوسعهم منع الأمريكان من منح الأكراد الكثير من النفوذ في القرارات التي أخذت تصدرها إدارة الحاكم بريمر منها: حق الأكراد بإقليم فدرالي خاص بهم، ولكن أظهرت تركيا مواقف متشددة إزاء مساعي الأكراد في ضم كركوك لهم، والتي يعدها الأتراك مدينة تركمانية، وإن واجبها الأخلاقي إن تحمي الأقلية التركمانية في العراق من أي تهديد يطالها. في المقابل لم يعترض لا الأمريكان ولا الحكومة العراقية من إستمرار عمليات القصف التركي لمناطق في شمال العراق، والتي كان يستغلها مقاتلي حزب العمال أو في توغل قواتهم داخل الأراضي العراقية وهي تطارد هذه العناصر. من جانب حكومة إقليم كردستان العراق، لقد كان من الواضح لها إن من المهم التقرب إلى انقرا بدلاً من إغضابها، وان تفتح منطقتهم أمام الاستثمارات والشركات التركية، لعل ذلك ينفع لفتح صفحة جديدة مع تركيا والأتراك، ولطالما خضع العراق للضغوط الدولية في ظل الإحتلال الأمريكي، وحقق أكراده الهدف في أن يكون لهم إقليمهم الكردي،

الذي هو اليوم قد استكمل شكل الدولة القائمة، وما ينقصها سوى الإعلان عنها والإعتراف بها، فان تركيا لا تزال تعتقد أن بوسعها إن تستمر بالتعامل مع مشكلتها الكردية عبر استخدام سياسية الجزرة والعصا.

إن الموقف التركي يتقارب مع الموقف الإيراني ويمكن إجمال الموقف التركي بما يلي (الهزايمة،2010: 92-93):-

1- إن تركيا تقاوم بشدة قيام دولة كردية مستقلة.

2- إن تركيا ترغب بإبقاء إقليم كردستان على وضعه الحالي، لأنها تستطيع من خلاله تحقيق مصالحها أكثر من بسط السلطة العراقية سيطرتها على الإقليم، أو قيام دولة مستقلة كردية.

3- إن تركيا تسعى دائماً إلى إحباط وإفشال أي مشاريع كردية تتعارض مع مصالحها، وان كانت تصب في الصالح الكردي بخاصة أو الصالح العراقي بعامة.

ج :الموقف السوري: يتأثر الموقف السوري بالعلاقات الكردية السورية وأما بالنسبة للعلاقة الكردية والحكومة الرسمية السورية فتنتابها أحيانًا علاقة سلبية ومن بين العوامل التي أثرت بالسلب على أوضاع الأكراد السوريين توجهات الأكراد المتأثرة بمواقف الدول المجاورة، حيث انتهجت دمشق سياسات تقوم على خدمة مصالحها الذاتية، وتتسم أحياناً بالتضارب، إزاء الأكراد في المنطقة عامة، مما جعلها تدعم الحركات الكردية في تركيا والعراق أثناء فترات عدائها الممتدة مع كل من أنقرة وبغداد، وقد استغل حزب العمال الكردستاني، والحزب الديمقراطي الكردستاني، والإتحاد الوطني بكردستان هذه الفرصة، وأولوها اهتماماً أكبر من اهتمامهم بمعاناة إخوانهم الأكراد السوريين .شكلت المصالح الذاتية "وليست القومية الكردية " دوماً المحرك الرئيسي وراء الأحزاب الكردية الكبرى، لدرجة إن

حزب العمال الكردستاني عمد إلى تثبيط الحراك الكردي السوري، وشكك في شرعية الحقوق الكردية داخل سوريا ، إلا إن التحولات التي شهدتها السياسة الخارجية السورية مؤخراً ربما تؤثر على العلاقات بين الكرديين، حيث من شأن التقارب السوري-التركي تخلي دمشق عن دعم حزب العمال الكردستاني، بينما أصاب الفتور العلاقات بين سوريا والأكراد العراقيين بسبب معارضة الأولى مكاسب الحكومة الإقليمية بكردستان، ورغم أنه من غير المؤكد بعد ما إذا كان الأكراد الأتراك والعراقيون سيدعمون الأكراد في سوريا، فإن هذا التحول الأخير يزيل إحدى العقبات في طريق هذا الدعم(خالد،2009 :69)

والناظر في الموقف السوري تجاه الأكراد يستطيع أن يتخلص ما يلي (الهزايمة، 2010: 58):-

1- إن الموقف السوري تجاه الأكراد ينبع من المصلحة السورية، وبالتالي فإن الموقف السوري الرسمي يتذبذب وفقاً للمصلحة السورية.

2- إن الموقف السوري معارض للتوجهات السياسية الكردية الرامية إلى الاستقلال، وقيام دولة مستقلة في إقليم كردستان.

3- ترى سوريا بإقامة نظام الحكم الفدرالي في إقليم كردستان خطوة متقدمة نحو قيام الدولة المستقلة، لأن الأكراد سيعملون بإستراتيجية خذ وطالب، وبالتالي تعارض قيام الحكم الفدرالي بالسر وتعبر عن إرتياحها لقيامه بالعلن.

د- **الموقف الأوروبي:** وسنتناول الموقف الأوروبي في فقرتين فرعين هما:

د-أ: **الموقف البريطاني:** بعد عام 1991 الذي تم به إخراج العراق من الكويت يقرأ موقف بريطانيا في إرسالها قوات التحالف والمتعددة الجنسيات لتحرير العراق في ضوء

مصالحهما السياسية والإقتصادية والإستراتيجية، وعلاقتها مع جميع الدول العربية وغيرها ذات العلاقة بالشأن العراقي. لقد وقف الحزبين الكرديين وأقصد بذلك حـزب الطالبـاني وحـزب البارزاني، مع قوات التحالف في حربها ضد النظام العراقي، ويمكن الانتباه هنا إلى نقطة مهمة وهي، إن القوات الأمريكية والبريطانية أوقفت القوات الكردية بعد إحتلال العراق عند حـدود المنطقة الآمنة حسب قرار مـجلس الأمـن الـدولي رقـم(688)، ولـم تـسـمح لـهـا السيـطرة على بقـية منـاطق كردستان وراء خـط36 (المفتي،1999 :176). إلى جانـب ذلك ادخلوا نصوصاً في قانون إدارة الإدارة المؤقتة الذي أصدره السفير بريمر، ومن ثم فـي الدستور الدائم تؤيد منح الأكراد حالة الفيدرالية لإقليم كردستان العراق، ليضم ثلاثة محافظات: دهوك، أربيل والسليمانية، مع احتمال إن يضم إليها مناطق أخرى، يطالب فيها الأكراد منهـا كركوك وأقضيه أخرى في مناطق تقع في حدود محافظتين ديالى والموصل، لقد ساعد الأكراد بريطانيا بفتح قنصلياتها في أربيل عاصمة الإقليم، إضافة إلى وقائع أخرى كلها دلائل تبعـث على الارتياح، منها تشكيل وحدات إقتصادية، وإذا كانت" الإدارة البريطانية تستخدم الورقـة الكردية، في الأساس كأداة للتأثير والضغط على حكومات المنطقة، وإجبارهـا علـى توقيـع الاتفاقيات والمعاهدات الطويلة الأمد، فهي والحالة هذه تصب في مصلحة بريطانيا التي لا تزال تتطلع لتحقيق فوائد جمة في العراق، الذي يعد ثاني احتياطي نفطي في العالم، ووفق ما سـبق فيمكننا بيان الموقف البريطاني من الأقلية الكردية بالتالي:-

1- إن دور بريطانيا تراجع في منطقة كردستان الأكراد، وهذا بـسبب تنـامي الـدور الأمريكي هناك، وبالقدر الذي تنامى به الدور الأمريكي تم تراجع الدور البريطاني.

2- إن الموقف البريطاني بات يتماشى مع الدور الأمريكي، وينسجم معه ولا يعارضه، على اعتبار أن المصلحة الاستعمارية الأمريكية والبريطانية واحدة.

3- إن الأكراد وضعوا كل ثقلهم في السلة الأمريكية على حساب السلة البريطانية. وهذا له ما يبرره لدى الأكراد.

د-ب: **الموقف الفرنسي:** خلال حرب 1991 شاركت فرنسا في الهجوم العسكري على العراق، واستمرت طائراتها في هجماتها لوقت طويل بعد انتهاء تلك الحرب، غير أن فرنسا تراجعت وأوقفت هجماتها في منتصف عقد التسعينيات لتتخذ سياستها موقفا جديدا إزاء العراق، تمثل برفضها للخطط الأمريكية لغزو العراق عام 2003 . حيث أن الموقف الفرنسي إزاء أوضاع العراق بعد عام 2003 اتخذ موقف جديد، خصوصاً بعد تولي ساركوزي المسؤولية الذي اندفع لتأسيس علاقات وثيقة مع بغداد وإقليم كردستان، واليوم لفرنسا قنصلية ومركز ثقافي مع برامج تنموية في إقليم كردستان(محمد،2008 :11).

ان الموقف الفرنسي يتلخص ِ وفق اعتقادنا بالآتي:-

1- إن الموقف الفرنسي كان يدور حول فكرة إعطاء الأكراد الاستقلال الذاتي.

2- إن الموقف الفرنسي زاد نشاطًا بعد إحتلال العراق، وأخذ يقترب من الأكراد أكثر، لأن الفرنسيين خافوا من أن يخرجوا من سلة العراق بلا شيء.

3- إن الموقف الفرنسي وهو يتبنى الأفكار الكردية، يتأتى من كونه يسعى إلى تحقيق مصالحه الفرنسية أكثر من الاهتمام بالمصالح الكردية.

هـ - **الموقف الصهيوني:** منذ السبعينات قصد ألوف الأكراد إسرائيل: من أجل تدريبات عسكرية بين إسرائيل والأكراد الأمر الذي يفسر سيطرة الأكراد واليهود على 300 قرية للآشوريين والكلدانيين، ووقوف المتمردين الكرد ضد القومية العربية. وقد نشطت إسرائيل حالياً أكثر من السابق على خط الأكراد فنشرت ضباط الموساد وأعدت الكوادر الخاصة للإسهام في تفتيت العراق وترسيخ قيام دويلات داخل العراق منها الدولة الكردية، وعلى تصنيع نظام

عراقي يقيم علاقات ايجابية مع تل أبيب، وذلك لاغتصاب الأرض، وامتصاص آبار النفط، وتحقيق حلم إسرائيل من النيل إلى الفرات، إن عملاء الاستخبارات والجيش الإسرائيليين ناشطون في المناطق الكردية، في كل من إيران وتركيا والعراق، ويقومون بتوفير التدريب لوحدات العمليات الخاصة، كما يديرون عمليات عسكرية من الممكن إن تزيد من زعزعة استقرار المنطقة برمتها، وأهداف إسرائيل هي لتعزيز القوة العسكرية الكردية، لكي توازن قوة الشيعة، ولاستحداث قاعدة في إيران يستطيعون من خلالها التجسس على مرافق التصنيع النووي المشتبه به في إيران، هذا وقد أقر رئيس الوزراء الإسرائيلي (مناحيم بيجن) في نهاية السبعينات وبداية الثمانينيات أن إسرائيل قدمت للأكراد في العراق المال والسلاح والتدريب، وقد أقر ساسة إسرائيل عن وجود علاقة بين الموساد والأكراد حتى حرب الخليج الثانية (عبد الناصر،1997 :131-132). وقد تزامن هذا التقديم مع إعلام إسرائيلي يولد الكراهية، ويبعث الحقد في صدور الأكراد ضد الحكومة المركزية العراقية، وكان قوام هذا الإعلام المناورة والابتزاز والتهديد والاستعطاف والتزوير، كل ذلك من أجل إبقاء الأقلية الكردية في أحضان إسرائيل، ونهب خيرات المنطقة الكردستانية، وإلهاء العراق عن أهدافه القومية (اللبدي،1982 :5)، إن الأهداف الإسرائيلية من وراء دعمها للأكراد تتلخص في اعتقادنا بما يلي:

1- السعي الإسرائيلي إلى دفع الأكراد إلى إقامة دولة أقلية كردية، لان إسرائيل دولة أقلية في محيط عربي كبير، وإدراك من إسرائيل أنها لن تعيش إلا في ظل إقليم يحتضن دول أقليات.

2- وضعت إسرائيل لها موضع قدم في منطقة قريبة من دول ناشئة ذات أبعاد عقائدية دينية تلتقي وعقيدة الطرف المعادي لها حول القضية الفلسطينية، وذلك لافتعال ما يجعل تلك

الدول هي الأخرى تنشغل بما يجري على حدودها ولا تنشغل بالصراع مع فلسطين كتركيا وإيران.

3- إن المنطقة الكردية غنية بكل أسباب الموارد الإقتصادية وتقرب إسرائيل من الأكراد لا شك ستكون إسرائيل المستفيد الأكبر من خيرات المنطقة.

إن إسرائيل بوقوفها إلى صف الأكراد، فإنها بذلك تجاور كل من إيران والعراق وسوريا،وتحقق أغراضاً جاسوسية ناجحة لها، وبذات الوقت فإن إسرائيل بدعمها للانفصاليين الأكراد ستثير حفيظة تركيا، كما ستقوض المحاولات المبذولة لخلق عراق مستقل، إن الأتراك قلقون بنحو متزايد جراء توسع التواجد العسكري الإسرائيلي في كردستان، والتشجيع المزعوم للطموح الكردي الهادف إلى إنشاء دولة مستقلة.

و:الموقف الأمريكي: هذا وفي العام الذي شنت الولايات المتحدة عملية غزو العراق الأخيرة عام2003 فقد استفادت كثيرا من تعاون الأكراد معها في تنفيذ هذه العملية وما تبعها من خطوات سياسية في إدارة البلاد أو في إقامة المؤسسات العراقية الجديدة، إن مسار الأحداث بعد الإحتلال يؤشر بوضوح كيف استفاد الأكراد من عملية الإحتلال في تعزيز نفوذهم ليس في إقليم كردستان، بل وفي الحكم في بغداد، وفي تقرير مسار العملية السياسية وحكم البلاد يكفي أن نقول: إن الأكراد قد باتوا طرفاً أساس في كل شيء فرئيس الجمهورية ووزير الخارجية ورئيس الأركان لدولة العراق الجديد هم من الأكراد، ونجد في هذه الأيام في واشنطن أكثر من لوبي داخل الإدارة الأمريكية يعمل لصالح الأكراد، الذين من جانبهم أقاموا صلات وثيقة حتى مع من عمل داخل أروقة وزارات الدفاع والخارجية الأمريكية وحتى الأمم المتحدة، عبر تعينهم مستشارين للحكومة في إقليمهم ولعل فضيحة صاحب كتاب نهاية العراق، تعد النموذج في هذا الاتجاه، إذ اعترف الرجل صراحة أنه هو و من عمل معه قد أدرجوا الكثير من فقرات قانون

الإدارة الانتقالية الذي شرعه بريمر، وأنه هو من عمل على ترتيب بعض الإمتيازات النفطية لبعض الشركات الأوربية في مناطق كردستان لقاء حصة لنفسه(الموصلي،1991 : 110).

إن موقع الولايات المتحدة من أكراد العراق في اعتقادنا يتلخص فيما يلي:-

1- إيجاد موضع قدم للولايات المتحدة في منطقة باتت أكثر المناطق بـؤرة للـصراع، وحتى تكون قريبة من تركيا التي أخذت شيئًا فشيئًا تبتعد عن السياسة الخارجية الأمريكية، ومن الإتحاد السوفياتي قبل انهياره، وللهيمنة على الدول التي استقلت عن الإتحاد الـسوفياتي بعـد الإنهيار.

2- إيجاد معضلة سياسية للعراق الذي فيما مضى أمم شركات البترول وحرم الشركات الغربية من منطقة كانت بالأمس منطقة امتياز لهم.

3- إبقاء زمام اللعب بأوراق المنطقة جميعها بيد الأمريكان حتى يعملون على ترتيبها.

ي:**الموقف الروسي**: يذكر أن روسيا وريثه الإتحاد السوفيتي (السابق) وفق مـصالحهم المتعددة، فيذكر انه في عام 1990 والذي شهد الإتحاد السوفيتي نهايته، الأمر الذي نجد فيـه أن روسيا الإتحادية لم تعارض التحالف الدولي الذي شن الحرب على العراق عام 1991 ، ولم تكن طرفاً فيه،وخلال عقد الثمانينيات حاول الروس الوقوف إلى جانب حليفهم العراق وإقناعه بالاستجابة للقرارات الدولية، بوصف إن مثل هكذا تعاون مع القرارات الدولية مـن شـأنه إن يجنب العراق الكثير من المشاكل. ولما بانت نوايا الولايات المتحدة بتنفيذ عملية الغزو للعراق لم يدعمهم الروس بهذا الاتجاه، وعقب إنتهاء العدوان الثلاثينـي علـى العـراق عـام1991، سارعت روسيا إلى عقد الإجتماعات والمؤتمرات على مستوى الخبراء، وكـان مجمـل مـا

خرجت به روسيا، تأكيد الالتزام بوحدة الأراضي العراقية وعدم التدخل في شؤون العراق الداخلية، وان وجود دوله كرديه مستقلة في شمال العراق، تمثل تهديدا للأمن والاستقرار الإقليمي، و على هذا فإن موقفها جاء على وفاق مع موقف الإتحاد السوفييتي السابق لان عقلية القيادة في موسكو سارت على نفس نهج القيادة السابقة، إلا إن موقف روسيا جاء أقل اهتماماً بما يجري على ساحة كردستان العراق، وهذا ناتج من عدة عوامل منها: إن روسيا أخذت بترتيب بيتها الجديد بعد تفكك الإتحاد السوفيتي، وإن أكثر ما يعنيها في هذا التوجه وضع إستراتيجية قائمة على عدم العداء لأي من الجيران و خاصةً في منطقة تعج بالتوجهات الدينية كإيران وتركيا والعراق، حتى لا تكسب عداء الدول الإسلامية التي انفكت عنها من جهة، ومساعدة هذه الدول لروسيا لاستعادة هيبتها بعد تفكك الإتحاد السوفيتي من جهة أخرى أضف إلى إن روسيا بدا لها ما يشغلها في بلاروسيا (روسيا البيضاء) التي حاولت و تحاول الظهور على حساب سلطة موسكو، ولا يغيب عن البال إن روسيا أخذت تعمل جاهدة لوقف التدخل الغربي وخاصة أمريكا في المناطق المجاورة لها إن هذا كله جعل من روسيا أقل اهتماماً بالشأن الكردي وبإقليم كردستان، لما كان عليه زمن الإتحاد السوفيتي المنهار (الموصلي، 1991 :106). إن موقف روسيا وفق اعتقادنا يمكننا تلخيصه بما يلي:-

1- إن روسيا بدأت أقل اهتماماً بالشأن الكردي قياساً باهتمام الإتحاد السوفياتي، لأن الجمهوريات التي انفصلت عن الإتحاد السوفياتي أخذت نصيب الأسد من الاهتمام.

2- إن الأكراد أنفسهم أخذوا بالتوجه نحو الغرب عامة والولايات المتحدة خاصة أكثر من توجههم إلى روسيا أو حتى دول الجوار.

3- إن روسيا لا تتدخل بالشأن الكردي، إلا إذا أصبحت مصالحها في خطر، ولطالما الولايات المتحدة تراعي المصالح الروسية حتى حين ترتيب المنطقة، فإن روسيا تقف وقفة المتفرج ليس أكثر.

الفصل الثالث:

التنظيم الدستوري ومناطق المتنازع عليها لإقليم الكردستان

إن التجربة الفدرالية في العراق الفدرالي حديثة النشأة، ولا تزال في طور التكوين من الناحية الواقعية رغم وجود الأساس الدستوري بذلك. ومع مرور الزمن قد يتم تطوير العلاقات البنيوية داخل الإتحاد الفدرالي العراقي بشكل يكون مقبولاً ومرضياً لدى كل من منسوبي الحكم الفدرالي والإقليمي، وذلك من خلال الجهود المبذولة من الجانبين لتحقيق هذا الغرض عبر اللقاءات واللجان الرسمية التي تتم بين الحكومة الفدرالية وحكومة إقليم كردستان لإزالة الخلافات، وحل النزاعات بينها، حول الصلاحيات المحددة في الدستور لكل منهما، حيث أن هذه اللقاءات تجري بشكل مستمر ومكثف، مما يدل على حسن النية لدى الأطراف المشاركة في الفدرالية العراقية المؤمنة بترسيخ مبادئها واستمرارها. ونظراً للمميزات الخاصة بالفدرالية العراقية وحداثة تجربتها نجد أنه لدى تطبيق النظام الفدرالي في العراق نجم عنه عدد من المشاكل، والخلافات بين حكومة الإقليم لاختصاصاتها الدستورية، وتفسير مدى ملائمة تلك الممارسات مع الدستور الفدرالي.ومن تلك المشاكل تحديد الحدود النهائية لإقليم كردستان من

خلال تقرير مصير المناطق المتنازع عليها، وفق الآليات المحددة في المـــادتين(143، 140) من الدستور وحسمها في مدة أقصاها 31 كانون الأول من عام2007، إلا أن هـــذه المـــسألة أهملت وبتعمد منظم من الحكومة الإتحادية لإكمال الإجراءات الخاصة بتطبيع الأوضاع فـــي تلك المناطق، وإجراء الإحصاء السكاني فيها، ومن ثم تقرير مصير تلك المناطق، باســـتفتاء عام الذي سيجري. ولغرض استيفاء متطلبات هذا الفصل، سيتم التطرق إليه في مبحثين:

- المبحث الأول: التنظيم الدستوري لإقليم كردستان.
- المبحث الثاني: المناطق المتنازع عليها في إقليم كردستان.

المبحث الأول:

التنظيم الدستوري لإقليم كردستان

تختلف دساتير الدول الفدرالية من حيث كيفية توزيع وتحديد الاختصاصات بين كـــل من الحكومات الإتحادية والحكومات الإقليمية، وفقا للأسلوب الذي تختارها، نتيجـــة للعوامـــل المؤثرة في نشأة الدولة الفيدرالية والظروف الخاصة بتكوينها، وعلى أثـــر العوامـــل الفعالـــة والظروف الخاصة، قد تتجه نزعة الدستور أما إلى تغلب سلطات المركز، أو نحـــو تـــدعيم الوحدات المكونة لها، أو إلى إقامة التوازن بينهما. وفيما يختص الدستور العراقي الدائم لعـــام 2005، فقد سلك في هذا المجال الطريقة المتبعة في معظم الدول الفدراليـــة، وذلـــك بتحديـــد اختصاصات الحكومة الإتحادية حصراً، وما عداها يعد من اختصاصات الحكومـــة الإقليميـــة باستثناء الصلاحيات المشتركة التي حددها الدستور، وتمارس من قبل منتسبي الحكم الإتحـــاد والإقليمي(عمر، 2009، 157).

وبما أن الفدرالية تقوم على تعددية الكيانات السياسية وتقسيم السلطات بتوزيعها بـــين المركز والأقاليم، لذلك فإن هذه الأقاليم تعتبر كيانات سياسية، ويترتب عليه أن يكون لكل منها

دستورها الخاص بها، والذي يتضمن الحقوق والواجبات الأساسية للمواطنين والتنظيم القانوني للسلطات الإقليمية والعلاقة بينها وبين سلطات الإتحاد، ولكن بشرط أن لا يكون متعارضاً مع الدستور الإتحادي، وستتناول في هذا المبحث في مطلبين هما:

المطلب الأول: السلطة التشريعية والقضائية للإقليم.

المطلب الثاني: السلطة التنفيذية للإقليم.

المطلب الأول:

السلطة التشريعية والقضائية للإقليم

تتكون المؤسسات الدستورية في إقليم كردستان من السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية ووفقاً لما جاء في المادة 121 من الدستور الدائم لسنة 2005، حيث أقرت للأقاليم ممارسة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وفقا لأحكامه باستثناء ما ورد فيه من اختصاصات حصرية مقررة للسلطات الإتحادية، يوجد بجانب السلطات الفدرالية الإتحادية في كل إقليم من أقاليم الدولة الفدرالية دستور خاص به، ينظم السلطات العامة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية. وتختص كل من تلك السلطات بممارسة مجال اختصاصها داخل الإقليم وفق ما حدد لها دستور الإقليم الذي يجب أن يكون منسجما مع الدستور الفدرالي، وذلك استنادا إلى مبدأ الإستقلال الذاتي للوحدات المكونة للدولة الفدرالية في مجالها الداخلي (عمر، 2009: 194).

وفي هذا المطلب سنتناول السلطة التشريعية والقضائية والتعريف بهما واختصاصات كل منهما. وذلك وفق الفقرتين الرئيسيتين التاليتين:

أولاً: السلطة التشريعية للإقليم.

ثانياً: السلطة القضائية للإقليم.

أولا: السلطة التشريعية للإقليم: يتجسد أهم عنصر من عناصر التنظيم الذاتي في وجود سلطة تشريعية مستقلة لكل إقليم عضو في الدولة الفدرالية، وهذا يعني أن لكل إقليم ينضوي تحت لواء الإتحاد الفدرالي سلطة تشريعية خاصة به، تنشأ عن طريق قيام شعب الإقليم باختيار أعضائها بواسطة سلطة الانتخاب العام المباشر، ويتولى برلمان الإقليم سن القوانين الخاصة به، لتنظيم الحياة السياسية والإقتصادية والاجتماعية في الحدود الدستورية التي رسمها كل من الدستور الإتحادي ودستور الإقليم، وعليه فإن المجلس التشريعي الإقليمي يعد الممثل الذي يعبر عن إرادة مواطني الإقليم من خلال اختصاصه في صنع القوانين الخاصة بالإقليم، وإقرار الميزانية بالإضافة لقيامه بإصدار التشريعات الخاصة بالإقليم، وإقرار الميزانية بالإضافة لقيامه بإصدار التشريعات الخاصة بفرض الضرائب والرسوم المحلية ومراقبة أعمال الهيئة التنفيذية الخاصة بالإقليم، كما أنه يمنح الثقة لوزارة الإقليم ويسحبها منه (سين، 73:2008).

تتكون السلطة التشريعية للإقليم من مجلس واحد وهو (المجلس الوطني لكردستان العراق). ولا يجوز أن يقل عدد أعضائه عن (100) مائة عضو على أساس ممثل واحد لكل ثلاثين ألف نسمة، يجري اختيارهم بالإنتخاب العام السري والمباشر لمدة أربع سنوات، ويبلغ عدد أعضاء المجلس المذكور للدورة الحالية (111) عضواً ولا يجوز الجمع بين عضويته والوظائف العامة أو عضوية المجالس المنتخبة الأخرى، ويفضل نظام المجلس الواحد على

نظام المجلسين المزدوج على مستوى الأقاليم (مولود، 2009، 534)، ويمارس المجلس الاختصاصات التالية (مولود، 2009، 536-537):

1- تشريع القوانين.

2- إقرار الاتفاقيات والبت في المسائل المصيرية لشعب كردستان العراق وتحديد العلاقة القانونية مع السلطة المركزية.

3- تسمية رئيس السلطة التنفيذية الذي له صلاحية تسمية أعضاء السلطة من بين أعضاء المجلس التنفيذية أو غيرهم.

4- منح الثقة للسلطة التنفيذية أو سحبها منها.

5- إقرار الميزانية العامة وخطط التنمية.

6- الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

7- تشكيل لجان لإجراء التحقيق في أي أمر يرتأيه.

8- وضع نظامه الداخلي وتحديد ملاكاته وإقرار موازنته وتعيين موظفيه.

9- تشكيل لجان دائمة ومؤقتة من بين أعضائه بموجب النظام الداخلي.

10- وضع قواعد اتهام ومحاكمة أعضائه في حالة إخلالهم بشرف القسم الذي أدوه.

11- الفصل بين الطعون المقدمة في صحة انتخاب أعضائه ولا تبطل العضوية إلا بقرار يصدر بأغلبية ثلثي الحاضرين.

مما تقدم نصل إلى أن التخصيص الدستوري للصلاحيات التشريعية هو إحدى المؤشرات الهامة على نطاق اللامركزية في مجال الصلاحيات القانونية، لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار درجة الممارسة العلمية للحكومات للسلطات التشريعية المحددة دستورياً بشكل كامل أو جزئي، ودرجة الإستقلال التي تمارس بها الحكومة لاختصاص التشريعي

الموكل إليها من خلال الدستور، ومن هذه الناحية يعتبر مدى الصلاحيات المطلقة ومـــدى المسؤوليات المتلازمة أو الموزعة في الدستور من الأمور المهمة، ومن هنا نصل إلى أن الدستور العراقي قد توسع في منح الأقاليم صلاحيات وإختصاصات مهمة وكبيـــرة، بـــل منحها الأولوية في حالة الخلاف بينها وبين السلطات الإتحادية فيما يتعلق بالإختصاصات المتلازمة، إضافة إلى منح الأقاليم كل الصلاحيات التي لم ينص عليها في الاختصاصات الصورية للحكومة الإتحادية وبصورة مطلقة.

ثانياً: السلطة القضائية للإقليم: تمتلك كل ولاية نظامها القضائي ومحاكمها الخاصـــة بها طبقاً لما يقرره دستورها وتشريعاتها وفقاً لظروفها، وتقوم تلك المحاكم بتطبيـــق قـــوانين الولاية والفصل في المنازعات المحلية التي تثور في النطاق الجغرافي لحدودها الإقليمية، ولا يعد قضاء الأقاليم جهازاً تابعاً للقضاء الإتحادي، ولا هو درجة دنيا من درجاته، وإنما يتمتـــع الجهازان باستقلال وإنفصال تأمين(مولود، 2009 :542). ففي الولايات المتحدة الأمريكيـــة مثلا كل ولاية لها الحق في تبني أي نسق تنظيمي تختاره وفي إنشاء أي عدد مـــن المحـــاكم ترغب فيه، وأن تطلق على هذه المحاكم ما تشاء من الأسماء، وأن تحدد اختـــصاصات كـــل منهم على وفق ما تراه ملائماً ومن ثم فإن تنظيم محاكم الولايات لا يتطابق بالضرورة مـــع النظام القضائي الموجود على المستوى الفدرالي، فعلى سبيل المثال في النظام الفدرالي تسمى محاكم جزائية وتعرف محاكم الاستئناف بمحاكم الدوائر، ولكن في أكثر من اثنتي عشرة ولاية فإن محاكم الدوائر هي محاكم الموضوع، وبعض الولايات الأخرى تستخدم مصطلح (محاكم كبرى) للدلالة على محاكم الموضوع الرئيسة الخاصة بهم، وربما يوجد أكثر الأوضاع حيرة في ولاية نيويورك، حيث تعرف محاكم الموضوع بالمحاكم العليا (سين،2008: 77).

بعد إنتخاب أول برلمان لكردستان العراق وتشكيل حكومة الإقليم في عام 1992، تم وبموجب قانون السلطة القضائية لإقليم كردستان رقم 14 لسنة 1992 إنشاء سلطة قضائية مستقلة في الإقليم ثم صدر مؤخراً قانون السلطة القضائية رقم (23) لسنة 2007 الذي يعتبر طفرة نوعية وخطوة كبيرة في مسيرة استقلال القضاء في الإقليم، لأنه تم بموجب القانون الأخير فصل القضاء كليا عن وزارة العدل والسلطة التنفيذية في الإقليم(مولود، 2009، 542).

وتتكون السلطة القضائية في الإقليم من كافة أنواع المحاكم المدنية كما يلي (مولود، 2009، 543): محكمة التمييز، محكمة الإستئناف، محاكم الجنايات، ومحاكم البداءة، ومحاكم الأحداث، ومحاكم الأحوال الشخصية، و محاكم الجنح،و محاكم العمل، ومحاكم التحقيق، محاكم المواد الشخصية للمسيحيين والأزديين والأديان الأخرى.

وتعتبر محكمة التمييز الهيئة القضائية على جميع المحاكم المدنية في الإقليم، وتتألف مما لا يقل عن تسعة قضاة بينهم الرئيس ونوابه ويكون مقرها في أربيل عاصمة الإقليم، وهي تختص بالنظر تمييزا في قرارات المحاكم الأدنى درجة وفقا لأحكام قانون المرافعات المدنية رقم 83 لسنة 1969 المعدل. وتتكون من عدة هيئات وتعتبر قرارات هذه المحكمة باتة ونهائية أي بدرجة أخيرة.

ويعد مجلس القضاء أعلى سلطة قضائية في الإقليم ويشكل برئاسة رئيس محكمة تمييز إقليم كردستان– العراق وعضوية نواب الرئيس ورئيس هيئة الإشراف القضائي ورئيس الإدعاء العام ورؤساء محاكم الاستئناف في الإقليم أو من ينوب عنهم، ويتولى هذا المجلس الاختصاصات التالية (مولود، 2009، 543):

أولاً: إعداد ميزانية المجلس ورفعها للمجلس الوطني لكردستان– العراق.

ثانياً: النظر في تعيين وترفيع وترقية ونقل وإعادة القضاة والتحقـق مـن سـلوكهم وكفاءتهم والأشراف على استقلال القضاء.

ثالثاً: إعداد ميزانية المجلس ورفعها للمجلس الوطني لكردستان العراق.

رابعا: تكون النواحي الإدارية والتنظيمية للمحاكم بما فيها شؤون الخدمة لمنتـسبيها وانضباطهم حصراً من اختصاص مجلس القضاء.

خامساً: تحديد ملاكات المحاكم وتعيين شاغليها مـن المنتـسبين وغيـرهم ضـمن تخصيصات ميزانية المجلس.

سادساً: وضع النظام الداخلي للمجلس.

إن الناظر في التنظيم التشريعي والقضائي لإقليم كردستان، يرى أن هناك غاية فـي التنظيم تصل إلى درجة عالية، تضاهي بها ما هو عليه من تنظيم بالدول الكبرى ذات الشأن.

المطلب الثاني:

السلطة التنفيذية للإقليم

ينطوي التنظيم الذاتي للدول الأعضاء بالإضافة إلى السلطة التشريعية علـى وجـود السلطة التنفيذية التي تتولى الوظيفة الإدارية في الدولة العضو، ومهمة تنفيذ القوانين واللوائح والقرارات وسواء كانت إتحادية أو إقليمية بالإضافة إلى القيام بمهامها الأخرى، في فـرض الأمن والنظام وأداء واجباتها الأخرى المرسومة لها. كأية دولة مستقلة تتمتع كل وحدة سياسية عضو في الإتحاد الفدرالي بوجود سلطة تنفيذية تتولى تنفيذ القوانين والقرارات الصادرة مـن السلطة التشريعية الخاصة بها. وذلك طبقاً لما يقرره دستورها من تشكيل ومهامها، وذلك عند ممارستها لإختصاصاتها، حيث تراعي مصالحها الخاصة، من دون أي رقابة أو إشراف مـن

جانب الحكومة الإتحادية طالما التزمت بأحكام الدستور الإتحادي(شريجي،2003: 267).
تتمثل السلطة التنفيذية للإقليم بالجهات المسئولة عن تنفيذ السياسات والقواعد التي يضعها المجلس التشريعي. وهكذا فإنها تضم في عضويتها رئيس الإقليم ومجلس وزراء الإقليم. والوزراء والإدارة السياسية الدائمة أو المعينة سياسيا والدوائر الأخرى مثل الشرطة والقوات المسلحة، ولم يسند الدستور الصلاحية لأي منها على وجه الأفراد، وهذا يعني أنه لا بد لكل إقتراح للتعديل تنوي أي من الجهتين تقديمه. من أن يحظى بموافقة الجهة الأخرى، ويبدو أن هذا الشرط الذي فرضه الدستور على السلطة التنفيذية إذا ما أرادت أي اقتراح لتعديل الدستور، هو شرط شديد، وصعب تحقيقه. لأن مجلس الرئاسة كما بينا يتكون من رئيسين ونائبين، ويتخذ قراراته بالإجماع، وهذا يعني ضرورة اتفاق الجميع على المادة أو الفقرة المراد اقتراح تعديلها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن مجلس الوزراء هو الآخر يتألف من رئيسين الوزراء، ونائبين وعدد من الوزراء، وعلى هؤلاء أو أكثريتهم على الأقل الإتفاق على الاقتراح.وستناول في هذا المطلب ما يلي:

أولاً:رئيس الإقليم.

ثانياً: مجلس وزراء الإقليم.

أولاً: رئيس الإقليم: يعد الرئيس القائد الأعلى للإقليم ويجري إختياره بالإنتخاب العام الحر السري والمباشر من قبل سكان الإقليم لمدة أربع سنوات. ويعد بصفة أساسية حلقة الوصل بين السلطات الإتحادية من جهة والمؤسسات الإقليمية من جهة أخرى، كما يمثل رئيس الجمهورية في المناسبات والمراسيم البرتوكولية. ويتولى الاختصاصات التالية (مولود، 481،2003).

1- إصدار القرارات التي لها قوة القانون الإقليمي خلال عطلة البرلمان على أن تعرض على المجلس حال إنعقاده.

2- إصدار القوانين الإقليمية التي يسنها البرلمان.

3- إصدار القرارات الإقليمية بتعيين الدرجات الخاصة بناءً على اقتراح من مجلس وزراء الإقليم.

4- دعوة البرلمان الإقليم إلى الإنعقاد في دوراته الإعتيادية والإستثنائية.

5- رئاسة جلسات البرلمان الإقليم التي تعقد بحضوره.

6- الإشراف على أعمال مجلس الوزراء عن طريق طلب التقارير الشهرية والسنوية حول نشاطاته.

7- إصدار التكليف لمن يسميه البرلمان الإقليم لرئاسة مجلس وزراء الإقليم.

8- إصدار الأمر بتشكيل مجلس وزراء الإقليم بعد نيله الثقة من البرلمان الإقليم.

9- قبول إستقالة الوزارة أو إقالتها عندما يسحب البرلمان الإقليم الثقة منها.

10- الدعوة إلى إجراء انتخابات البرلمان الإقليم خلال مدة خمسة عشر يوماً قبل إنتهاء دورته أو حله.

11- التنسيق بين الأعمال التي تمارسها الهيئات الإتحادية في الإقليم وبين أعمال السلطات الإقليمية.

12- تمثيل رئيس الجمهورية الإتحادية في المراسيم والمناسبات البرتوكولية.

ثانياً: مجلس وزراء الإقليم:ويتكون من رئيس وزراء الإقليم ونائبه وعدد كاف من الوزراء يرأس كل واحد منهم إحدى الوزارات التالية(مولود، 2003، 482): وزارة العدل،

وزارة الداخلية، وزارة المالية والإقتصاد، وزارة الصحة والشؤون الإجتماعية، وزارة التربية، وزارة الثقافة والإعلام، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، وزارة الصناعة، وزارة الزراعة والري، وزارة الأعمار والتنمية، وزارة الأشغال والإسكان، وزارة البلديات والسياحة، وزارة النقل والمواصلات. كما يجوز تضمن الكابينه عدداً من الوزراء بدون وزارات. ويتولى مجلس وزراء الإقليم الاختصاصات التالية(مولود، 2003: 483):

– وضع السياسة العامة للإقليم في المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتربوية والإشراف على تنفيذها من قبل الجهات المختصة وفقاً للقوانين المرعية.

– إعداد الموازنة العامة للإقليم وإرسالها إلى برلمان الإقليم لإقرارها.

–عقد الاتفاقات التجارية والمالية والإقتصادية والثقافية مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية والجامعات والمعاهد العلمية والشركات الأجنبية بشرط مصادقة برلمان الإقليم والبرلمان الإتحادي عليها.

– الاحتفاظ بعدد كاف من قوات الأمن الداخلي تتكون من رجال الشرطة والأمن والمرور تتولى تنفيذ القوانين الإتحادية والإقليمية بقدر تعلق الأمر بالإقليم وخاصة في مجالات الأمن الداخلي والمحافظة على أمن المواطنين.

– إقتراح مشروعات القوانين ورفعها إلى برلمان الإقليم لسنها.

– إصدار الأنظمة والتعليمات الإقليمية.

– إصدار القرارات التنفيذية اللازمة وفقاً للقوانين المرعية.

– الإشراف على أعمال الوزارات المختلفة والتنسيق فيما بينها بغية أدائها لأعمالها على الوجه الأكمل.

– تعيين الموظفين وتحديد رواتبهم والنظر في كل الأمور التي تتعلق بخدمتهم.

المبحث الثاني:

المناطق المتنازع عليها في إقليم كردستان

بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، ظهرت مشكلة ولاية الموصل، وقد برزت بعدها المسائل الخلافية بين تركيا والحكومة البريطانية. الأمر الذي دعا عصبة الأمم إلى تشكيل لجنة، وصلت العراق سنة 1924، وسعت لإيجاد الطريق لحل مشكلة ما سمى بـ (الأراضي المتنازع عليها).

وفي ظل الهيمنة البريطانية ومصالحها في المنطقة، تم إلحاق هذه الأراضـــي بالدولـــة العراقية الجديدة سنة 1925، والتي كانت أصلا، تضم ولايتي بغداد والبصرة. ويعود التاريخ ليسجل ظواهر مماثلة، برزت على إثر سقوط النظام السابق سنة 2003 في العراق،وفي ظل الإحتلال الامريكي- البريطاني تم تثبيت ما أطلق عليه بالمناطق المتنازع عليها فـــي قـــانون إدارة الدولة العراقية المؤقت لسنة 2004 ضمن المادة (58)، ثم في الدستور العراقي تحـــت المادة (140)، وقد أخذت حكومة كردستان العراق المطالبة بإلحاقها بإدارة الإقليم والتي باتت مثار خلاف بينها وبين الحكومة الإتحادية في بغداد، هذا وقد أسمينا المناطق المتنازع عليهـــا بالأقاليم الكردية مثل إقليم الموصل وإقليم ديالي الكردي وهذا لا يعني أن كل منطقة الموصل ومنطقة ديالي متنازع عليها بل معظمها ولهذا نسبنا مصطلح الكردي لها، وسنتناول ذلك فـــي مطالب ثلاثة هي:-

المطلب الأول: إقليم كركوك الكردي.

المطلب الثاني:إقليم الموصل الكردي.

المطلب الثالث: إقليم ديالى الكردي.

المطلب الأول:

إقليم كركوك الكردي

تعد كركوك من أبرز المشكلات التي تعترض مسيرة الحل السلمي للمـــسألة الكُرديـــة، وذلك لما تتمتع به من موقع جغرافي يربط الأراضي الرسوبية المنبسطة بالمرتفعات العاليـــة في كردستان من جهة، وأهميتها النفطية من جهة ثانية، إلى جانب تكوينها الإثنوغرافي مـــن

جهة وأهميتها النفطية والطوائف والأديان حتى أطلق عليها لقب "مدينة التآخي"(محمد،2008: 121).

وفي ظل قيام الدولة العراقية وبعد أن وضعت الحرب أوزارها وإلحاق ولاية الموصل بها، وضعت السلطات برنامجاً لإعادة التكوين القومي للسكان، ولاسيما في المحافظات ذات التنوع الإثنوغرافي مثل: كركوك الموصل وديالي، بهدف إحكام سيطرتها عليها وبسط نفوذها وهي البرامج التي عرفت بسياسية التعريب. وكان أكثر تلك المحافظات التي إبتليت بسياسية التعريب هي محافظة كركوك، التي تمثل بوابة إقليم كردستان العراق، إلى السهل الرسوبي ومنطقة البادية، وقد كانت إلى عهد قريب جزء من ولاية شهرزور مثلما كانت مدينة كركوك مركزاً لها، وذلك قبل أن تشكل سنجقاً مهما ضمن ولاية الموصل في التشكيلات الإدارية الأولى للدولة العراقية الجديدة. وسنتناول في هذا المطلب إلى فقرتين رئيستين هما:

أولاً: كركوك قبل إحتلال العراق.

ثانياً:كركوك بعد إحتلال العراق.

أولاً: كركوك قبل إحتلال العراق:تشغل محافظة كركوك المنطقة الممتدة بين نهري الزاب الأسفل وسيروان من جهة، والجبال العالية ومرتفعات حمرين من جهة أخرى،وتضم أقضية جمجمال وكفرى، وقضاء المركز، ثم استحدثت فيما بعد أقضية دوزخورماتو، الحويجة، داقوق، وقضاء كلار، بحيث بلغت مساحته(45)% من مجموع مساحة العراق وفي عقد الستينات من القرن الماضي، وما بعده شهدت المحافظة تغيرات واسعة، ليس فقد في مساحتها وتشكيلاتها الإدارية فحسب، بل وفي حجم سكانها وتوزيعهم الجغرافي والثنوغرافي وفي منتصف العقد السابع من القرن الماضي عمدت السلطات العراقية تمزيق وحدة المحافظة فألحقت أقضية كلار، جمجال بمحافظة السليمانية وقضاء دوزخور ماتو بمحافظة صلاح

الدين، فيما ألحق قضاء كفرى بمحافظة ديالي، وتقلصت بالتالي مساحتها إلى (2/2 %) من مساحة العراق، ولم يتجاوز عدد سكانها نسبة 4% من مجموعه سكانه، كما تم استبدال اسمها ب(محافظة التأميم)، من جانب آخر شهدت محافظة كركوك توطين الآلاف من أبناء العشائر العربية، محل السكان الكُرد والتركمان الذين تم ترحيلهم إلى خارج المحافظة، فيما تعرض الآلاف من السكان الكُرد إلى الإبادة الجماعية التطهير العرفي، لا سيما فترة الحرب العراقية الإيرانية بين سنتي 1980-1988، (حسين، 1955: 79-82). من خلال المشاريع الإستيطانية التي أقامتها الحكومات العراقية، لاسيما بعد تنفيذ مشروع الحويجة، ومشروع ري كركوك (صدام)، وتوزيع الأراضي على العشائر العربية ومنحهم المكافآت والإمتيازات المغرية، تم إستقرار الكثير من أبناء تلك العشائر في المناطق الغربية والشمال الغربية من المحافظة، كإجراء أولي للتوغل نحو مدينة كركوك، ومن هنا أشارت نتائج إحصاءات سكان العراق إلى الإرتفاع في عدد سكان الأرياف في قضاء الحويجة بنسبة تزيد على (9.4%) للسنوات (1977-1987) وأكثر من 5% سنوياً بين (1970-1977) فيما عانت الأرياف الأخرى في المحافظة هبوطاً في حجم سكانها، والجدول التالي يمثل ذلك:

جدول رقم (1)

نسب سكان الأرياف في محافظة كركوك وقضاء الحويجة (%) سنوياً

الفترة	أرياف المحافظة%	أرياف قضاء الحويجة%
1970-1957	1	3.2
1977-1970	5. 2 -	5.1

4.9	0	1987–1977

المصدر(إحصاءات سكان العراق للسنوات 1987،1977،1957)

شهدت الفترة بين عامي (1963–1989) سياسة تدمير وحرق القرى الكُردية في محافظة كركوك، وترحيل سكانها بعيداً عن الأهل والموطن. وبلغت أعداد مثل تلك القرى (779) قرية وتجمع سكني، وأكثر من (198) ألف أسرة وعائلة. والجدول رقم (2) يبين ذلك

جدول رقم (2)

أعداد القرى والأسر في مدينة كركوك

القضاء	عدد القرى	عدد الأسر
كركوك	218	61394
كفرى	81	22817
جمجمال	164	15797
دوزخورماتو	135	41696
كلار	181	20360
المجموع	779	198064

المصدر Shorsh, M,R, tatisles OF Atrociees in Iraq

Kurdistan,v.s.a 1990\p.33

لقد كان من شأن سياسة التعريب هذه أن تحدث تغيراً كبيراً في التكوين القومي لسكان المحافظة، حيث ارتفعت نسبة السكان العرب من (28%) إلى أكثر من (44%) من مجموع سكانها، فيما انخفضت نسبة السكان الكُرد من(48%) إلى أقل من (38%) بين سنتي (1957 و1977)(الإحصاء السكاني 1957و1977).

توسعت حملات ترحيل المواطنين الكُرد من مدن وأرياف محافظة كركوك ، فيما أخذت السلطات بتشجيع العرب على التوطين محلهم، ففي مدينة كركوك صدر قرار مجلس قيادة الثورة العراقي رقم (972) وقرار (31) في 1975 يقضي بتمليك العديد من أحياء المدينة للوافدين العرب، وأخذت دائرة الإستيلاء على العقارات والأراضي الزراعية تتسع لتشمل كافة الوحدات الإدارية حول مدينة كركوك، بهدف إيجاد (حزام أمني) لها ممثلاً بالنواحي التالية: التون كوبرى، دبس، شوان، الربيع"قرة هنجير"، وقرة حسن وتوزخورماتوو، وفي ظل توجيهات القيادة العليا للنظام العراقي، تم التوكيد على تمليك أراضي المنطقة المشمولة بالحزام الأمني وتوزيعها على الوافدين العرب (محافظة التأميم، 2000، 48/200).

ويشير مسؤول أمن منطقة كركوك والحزب إلى أنه قد تم ترحيل نحو 100 ألف شخص إلى شمال العراق، معظمهم من منطقة كركوك، فيما منع على من تبقى منهم حق شراء أية أراضي أو عقارات أو القيام بعمليات ترميم أو إعادة بناء، وذلك بموجب قرار رقم (29) في 24 \آب\1989، من جهة أخرى فإن الباب قد فتح على مصراعيه في توطين المحافظة بالوافدين من العائلات العربية، لاسيما في مدينة كركوك بالذات، وتم تقديم كل التسهيلات لهم. من بينها بناء الأحياء السكنية لهم، وتوزيع الأراضي عليهم ومنحهم المكافآت والامتيازات، وتشكلت في المدينة لجنة خاصة مهمتها القيام بعمليات، عمليات توطين هؤلاء العرب محافظات العراق الوسطى والجنوبية مقرونة بالتوسع في إقامة المشاريع والمؤسسات العمرانية والخدمية لتوفير العمل لهم(وريا،1988 :144).

وبهدف تصفية المتبقي من السكان الكُرد أو التركمان في مدينة كركوك، سعت الحكومة العراقية إلى تغيير مورفولوجية المدينة وإعادة تخطيطها العمراني، حيث ألغت الكثير من الأحياء ذات الغالبية التي سكانها الكُرد أو التركمان، مثل حي كوماري الشورجة، ألماس،

مصلى، إبلاغ، بريادي، بحجة إقامة الساحات والميادين العامة والمنتزهات، وفـتح الطـرق والشوارع الواسعة، أو إقامة المعسكرات والمراكز الأمنية والحزبية، الأمر الذي تسبب فـي ترحيل سكان تلك الأحياء فيما قامت الحكومة بزرع أطراف المدينة بعشرات مـن الأحيـاء العربية من بينها المثنى، الأندلس، البعث، العروبة، الوحدة، الحرية(فرج، 1997 :74).

إستقطب قضاء كركوك إهتمامات الحكومات العراقيـة المتعاقبـة لاسـيما بعـد إكتشاف النفط فيه منذ1927 وتزايدت أهمية مدينة كركوك التجاريـة والإثنوغرافيـة لـذلك اتسمت الفترة بين عامي (1957–1987) بارتفاع في نسب سكان القضاء بنحو (4%) وتمثل هذه النسبة ضعفي مثيلاتها في المحافظة بصورة عامة.وفي مدينة كركوك بلغت نسبة الزيادة نحو (8%) خلال الفترة المذكورة.

من جهة أخرى فإن السكان الكُرد في هذا القضاء تعرضوا لحملات تدمير، الأمر الذي اضطر الكثيرين منهم للهجرة إلى خارج المحافظة، إلى جانب عمليات الترحيل القسري التـي شهدتها (محمد، 1993: 45) بهدف التأثير على نسب تواجدهم في هـذا القـضاء وإحـلال العشائر العربية محلهم(براوي،1993: 45)، وكثيراً ما تخير الأسر الكُردية بين الهجرة إلـى جنوب العراق فيسمح لها عندئذ نقل أمتعتها، أو الذهاب إلى المنطقـة المحـررة مـن إقلـيم كردستان فتصادر جميع ممتلكاتها. وتشير البيانات في هذا الصدد إلى أن عدد القرى المرحلة في هذا القضاء بلغت (218) قرية بين عامي (1969–1988) ويمكن الإشارة إلى مـا يلـي (الطالباني،1995 :50–51):-

1- تدمير القرى الكُردية لاسيما تلك المجاورة أو القريبة لحقول النفط.

2- بناء أحياء جديدة للوافدين العرب، منها حي الكرامة (1970) حي المثنى (1972-1973) حي الشهداء (1981-1982) حي الأندلس وحي السكك، وحـــي غرناطـــة، وحـــي العروبة، وحي الوحدة، حي الحرية، ودور الأمن.

إن نسبة سكان الأرياف في قضاء كركوك قد إنخفضت، إلا أن سكان الأريـــاف فـــي ناحية مركز القضاء قد إرتفع وبنسبة 12% سنوياً مما يشير إلى عمليات تـــوطين العـــشائر والوافدين العرب المستمر في هذا القضاء، ومن هنا فإن نتائج تعدادات السكان فـــي العـــراق كانت قد كشفت عن إنخفاض في نسب السكان الكُرد من(41-35%) من مجموع سكان هـــذا القضاء بين عامي (1957-1965)(الدرة،1973: 135-137).

وتضم المناطق الشمالية التابعة لمحافظة كركوك ما يلي: دبز(دبـــس) ويـــضم هـــذا القضاء الذي تشكل عام 1974 نحو 80% من مجموع سكان المحافظة، إلا إن حجم ســـكانه إنخفض خلال الفترة التالية بحيث لم تتجاوز نسبة سكانه (2.5%) من المجموع الكلي للسكان في المحافظة سنة(1987)، لقد تعرضت قرى ومجمعات هذا القضاء إلـــى عمليـــات تهجيـــر وترحيل شملت (31) قرية في ناحية مركز القضاء، وعدد مماثل من القرى في ناحية التـــون كوبري، وبلغت الأسر المهجرة(4305) أسرة كردية حتى العربية ولاسيما عشائر الجبور، وقد عمدت الحكومة بتنفيذ مشروع (ري كركوك) لإرواء الأراضي الزراعية في سهول المنطقـــة وإقامة العديد من المساكن لموظفي وعمال معمل إستخلاص الكبريـــت، وللعـــائلات العربيـــة الوافدة من محافظات العراق الوسطى والجنوبية(الطالباني،1995 :64).

من جهة أخرى قامت الحكومة العراقية بفك ارتباط عدد من القرى الكُردية في ناحية التون كوبري التابعة لهذا القضاء يومذاك وإلحاقها بمحافظة أربيل ومع ذلك فإن نسبة الكُرد لا تزال تمثل (25%) من مجموع سكانه في ضوء تعداد الـــسكان لعـــام 1977(الـــدباغ،1993

:12). لذلك قررت الحكومة تحويل ناحية التون كوبري بشكل كامل إلى محافظة أربيل سنة 1989، ومن المناطق الشمالية لمحافظة كركوك الحويجة ليضم ناحيتي المركز والرياض، وسكانه في الأغلب من العشائر العربية التي كانت تتنقل في الجانب الآخر من نهر دجلة ومن أبرزها الجبور، العبيد، الطي والحديديون وكان الهدف الحقيقي من توطين هذه العشائر في القضاء الإخلال بالتوزيع القومي للسكان لذلك تم تنفيذ مشروع الحويجة أوساط الثمانينات لتمكينهم من الزراعة والإستقرار، وبلغ عدد العائلات التي استوطنته عشرين ألف عائلة آنذاك، وبموجب إحصاء السكان عام 1957 بلغ عدد سكان العشائر العربية المتوطنة في ناحية الحويجة فقط(27705) نسمة (الطالباني، 63:1995).

وتصاعدت حملات التعريب بعد ذلك ووفق خطط وبرامج ثابتة لاسيما بعد عام 1963 كما استمر إهتمام الحكومات المتعاقبة بهذا القضاء فارتفع حجم سكانه من (10–18%) من مجموع سكان المحافظة بين عامي (1970–1987)، وبلغت نسبة الزيادة السنوية نحو (8%) بين عامي (1965–1977) فيما تجاوزت (10%) للسنوات (1977–1987) في الوقت الذي كانت تلك النسب (1%) فقط بين سكان المحافظة. من جهة أخرى فإن حجم سكان الأرياف في عموم المحافظة كان يعاني إنخفاضاً واضحاً و بينما كان في قضاء الحويجة يزداد وبنسبة (05.5%) سنوياً وتجاوزت (9%) بين عامي (1977–1987).

يتبين لنا مما سبق الدور الذي لعبته الحكومات العراقية منذ قيام الحكم الملكي في العراق في تغيير التركيب القومي لسكان المنطقة، وما أفرزته مشاريع إستيطان العشائر العربية في قضاء الحويجة من أثر في ذلك. وبينما كانت أوصال المحافظة تتقطع بإلحاق أقضيته بالمحافظات المجاورة كان القضاء المذكور يزداد اتساعاً وذلك بإضافة قرى ومقاطعات جديدة، كان أخرها إلحاق ناحية الزاب من محافظة نينوى إليه عام 1984.

وتضم المناطق الجنوبية التابعة لمحافظة كركوك دوز خورماتو حيث يعتبر أكبر أقضية المحافظة من حيث المساحة وعدد السكان بعد قضاء كركوك، قبل إلحاقه بمحافظة صلاح الدين، وكان يضم (34%) من مجموع مساحتها وربع عدد سكانها سنة 1957. كما كان الكُرد يمثلون (55%) من سكان القضاء(الدرة،1973: 208). يليهم التركمان فالسكان العرب، لذلك تعرض القضاء إلى عمليات تعريب واسعة بحيث شملت تدمير وترحيل (135) قرية تضم (7942) عائلة كردية تمثل (23%) من مجموع الأسر المرحلة في المحافظة كان أكثرها من ناحية قادر كرم، وقد تم ترحيل أغلبهم إلى قضاء جمجال، فيما رحل الآخرون إلى محافظات جنوب العراق.

وعمدت الحكومة العراقية إلى تنفيذ مشروع (ري كركوك) الذي يستلم مياهه من الزاب الصغير لإرواء سهول المنطقة الزراعية، بهدف توطين العشائر العربية فيها. ومن هذه المستوطنات القرية العصرية (1976)، مهاوش (1979) مستوطنة داقوق (1982) كليسة، حسن آغا، بالإضافة إلى مستوطنتي (يافا والمصاولة) في ناحية المركز ومع ذلك فإن نسب السكان الكُرد والتركمان بقيت تمثل أغلبية سكان القضاء(الدباغ، 1993 :43).

ومن المناطق الجنوبية التابعة لمحافظة كركوك بعد حرب الخليج الثاني كفرى وكان هذا القضاء يتبع لمحافظة كركوك منذ العهد العثماني باسم قضاء الصلاحية كما كان يضم نحو ربع مجموع مساحتها و15% من سكانه قبل أن تتم تجزئته إلى جزئيين أحدهما شكل منه قضاء كلار الذي الحق فيما بعد بمحافظة السليمانية، الآخر ألحق بمحافظة ديالي، وبذلك تحول عدد كبير من السكان الكُرد والتركمان الذين كانوا يشكلون معظم سكان القضاء إلى خارج المحافظة في إجراء إداري أريد منه إستبعاد غير العرب من المنطقة المذكورة.

ومن الملاحظ أن قضاء كفري تعرض إلى إنخفاض مستمر لحجم سكانه وبنسبة من 35 سنوياً، كنتيجة لعمليات التدمير التي تعرضت لها قرى وقصبات القضاء والتهجير القسري للسكان، ففي مثل تلك العمليات أظهرت أن أكثر من (80%) قرية تم تدميرها وحرقها بين عامي (1976–1988) تضم (4346)عائلة. رحل بعضهم إلى مجمع الصمود في قضاء كلار ورحل الآخرون إلى محافظة الأنبار فيما تم إسكان العشائر العربية محلهم (محمد،2008 :49).

تلك هي الصور التي شهدها سكان محافظة كركوك، مثلما شهدها الكثير من سكان إقليم كردستان، حتى إحتلال العراق سنة 2003، حيث عاد الأمل إلى النفوس المتطلعة إلى الحرية والعدالة، وإلى يوم العودة إلى الأهل والديار، وتعويض ما عانوه من تشرد وحرمان وظلم.

ثانياً: كركوك بعد إحتلال العراق: حضيت قضية كركوك منذ سقوط النظام السابق في العراق سنة 2003 بأهمية اتسعت أبعادها لتستوعب تداعيات الاحتقان التاريخي والتنوع العرقي والمصالح السياسية والإستراتيجية الوطنية والإقليمية المتقاطعة في هذه المنطقة الغنية باحتياطاتها النفطية، والحيوية بدلالة موقعها الجيواستراتيجي. مثلما تستحضر هذه القضية أهميتها من واقع التحديات التي تفرضها على مستقبل الدولة العراقية وقدرة النظام السياسي فيها على ترسيخ ثوابت الوحدة الوطنية وتشييد ثقافتها على أرضية رصينة من التوافقات السياسية ضمن الأطر الدستورية والديمقراطية البعيدة عن نهج العنف وثقافة الإقصاء والاستحواذ (مؤيد،2011: 1).

على أعقاب غزو العراق 2003 الذي أطاح بحكومة الرئيس العراقي السابق صدام حسين و حزب البعث العربي الاشتراكي، تشكل سلطة الإئتلاف الموحدة الذي كانت بمثابة

حكومة لإدارة شؤون العراق لحد إجراء الإنتخابات العراقية. منذ أبريل 2003 عـاد الآلاف من الأكراد والتركمان إلى مدينة كركوك بعد أن كانوا مهجرين منها أثنـاء حكـم الـرئيس العراقي السابق صدام حسين وبدا فترة جديدة من الخلافات والنزاعات حول ملكية الأراضـي والبيوت الذي كانت ملكاً للأكراد والتركمان ومنحت للعرب القادمين من جنوب العراق كجزء من السياسة الذي أطلقت عليها تسمية سياسة التعريب. بالإضافة إلى ذلك المشكلة طفى علـى سطح السياسة العراقية مرة أخرى الجدل التاريخي حول الهوية العرقية لمدينة كركوك.

أحد المصطلحات التي برزت على الساحة لأول مرة كانت مصطلح التكريد، وهو إتهام وجهه التركمان والعرب الساكنين في كركوك، إلى الأحـزاب الكرديـة وخاصـة الحـزبين الكرديين الرئيسيين الإتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال الطالباني، والحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني، لمحاولة تلك الأحزاب جلب أكراد إلى مدينـة كركـوك بهدف تغيير الطبيعة السكانية للمدينة. حيث يرى التركمان والعرب بأن تلك الأحـزاب تتبـع سياسـة مماثلـة لـسياسة التعريـب. هـذا الإتهـام ينفيـه الزعمـاء الأكـراد بـشدة (البوتاني، 2003: 36).

وتحت إشراف بول بريمر جرت أول انتخابات بلدية في مدينة كركوك فـي 24 ايـار 2003، لاختيار مجلس بلدية المحافظة حيث اختارت القوات الأمريكية 300 منـدوب عـن الأكراد والعرب والتركمان والآشوريين، كمجمع إنتخابي قام بانتخاب مجلس المدينة المكـون من 30 عضواً، وجاءت هذه الخطوة في ظل مساعي ترمي إلى تخفيف حدة التوتر العرقـي السائد في المدينة. وقد قررت القوات الأمريكية منح الطوائف الأربع نفس عدد المقاعد داخل المجلس الجديد. وتألف المجلس من ثلاثين عضوا، أنتخب أربعة وعشرون منهم بمعدل سـتة مقاعد لكل طائفة، و يعين الأمريكيون ستة أعضاء "مستقلين".أما الآن، فقـد توسـع مجلـس

محافظة كركوك في جولته الثانية ليضم 41 عضوا. إختير الكردي عبد الـرحمن مـصطفى محافظاً و وافق مجلس المدينة بأغلبية الثلثين على اختيـار أشـوري وتركمـاني وكـردي كمساعدين للمحافظ(المعرفة،2011: 6)

حذر مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى العراق من السعي إلى تقريـر مـصير مدينـة كركوك من خلال إستفتاء يجرى بشكل متعجل، داعياً إلى تسوية هذا الملـف عبـر صـيغة سياسية. وصرح ستيفان دي ميستورا بأن التوصل لتسوية سلمية بشأن مصير المدينـة التـي تقطنها أعراق عدة والتي وصفها بأنها «أم القضايا» في العراق سيكون عاملاً حيوياً للإستقرار على المدى البعيد، وترى الأقلية الكردية التي تسيطر على إقليم كردستان الـشمالي كركـوك عاصمة تاريخية لها، أما العرب الذين شجعوا على الإستقرار هناك خلال عهد الرئيس السابق صدام حسين فيريدون أن تظل المدينة تابعة لحكومة بغداد المركزية، وكان من المقرر إجراء استفتاء بنهاية عام 2007 لتحديد مصير كركوك، لكنه تأجل ستة أشهر لأسباب عدة من بينها، منح الأمم المتحدة وقتا للتوصل لمقترحات من أجل حل القضية. ويقول محللون إن التصويت على مصير كركوك حيث يوجد واحد من أكبر الحقول النفطية في العالم قـد يفجـر أعمـال عنف.

وقال دي ميستورا لوكالة رويترز «ينبغي حل (وضع) كركوك من خلال صيغة سياسية يشعر فيها الجميع سواء الأغلبية أم الأقلية بالراحة». وأضاف «لن يتمكن أي إستفتاء من حل المسألة ولن يكون هناك سوى صراع مستمر. وآخر ما يحتاجه العراق هو صـراع بـشأن كركوك». وبعد محادثات في بروكسل بين مسؤولين في حلف شـمال الأطلـسي والإتحـاد الأوروبي، قال دي ميستورا إن الأمم المتحدة ستقترح صيغة بحلول 15 أيار لحل الصراعات على عدد من المناطق المتنازع عليها في العراق وان هذه المعادلة قد تكون نموذجا لكركوك.

وذكر أنه سيطرح خيارات حتى يتسنى للعراق تحديد السلطة التي ستتبعها أربع مناطق متنازع عليها لم يذكرها بالاسم. ولن تشمل هذه المناطق كركوك. وقال دي ميستورا إن هذه المناطق قد تكون أكثر من أربعة وتقع قرب كركوك. وأضاف أن طـرح مقترحـات بـشأن تحديـد المسؤولية الإدارية عن هذه المناطق المتنازع عليها ربما يصلح نموذجا لكركوك التـي تقـع على بعد 250 كيلومتراً شمال بغداد، وذكر أنه ينبغي توفير الحماية للأقليات بموجب أي إتفاق وأن الإستفتاء لن يكون الحل إلى حين التوصل لتسوية سياسية. والمناطق المتنـازع عليهـا يسكنها خليط من العرب والأكراد (محمد، 2011: 23-25).

وتابع دي ميستورا قائلا «ما من شك في أن كركوك هي منطقة حيوية بالنسبة للعـراق والمنطقة. كما أصبحت رمزا لما يمكن أن يكون مصالحة وطنية أو صراعاً كبيـراً محـتملاً ربما يشهد تدخلاً إقليمياً». وتخشى تركيا من أن يبسط الأكـراد سـيطرتهم علـى كركـوك ويحولونها إلى عاصمة لدولة جديدة، الأمر الذي قد يؤجج من جديد النزعة الإنفصالية لـدى الأقلية الكردية التركية الكبيرة التي تعيش في أراضيها، ورفض دي ميستورا الإجابـة عـن سؤال بشأن ما إذا كان التكوين العرقي لكركوك يتغير، لكنه قال إن الأمـم المتحـدة تحـاول الحصول على صورة دقيقة بشأن سكان المدينة. وعرضت الحكومة العراقية تعويضات على العائلات العربية مقابل العودة إلى بلداتها الأصلية. لكن العرب والتركمان يتهمـون الأكـراد بمحاولة طردهم من المدينة.(الشرق الأوسط،2008 :1)

إن حال مدينة كركوك ومن خلال ما سبق كانت قد تعرضت إلى حالتين الأولى حالة من التفريغ السكاني الكردي، والثانية حالة إعادة الأكراد إلى المدينة، وهذا في حد ذاته مؤشر

إلى أن المدينة ذات أهمية كبيرة من الناحية الإستراتيجية والإقتصادية الأمر الذي قالوا عنها: أنها أهم القضايا التي تشغل الأكراد والحكومة المركزية في بغداد.

المطلب الثاني:

إقليم الموصل الكردي

إن السنة الإدارية في أي دولة في العالم، تلجأ من أجل تصريف شأن مناطقها، إلى تقسيم الدولة إلى عدة أقاليم، وتعمل على تزويد كل إقليم بما يسمى بالإداريين يقومون على تصريف شأن ذلك الإقليم، والدولة العراقية شأنها شأن بقية الدول، فكان إقليم الموصل الذي ترتبط به عدة نواحي تنتشر عليها الكثير من القرى والبلدات، ويزخر بحياة طابعها المميز الكُرد والحياة الكردية، وفي هذا المطلب سنعمل على تحقيق أهدافه بفقرتين رئيسيتين هما:-

أولاً: الموصل قبل إحتلال العراق.

ثانياً: الموصل بعد إحتلال العراق.

أولاً: الموصل قبل إحتلال العراق: حينما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، كانت ولاية الموصل المشكلة الأكثر خطورة والعالقة بين الدولة العثمانية والحكومة البريطانية المنتدبة على العراق، ولا تزال تركيا تنظر إلى المنطقة كجزء من ممتلكاتها وامتداداً جغرافياً وتاريخياً لها، وبعد تشكيل الدولة العراقية سنة 1921 وفي ظل مصالح الحكومة البريطانية في المنطقة، ألحقت ولاية الموصل بهذه الدولة، وتم تقسيمها وفقاً للتشكيلات الإدارية الجديدة إلى ألوية: أربيل، السليمانية، كركوك، ولواء الموصل، وكان هذا الأخير يضم يومها أقضية الموصل، سنجار، دهوك، زاخو، العمادية وعقرة.

وأما سكان مدينة الموصل فكانت أغلبيتهم كردية حتى الوقت الحاضر، إلا أن سياسة التعريب التي نفذتها الحكومات العراقية المتعاقبة على امتداد القرن الماضي، أدت إلى تغيير

شامل في التكوين القومي لسكانها لصالح الأقلية العربية، ومن أبرز مشاريع التوطين العربي في المنطقة مشروع الجزيرة غرب مدينة الموصل الذي بات يمثل جسراً لتعريب مدينة الموصل نفسها فضلاً عن منطقة الجزيرة(محمد،2011، 15).

إن المصادر التاريخية تشير إلى أن أهالي الموصل كانوا كرداً ويتكلمون الكُردية، كما يعرفون أيضاً العربية والتركية والفارسية، وأن جل أهل الموصل في المائة الرابعة للهجرة العاشر الميلادي كانوا من الكُرد، وأن الموصل كانت العاصمة الصيفية للجزيرة وقاعدة كردستان الوسطى، وأضاف أن منطقة الجزيرة كانت مجمعاً للكرد والجبلين والبدو والعرب، إلا أن السيطرة كانت للكرد كما كانت تجارة المنتوجات الرعوية بيد التجار الكُرد المتوطنين فيها(محمد، 2011: 18).

وتحتل مدينة الموصل المقام الثالث بعد بغداد والبصرة، من حيث كثافة سكانها البالغ حوالي مليوني نسمة، وهي تقع على جانبي نهر دجلة الذي يخترقها، وكان الشطر الغربي هو المدينة الأصلية، أما حي النبي يونس(تل التوبة) فكانت تعتبر ضاحيتها الشرقية، حيث كان نهر دجلة يفصلها عن الموصل حتى خمسينات القرن العشرين، وكانت نفوس الموصل آنذاك(179646) حسب إحصاء 1957 إلا أن الفراغ المذكور أصبح تدريجياً يزول بتشييد الدور السكنية عليه، إلى أن ملأت الدور ذات الفراغ إلى ضفة دجلة في ستينيات القرن العشرين، وكانت محلة النبي يونس عليه الصلاة والسلام تدخل ضمن موقع وسور مدينة نينوى الآشورية، ثم أنشئ حي منفصل في شمالها باسم مدينة الزهور وازدادت عمارتها، أما الآن فإن القسم الشرقي أصبح مدينة كبيرة وابتلعت قرى كردية غير قليلة (البوتاني، 2003: 11).

كان يسكنها قبل الفتح الإسلامي مسيحيون ومجوس ويهود وفي بعض المصادر كان (اليزيديين)أيضاً، وذلك في المصادر الكنيسية والعربية، أما بالنسبة لاسم (الفرس) فإن العديد من المؤرخين القدماء لم يفرقوا بين الأكراد والفرس، فذكروا الأكراد تحت اسم الفرس أو أي اسم أعجمي، لا يستبعد أن يكون المقصود بالمجوس وبالفرس الأكراد أو الأكراد والفرس معاً. وبعد الفتح الإسلامي سكن في الموصل عدد من القبائل العربية من عرب الحجاز وعرب اليمن بصورة عامة، فمنها ما رافقت جيوش الفتح، ومنها ما جاء للتجارة فسكنت فيها قبيلة الأزاداليمة وقبيلة خزرج وتميم وثقيف وأياد والنمر وتغلب وقضاعة وشيبان وكنده وطي وهمدان وعبد قيس وغيرها(محمد، 2011 :20).

أن في مدينة الموصل ثمان آلاف مسيحي، ونحو ألف يهودي، وخمسة وعشرين ألف مسلم من العرب، وخمسة عشر إلى ستة عشر ألف كردي، فالمدينة كانت مكتظة بالسكان وتضم أصنافاً من مختلف الأديان، ولكن معظم السكان من العرب والكُرد (البوتاني، 2003، 16)، ومن الناحية الإدارية شهد قضاء مخمور إستقراراً كاملاً طوال أكثر من ثلاثين عاماً بعد إنشائه، لكنه ابتداء من عام 1957 استحدثت فيه وحدة إدارية باسم ناحية قراج وأعيد تشكيله أكثر من مرة لأسباب مختلفة(محمد،2003 :7).

وقد كانت الموصل العاصمة الطبيعية للجزيرة وقاعدة كردستان الوسطى، ففي أثناء مشكلة الموصل تجادلت تركيا وبريطانيا جدالاً عنيفاً حول سكان مدينة الموصل، فادعت تركيا أن غالبية سكانها أتراك ويليهم الأكراد والذين يتكلمون العربية إنما هم من أصل تركي تعلموا العربية ولم يعتبر سكان الموصل أنفسهم عرباً في يوم من الأيام، يحتل سكان مدينة الموصل قسم كبير من الأكراد، يبلغون ثلث سكانها بشطريها الغربي والشرقي معا. أما القسم الشرقي الواقع في شرقي دجلة، فيرى الكثيرون أن أكثرية السكان من الأكراد في الوقت الحاضر، مع

أن الحكومة العراقية منذ سنة 1966 وضعت خطة لإجلاء الأكراد من مدينة الموصل، وكان لعبد العزيز العقيلي الموصلي الذي كان وزيراً للدفاع ضابطاً شوفينياً لـه دور في تشجيع الحكومة بخصوص ضرورة التقليل من نفوس الأكراد في الموصل، فأجلت الحكومة العراقية من السنة المذكورة كثيراً من الأسر الكُردية في الموصل، ففاجئت كثيراً من الأكراد من كركوك ومدن أخرى كردية، وقد إحتجت الجهات السياسية الكُردية مراراً ضد ما تقوم به الحكومة من إجلاء الأكراد من الموصل(يوسف،2005 :163).

وفي عهد نظام الرئيس السابق صدام حسين رسمت خطة أكثر دقة في عنصريتها ضد الأكراد في الموصل، وأكثر شدة حتى وصل الأمر على عدم السماح للأكراد رسمياً من حق التملك داخل المدينة من شراء دار أو دكان أو سيارة أجرة يعمل بها، وإذا أراد احد الأكراد أن يفتح له مخبزاً كان عليه أن يجعل واحداً من العرب شريكاً له، وأن تكون الإجازة الرسمية بفتحه باسم ذلك الشخص العرب، كما شهدت التركيبة السكانية في ظل حكم حزب البعث تغييراً شديداً وجذرياً، حيث أن إقليم الموصل صاحب الكثافة السكانية الكردية تعرض إلى خطط وبرامج قوامها بعثرت هذه التركيبة السكانية، وذلك بعملية ترحيل الكثير من العائلات الكردية من الإقليم إلى خارجه، بالإضافة إلى إيفاد جاليات وإعداد غفيرة من العرب ومن الأصول الأخرى إلى هذا الإقليم، وكانت الحكومة المركزية ترمي إلى تحقيق عدة أهداف وهذه الأهداف هي(محمد، 2003: 25):

– خشية الحكومة المركزية من تنامي نزعة الإستقلال، وبالتالي يقع ذلك عبئ على الحكومة المركزية.

– خشية الحكومة المركزية من فلتان المناطق الكردية بيد الكرد، وهذا يؤدي إلى ضرب بعرض الحائط بكل الإجراءات والقرارات التي تصدر من المركز.

إن هذه الأهداف التي سعت الحكومة المركزية من وراءها بعثرت الكثافة السكانية الكردية، حتى تتحول الموصل إلى بؤرة تجمع للأكراد، وعدم التساهل في هذا الصدد لأي سبب من الأسباب، وأن تطبق في الموصل ما طبق في محافظة ديالي وكركوك، وقد وجه هذا الأمر الرئاسي إلى وزارة الداخلية وأجهزة الأمن والمخابرات والإستخبارات العسكرية لتنفيذه، كما أمر الرئيس القائد صدام أن لا تتحول الموصل إلى بؤرة تجمع من الأكراد، وأن لا يجري التساهل في هذا تحت أي ذريعة وتحت ضغط أي سبب، وأن تتعامل مع الموصل طبقاً لهذا الإعتبار كما نتعامل مع ديالي والتأميم، وان تتصرف كل الجهات المعنية طبقاً لهذا الأمر (يوسف،2005 :165).

وعلى الرغم من الإجراءات التي قامت بها الحكومة المركزية إلا أن التواصل بقي حبله ممدود بين الأكراد، لكون عاطفة الجنس واللغة والمصير المشترك كانت توقظ مشاعر الأكراد حيثما وجدوا وأينما حلوا، لذا كانت إجراءات البعثرة التي قامت بها الحكومة إجراءات أعطت أوكلها وقتياً، ولكنها في المنظور البعيد بقيت حية عنوانها التواصل، وأينما كان الكرد منهم يشكلون جنس كبقية الأجناس لهم حقوقهم كبقية شعوب العالم.

ولقد كانت الموصل في شتى العهود مرتبطة مباشرة بكردستان إقتصاديا أكثر من إرتباطها بالأراضي العربية في العراق، وكانت سوقاً للموارد والمنتوجات العائدة للمناطق الكُردية الواقعة في شمالها وهي، منطقة عين سفني وعقره ودهوك وزاخو والعمادية، وكذلك منطقة سنجار فضلاً عن المنتوجات الكُردية التي كانت تصل إلى الموصل عن طريق شرقي نهر دجلة التجاري البري، وذلك قبل قيام الدولة العراقية الحديثة، كما أن حوالي 90% من منتوجاتها الصناعية وبضائعها كانت تسوق في المناطق الكُردية، ولهذا السبب الاقتصادي كانت الحكومة العراقية والطبقة البرجوازية في الموصل تعارضان تشكيل محافظة دهوك مدة

طويلة إلى أن شكلت سنة 1996، وأن مدينة الموصل بسبب هذا الإرتباط الإقتصادي والجغرافي والسكاني أيضاً ستفقد أهميتها، إذا ما فصلت عن كردستان، ولسبب هذا الإرتباط القوي مع كون قسم غير قليل من سكانها كانوا من الأكراد، اعتبرها عدد من المؤرخين الحالين من مدن كردستان، فقد زارها الرحالة البريطاني في القرن السادس عشر وقال:ودخلنا مدينة الموصل بعد أن عبرنا فوق جسر من القوارب حيث تقع الموصل في بلاد الكُرد (يوسف،2005: 162-163).

ثانياً: الموصل بعد إحتلال العراق: بعد سقوط النظام السابق، ودخول الجيش الأمريكي إلى العراق، إنهارت كل المؤسسات الحكومية بما فيها الإدارات والمؤسسات الأمنية، فكان القائد الأمريكي في الموصل (ديفد باتريوس) وهو من بحث تشكيل الإدارة من جديد في المحافظة، حيث أن الموصل هي أول محافظة تم تشكيل الإدارة المحلية فيها، وكانت الإدارة غير منتخبة من المواطنين وإنما تم جمعها من عدد من العشائر والقوميات والأديان المختلفة، وفي الوقت نفسه درس الأمريكان واقع المدينة الديموغرافي وتبين أن العرب يشكلون الأغلبية، ويليهم الكرد ثم المكونات الأخرى، وتم اتخاذ القرار في تشكيل إدارة المحافظة وكان لابد من وجود حقوق للكرد في المحافظة، وبعد المشاورات تقرر أن يكون المحافظ من الإخوة العرب ونائب المحافظ من القومية الكردية، ومعاونين للمحافظ احدهما من المسيحيين والآخر من التركمان، على هذا النحو تم تشكيل إدارة المحافظة في الموصل(كوران،2010: 1).

وتأسياً لما سبق كشفت نتائج إحصاء السكان في العراق عن إنخفاض مستمر لحجم ونسب السكان من الكرد في محافظة نينوى مقابل إرتفاع في نسب السكان العرب ورغم ذلك، فإن إنهيار النظام عام2003 ، وفي ضوء انتخابات العراق سنة 2005 للبرلمان العراقي

وانتخابات مجالس المحافظات لسنة 2009، كشفت عمق جذور التواجد الكردي في المحافظة، وفشل سياسة التعريب آنفة الذكر، وأظهرت أنهم لا يزالون يمثلون نسباً عالية في المناطق الممتدة من سنجار إلى مخمور(محمد،2001 :18).

وقد تطورت الأوضاع إيجابيا في المنطقة بعد إحتلال العراق وشهدت تطوراً اقتصادياً مع تحسن رواتب الموظفين من جهة، وتوجه مئات العائلات الكردية إليها بهدف العمل والإستقرار، كما توجه إليها عشرات التجار الكرد الذين جاؤوا إليها بحثاً عن فرص استثمارية، مما أعطى للمدينة فرصة جديدة للنهوض بقوة بعد فترة الحصار الطويلة. واستقبلت جامعات المدينة الآلاف الطلاب الأكراد، وتوسعت الكليات الأهلية، كما أن الآلاف من العائلات الكردية في مدن الإقليم عادت للاعتماد على أسواقها في توفير احتياجاتهم الأساسية، لكن كل ذلك انهار مع بروز قوة الجماعات المسلحة وبشكل خاص الدينية المتطرفة منها، إضافة إلى ظهور عصابات الجريمة المنظمة، وهو ما انعكس سلبا على أوضاع المدينة التي لم تكن محور صراع بين الكرد والعرب مع إعتراف الأحزاب الكردية بهوية المدينة العربية– أو بين السنة والشيعة، كونها ذات غالبية عربية سنية واضحة. إن ما حدث ويحدث من أعمال عنف تستهدف الأكراد والأقليات الأخرى هو نتاج لعدة عوامل متداخلة منها ما يتعلق بسوء فهم بعض الفئات في المدينة للواقع الجديد أو نتيجة أخطاء من بعض الأحزاب الكردية، أو رغبة الانتقام التي تولدت لدى البعض الذين خسروا سلطتهم السابقة أو من جماعات تريد إثارة العنف والفوضى لأهداف خاصة بها (كوران،2010: 23).

أما إقليم الموصل عانى الكثير بسبب السياسات التي قامت بها الحكومة المركزية، وبسبب ما جرى من أحداث بعد إحتلال العراق عام 2003. حيث كانت النتائج إشاعة

الفوضى واهتزاز جدار الأمن، وإرتفاع معدلها، مما أدى ذلك إلى جعل إقليم الموصل يعـــاني أكثر من أي وقت مضى من المصاعب التي لم يعرف لها تاريخه مثيل.

المطلب الثالث:

أقليم ديالى الكردي

يمثل هذا المحور أهمية خاصـــة بالنـــسبة للعـــراق، لاســـيما مـــن الناحيـــة الجيوستراتيجية، حيث تقترب الحدود العراقية الإيرانية في محافظة ديالي كثيراً من العاصمة مثلما تتميز بأهميتها الإقتصادية، فهي تقوم على بحيرة من النفط، تتجاوز في امتدادها الحدود العراقية إلى الجانب الإيراني، كما يمر عبر طريق خراسان التاريخي الـــذي يـــصل بغـــداد بطهران. ولعل أبرز ما خلفته عمليات تخطيط الحدود تجزئة الأرض والسكان بحيث فـــصلت العشيرة الواحدة، بل والعائلة الواحدة بين العراق وإيران، ومع ذلك فإنه لم يمنـــع اســـتمرار العلاقات الاجتماعية والإقتصادية بين السكان على طرفي الحدود حتى عهد قريب، وفي ضوء تلك الأهمية وبسبب العلاقات المتوترة بين الدولتين العراقية والإيرانية فقد سعت الحكومـــات العراقية ومنذ بدايات تأسيس الدولة إلى إعادة التكوين الديمغرافي لسكان المنطقـــة، بـــدعوى تحقيق الأمن القومي للبلاد، ومن مؤشرات ذلك تشريع قانون الجنسية لـــسنة 1925، والـــذي بموجبه صنف المجتمع العراقي إلى تبعية عثمانية وأخرى إيرانية. وأخذت الحكومة بـــسياسة التهجير والترحيل التي شملت كافة الوحدات الإدارية في أقضية كفـــري، خـــانقين ومنـــدلي

ولاسيما بعد سنة 1975، وتوطين العشائر والأسر العربية، حيث شـــهدت أقــضية كفــري، خانقين، ومندلي عمليات توطين للعشائر العربية لاسيما في ظل مشاريع الري التـــي أقامتهـــا السلطات العراقية لهم مثل: مشروع ري صدام، ري مندلي، بالإضافة إلـــى عمليـــات نقـــل المواطنين والعمال العرب وأفراد الشرطة والأمن والقوات المسلحة فيها الأمر الذي نتج عنه

انخفاض مستمر للسكان الكُرد ولبيان ذلك سنتناول في هذا المطلب في الفقرتين التاليتين:

أولاً: ديالي قبل إحتلال العراق.

ثانياً: ديالي بعد إحتلال العراق.

أولاً: ديالي قبل إحتلال العراق: تميزت محافظة ديالي بموقعها الجغرافي المجاور للحدود العراقية الإيرانية من جهة والتنوع القومي لسكانها من ثانية بأهمية إستراتيجية في خطط وبرامج المسؤولين العراقي، ففي العهد العثماني فقد كانت سنجار من عهد السلطان سليم وبعد معركة جالدرين سنة 1514 حتى مدة من القرن التاسع عشر سنجقاً تابعاً لولاية ديابكر، وكان سليم جمع المناطق الكُردية التي سيطر عليها بتعاون مع الأمراء الأكراد، والعالم الكُردي إدريس البدليسي في ولاية ديابكر ولم يسيطر على كردستان الجنوبية ما عدا سنجار التي ألحقت حسب تنظيماته بولاية ديابكر وفي سنة 1806، حيث كانت تابعة لولاية ديابكر، وفي سنة 1870 ألحقت سنجار بلواء الموصل المرتبط بولاية بغداد. أما نفوسها فكانت في سنة 1907 (25000) نسمة إذ قُدر معدل أفراد الأسرة بخمسة أفراد، حيث جاء في التقويم العثماني لولاية الموصل للسنة المذكورة أن مدينة سنجار كانت تضم(500) دار وأربعة خانات وحمام واحد ومقهى واحدة ومسجدين ومدرسة إبتدائية واحدة (البوتاني، 2001: 187). وضع النظام العراقي في باكورة تشريعاته قانون الجنسية العراقية، صنف بموجبه المواطنون العراقيون إلى ذوي تبعية عثمانية وأخرى إيرانية وبينما إستطاع الصنف الأول من إكتساب الجنسية بشكل طبيعي تم حجبها عن الصنف الثاني الأمر الذي إتخذته السلطات المسؤولة

ذريعة لحملات تسفير مستمرة للكرد في محافظة ديالى. واستمرت مثل هذه الحمـــلات طيلـــة القرن الماضي، لكنها كانت أكثر شمولية في عقدي السبعينات والثمانينات. وقد تمت مصادرة ممتلكات المرحلين وتوزيعها على العشائر والأسر العربية. ففي قرار لمجلس قيـــادة الثـــورة المرقم 1469 في 3\تشرين الثاني عام 1981 تضمن تشكيل لجان لبيع دور المـــرحلين فـــي قضاء خانقين(محمد،2006 :190).

ولعل أبرز ما خلفته عمليات تخطيط الحدود تجزئة الأرض والسكان بحيث فـــصلت العشيرة الواحدة، بل والعائلة الواحدة بين العراق وإيران ومع ذلك فإنه لـــم يمنـــع اســـتمرار العلاقات الإجتماعية والإقتصادية بين السكان على طرفي الحدود حتى عهد قريب، وفي ضوء تلك الأهمية وبسبب العلاقات المتوترة بين الدولتين العراقية والإيرانية فقد سعت الحكومـــات العراقية ومنذ بدايات تأسيس الدولة إلى إعادة التكوين الديمغرافي لـــسكان المنطقـــة بـــدعوى تحقيق الأمن القومي للبلاد ومن مؤشرات ذلك؛ تشريع قانون الجنسية لـــسنة 1925 والـــذي بموجبه صنف المجتمع العراقي إلى تبعية عثمانية وأخرى إيرانية. حملات التهجير والترحيل التي شملت كافة الوحدات الإدارية في أقضية كفري، خانقين ومندلي ولاسيما بعد سنة 1975. وتوطين العشائر والأسر العربية حيث شهدت أقضية كفري، خانقين، ومندلي عمليات توطين للعشائر العربية لاسيما في ظل المشاريع الإروائية التي أقامتها السلطات العراقية لهـــم مثـــل مشروع ري صدام، ري مندلي. بالإضافة إلى عمليات نقل المواطنين والعمال العرب وأفراد الشرطة والأمن والقوات المسلحة فيها الأمر الذي نـــتج عنـــه إنخفـــاض مـــستمر للـــسكان الكُرد(محمد،2011 :74-77).

وتقسم المناطق الشمالية التابعة للإدارة ديالي إلى خانقين حيث تتميز المنطقة الممتدة بين خانقين –بدرة بموقع استراتيجي غاية في الأهمية، سواء على مستوى الجوار الجغرافي مـــع

جمهورية إيران، أو على مستوى السوق العسكري ناهيك عن أهميتها الإقتصادية. فمن حيث الجوار الجغرافي فإن المنطقة المذكورة تحاد إيران بشكل تقترب فيه الحدود كثيراً من العاصمة العراقية (بغداد)، فيما تشرف إيران من مرتفعاتها الحدودية هذه على السهل الممتد باتجاه العاصمة فتجعلها من حيث السوق العسكري في أخطر حالاتها، لاسيما في الظروف التي تتسم بالتوترات والتجاوزات بين البلدين، فلا غرابة أن تبدأ شرارة الحرب العراقية الإيرانية من هذه المنطقة.

ومن جانب أخر فإن الموقع الجغرافي هذا أكسب الإيرانيين سيطرتهم على منابع الموارد المائية، التي يعتمد عليها سكان أقضية خانقين ومندلي وبدرة، الأمر الذي جعلهم يعانون من شحها في ظل إستثمار الإيرانيين لها بشكل واسع النطاق، وقد كان لذلك دور كبير في هجرة هؤلاء السكان إلى المدن المجاورة.

تعد المنطقة أيضاً ذات أهمية نفطية حيث تقوم على حوض نفطي كبير يتجاوز الحدود بين العراق وإيران، وتمتد في العراق بين منطقتي (جيا سروخ شمال مدينة خانقين إلى النفطخانة) وكان سكان المنطقة يستفيدون من هذا النفط ويتاجرون به قبل قيام الدولة العراقية. بالإضافة إلى ذلك كله أهميتها الاثنوغرافية حيث تضم إلى جانب الكُرد الذين كانوا يمثلون أغلبية السكان، التركمان والعرب وبالتالي تعد المنطقة جسراً للتواصل بين الأكثرية الكُردية في الشرق والشمال، والأكثرية العربية في الجنوب والغرب إلى جانب التركمان الذين يتركزون في المدن والقصبات(محمد،2011: 23-25).

ومن المناطق الشمالية التابعة لإدارة ديالى بعد حرب الخليج الثاني مندلي وتقع في سفح جبل حمرين على الحدود العراقية الإيرانية من مسافة (7كم) غرباً، وهي مركز قضاء تابع لمحافظة ديالي التي مركزها بعقوبة، وتبعد شرقاً عن بعقوبة بمسافة (95) ولقضائها

ناحيتان: ناحية قزانية والناحية الثانية بلدروز التي مركزها بلدة (بلدروز) على طريق مندلي- بعقوبة، وتقع كذلك مدينة مندلي على نهر(كنكير) الذي يأتي من منطقة نهاوند ويجـري فـي وادي حران داخل الأراضي الإيرانية ويخترق جبل حمرين، ولها بساتين كثيرة فيها نخيل وبرتقال ورمان وغيرها، ولكن هذه الأنواع الثلاثة من الفواكه تمتاز بها مدينة مندلي جـودة وطعماً على كافة المناطق العربية والكُردية في العراق، ويعزو خبراء الزراعة والجيولوجيا سبب ذلك إلى كثرة المواد الجيرية في تربتها التي أتى بها نهر كنكير، وبالقرب منها أي فـي جنوبها الغربي واحة جميلة تتدفق المياه من الأرض المنبسطة تسمى (نقيب)، وتعد مندلي من البلدان الكُردية وكان سكانها يتكلمون الكُردية فقط، وذلك قبل أن تزحف القبائل العربية مـن الغرب والجنوب الغربي، وورد في قاموس الأعلام التركي (1891)، أن الكُرد يمثلون نصف سكان مدينة مندلي وكانت المدينة تضم ثلاث أحياء، أحدها كردى بأكمله والثـاني تـسكنه الكاكائية وهي طائفة كردية ويتكلمون الكُردية وقليل من الفارسية. كما أن سـكان مندلي يتخاطبون بالكُردية وآخرون بالفارسية أو التركية، وقد يتفاهمون باللغة العربية ولكن برطانة شديدة (باقر،1989: 417)، كما أن 70% من سكان المدينـة يتكلمـون الكُرديـة بلهجاتها اللورية، والكلهورية، والكورانية، فيما يتحدث الآخرون بالعربية والتركية، بيـد أن حمـلات التسفير والترحيل التي طالت المنطقة ولاسيما أثناء تصاعد الأزمات مع الدولة الإيرانيـة، أو بينها وبين الحركة الكُردية في كردستان، أدت إلى تغير شامل في التكوين القـومي للـسكان لصالح العرب. إلى جانب ذلك فإن تصاعد أزمات المياه بين العراق وإيران تسببت في هجرة الآلاف من سكان مدينة مندلي والقرى المحيطة بهـا، دون أن تقـوم الدولـة بوضـع حـل لمشكلاتهم، بعد أن يبست بساتينهم ومزارعهم، وهلكت حيواناتهم، مما كان لـه الأثـر فـي انخفاض حجم سكان المنطقة.

ومع أن تقرير الأمم المتحدة أشار إلى معاناة سكان ناحية مندلي نتيجة سياسة التمييز القومي، سواء من خلال مصادرة ممتلكاتهم أو إنتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان أو عبر هدم القرى الكُردية وتهجير أهلها بهدف إقامة حزام أمني على طول الحدود العراقية الإيرانية، إلا أن التقرير أهمل معانات السكان جراء أزمات المياه، وما عكسته من أثار على اتجاه حجم السكان خلال النصف الأول من القرن الماضي، في ضوء ما سبق أخذت نسب الكُرد في ناحية مندلي تميل إلى الانخفاض لصالح السكان العرب الذين أخذت الحكومات العراقية تشجعهم على الاستقرار فيها من خلال توزيع الأراضي عليهم، وإقامة المشاريع لهم، ومن أهمها مشروع ري مندلي وبناء القرى والمجمعات السكنية(محمد،50:2011).

وفيما يتعلق بالمناطق الجنوبية التابعة لإدارة ديالي فكانت تضم كل من قزانية ويتألف سكان قزانية من التركمان والأكراد وجاء اسمها من اسم فرع قزانلو من عشيرة بجلان الكُردية الذي يقيم فيها وكانت قزانية مركز سنجاغ منطقة مندلي في القرن السادس عشر حتى القرن السابع عشر(يوسفن 2005: 234)، ومن المناطق الجنوبية أيضاً منطقة بدرة ولهذه المنطقة تاريخ بعيد فقد كانت فيها دولة مستقلة عرفت بدولة (دير– تلول العقر) بقرب مدينة بدرة، تقع مدينة بدرة في السفوح الغربية لجبال بشتكوه بقرب الحدود العراقية الإيرانية بمسافة (32كم) وهي مركز قضاء تابع لمحافظة واسط(كوت). للقضاء ناحيتان هما: حصان وزرباطية وكان يسكنها من الأكراد اللور، وفيما يتعلق بمدى قوة الروابط القومية والإجتماعية لدى سكان أقضية بدره، ومندلي، حيث كانوا يرسلون أطفالهم إلى الجبال ليشبوا ويتعودوا على الحياة الجبلية الكُردية ويصبحوا رجالاً أشداء. وعلى الرغم من تجزئة كردستان حتى تجزئة العشيرة الكُردية الواحدة أحياناً بين دولتين أو ثلاث دول حيث جزأتها خطوط الحدود الجائرة فإن الشعور

القومي وشعور القرابة والروابط الإجتماعية والإقتصادية المحلية بـين الأكـراد لـم تتجـزأ (يوسف،2005 :23).

يسكن مدينة بدرة ألفا بيت من الأكراد لهجتهم كهلرية، إن سكان مدينة بدرة كانوا مـن الأكراد إلا أسر عربية قليلة، لذلك شردت الحكومة سكانها لغرض تعريبها، كما أن القرى التي في أطرافها كانت أكثريتها الكُردية لذلك أجلت سكان قرية (ورمزيار) الواقعـة فـي شـرقي زرباطية، وكانت تقيم فيها حوالي(400) أسرة، وهدمت القرية بكاملها قبل الحرب العراقيـة الإيرانية وكذلك قرية(خشم). في سنة 1979 أجلت الحكومة أربعين أسرة من زرباطية إلـى مهران في إيران ثم العراقيين ولكنها قتلت منها ستة أشخاص بارزين منهم كستار أسد وهادي ساجي وذلك في الحرب، ولكنه حتى سنة 1993 اتخذها أرضاً محظورة محرمة ولم يـسمح لسكان المشردين بالعودة إليها، إلا لأنهم كانوا أكراداً من عشائر ملك شـاهي وخـه تـاوى وشوان، ولم تكن مدينة زرباطية سوى أسرة عربية واحدة هي أسرة (حاجي حسن سني)، وقد قدمت من حي الفضل ببغداد، حتى أن الحكومة غيرت أسامي المخافر الحدودية الكُردية إلـى أسماء عربية إسم مخفر (زالي ئاب) إلى (دراجي).

ثانياً: إقليم ديالى بعد إحتلال العراق: وفي ظل انتفاضة الشعب الكردي سنة 1991، تم تحرير أجزاء واسعة من إقليم كردستان العراق، لكن أجزاء واسعة أخرى بقيت تعاني من الظلم، والتشرد والحرمان، في ظل استمرار حمـلات التـسفير والتهجيـر وزرع المنـاطق بالمستوطنين العرب حتى إحتلال العراق 2003. وتنفس سكان المنطقة الصعداء وهم يأملون الحرية والعدالة والمساواة. ويبدو أن مجريات الأحداث التالية، خيبت آمالهم واسـتقر الأمـر على إعتبار منطقة ديالي ضمن المناطق المتنازع عليها، وهذا ما تضمنه المادة (140) مـن دستور العراق لها، ولكن عدم قناعة الأطراف المعينة بتنفيذ تلك المادة فـي وقتهـا وضـمن

المراحل التي تم تحديدها، حال دون الوصول إلى تسوية لمشكلة سكان ديالي (محمد،2011: 25).

لقد كانت المادة 24 في قانون انتخاب مجالس المحافظات، بمثابة جرس إنذار لأولئك الذين لا زالوا يتعاملون مع الحكام الجدد للعراق "بحسن النية" وأن الوقت قد حان لإعادة حساباتهم مع الأطراف الأخرى. وأن يستوعبوا دروس عدم تنفيذ المادة(140) في حينها. لأن عدم التنفيذ هذا لم يأت بسبب الإرهاب وعدم الإستقرار، بقدر ما هو عدم قناعة تلك الأطراف بأحقية الشعب الكردي في حقوقه القومية المشروعة، ومنها حق سكان المناطق المتنازع عليها بتقرير مصيرهم، وأن من حق الحكومة العراقية أن تفرض الأمن وتحرك قواتها، في أي موقع ومكان من العراق، ولكن من حق القيادة في إقليم كردستان العراق ووفقاً للدستور أن يتم معها المشاورة والتنسيق. تماما مثلما حصل في عدد قليل من محافظات العراق، حينما وزعت فصائل "البيشمركة" على المحافظات نينوى، صلاح الدين، كركوك، الأنبار، ديالي، وحتى بغداد، للمساهمة في حفظ الأمن والاستقرار وقطع دابر الإرهاب وقدموا الكثير من الشهداء في هذا الطريق.

أن الشعب الكردي في كل المناطق التي يتنازع عليها يرفض سياسة الأمر الواقع، ويدعو إلى إستمرار عمليات التطبيع التي جاءت بها المادة (140)، وإحترام إرادة السكان والعمل بالتنسيق والتشاور مع قيادات إقليم كردستان العراق لقطع دابر، الحاقدين، والتوجه نحو إعادة وبناء وإعمار هذه المناطق، وتعويضهم الحرمان والتشرد التي عاشوها وفي ذلك خدمة لإستقرار العراق ووحدته(محمد،2011: 26).

إن الإحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، أدى ذلك إلى عدة نتائج أهمها: أن منطقة ديالي أخذت توجهاً جديداً في عمليات الإعمار، وعادت كثير من العائلات الكردية التي

هجرت المكان، والتأمت الأسر من جديد، إلا أن الإحتلال الأمريكي لم يعط أهل ديـالي كـل الحرية بل كانت الولايات المتحدة قد فرضت القيود على أهالي ديـالي بمـا يـتلائم وتنفيـذ مخططهم الإحتلالي، لكن المحتلين العراقيين قدموا لأهل ديالي وغيرهم من الكـرد الكثيـر، وذلك من أجل خطب ودّهم ليحققوا أهدافهم.

الفصل الرابع:

الحلول والمناطق المتنازع عليها

تتاسب الفدرالية العراق لكونه يقوم على التعدد، ولا تقوم على تقسيمه أو تجزئته بـل تؤدي إلى تقويته وتعزيز هيبته ومكانته في محيطه الإقليمي والدولي. وإنطلاقاً من ذلك ومـن الحرص على مستقبل العراق وضرورة بقاءه موحداً مع تأمين تعايش كافة مكوناته الأثينيـة (القومية) والدينية واللغوية والمذهبية بتكامل وسلام فقد قدمت مطالبات عديدة مـن أطـراف مهمة في ضرورة إقامة النظام الفدرالي في العراق. بعد سقوط النظام السابق للعراق، صـدر قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية عام 2004، وقد نصت المادة الأولى على ضرورة تبني النظام الفدرالي في العراق دستورياً.

حيث جاء هذا النظام بديلاً عن نظام المركزية الإدارية، وعلى الرغم من فعالية هـذا النظام في تمكين السكان المحليين من القيام بأعمالهم إلا أنه نظام بدا قاصراً فجاء بديلاً عنـه نظام اللامركزية، وعلى الرغم من فاعليته أكثر من نظام المركزية إلا أنه لم يعد كافيـاً فـي إشباع خصوصيات المكونات المختلفة في الدولة التي يتكون منها أطياف الـسكان ومكوناتـه المختلفة أثنية كانت أو دينية أو لغوية أو مذهبية أو ثقافية فكان لابد من النظام بـديل فكـان النظام الفدرالي هو ذاك ، لقد مرت الفدرالية كشكل من أشكال الأنظمة الإتحادية بمخاضـات عديدة عبر التاريخ قبل أن تصل إلى المرحلة المعاصرة، وبناءً لمتطلبات هذا الفـصل فإننـا سنتناوله في المبحثين التاليين:

المبحث الأول: الفدرلة والمناطق المتنازع عليها.

المبحث الثاني: والصراع والمناطق المتنازع عليها

المبحث الأول:

الفدرلة والمناطق المتنازع عليها

مع مطلع القرن الماضي تنامي الوعي القومي، وبرزت رغبة القوميات في التعبيـر عن هويتها وخصوصيتها والشعور بحاجتها إلى إدارة أمورها بنفسها، وعليه ظهر تحول في أنماط الحكم السائدة، من عالم تغلب عليه نظم الدولة القومية الواحدة بإدارة مركزيـة واحـدة تهيمن على مختلف شؤون الدولة في أدق وأصغر وحداتها، إلى عالم يتجه نحو النظم الإتحادية للدولة، أي إلى نظام يجمع القوميات والشعوب المختلفة (طوعياً) داخل إطار دولة واحدة، وهو ما يسمى بنظام إدارة الأقاليم، والذي يضمن العيش المشترك لمختلـف القوميـات والأديـان والمذاهب والأطياف، ضمن دولة واحدة، تديرها المؤسسات الدستورية، وفيما يتعلق بـالعراق

فإن الخوض في التنظيم الدستوري للعراق الحديث قد يمر بادئ الأمر بحالة من التردد، لأنه يواجه مهمة صعبة بسبب ما ينطوي عليه هذا التنظيم من تعقيد شديد، ولما تشوبه من مواطن خلل عديدة وجوانب نقص خطيرة، وإن تلك السلبيات هي التي كانت السبب الأهم في تعثر هذا البلد وحرمانه من الإستقرار والرخاء والتقدم، بل وقوعه فريسة للمشاكل الداخلية منها والخارجية، إن المشكلة الرئيسية في إدارة دولة العراق هي، كيف يمكن إدارة المناطق المتنازع عليها؟. وفي هذا التوجه فإننا سنتناول هذا المبحث في مطلبين رئيسيين هما:

المطلب الأول:الفدرلة كحل مقترح.

المطلب الثاني:الفدرلة والدستور العراقي الجديد.

المطلب الأول:

الفدرلة كحل مقترح

النظام الفدرالي هو نظام سياسي تكون فيه السلطة النهائية مقسمة بين المركز والأطراف. وبخلاف النظام المركزي تنقسم السيادة دستوريا بين منطقتين (ولايتين) أو أكثر، بحيث يستطيع أي من هذه المناطق أن يمارس السلطة لوحده دون تدخل الولايات الأخرى، وبالتالي يترتب على المواطنين أن يقوموا بواجباتهم تجاه سلطتين إثنتين هما الحكومة المركزية والحكومة المحلية التابعة للولاية(مولود،2003 :126).

يتم تقاسم السلطة في النظام الفدرالي بين الولايات التي تؤلفه والحكومة المركزية بشكل يختلف من دولة لأخرى، ويقوم النظام الفدرالي النموذجي على أن الحكومة المركزية

تمتلك السيطرة على مسائل الدفاع والسياسة الخارجية، دون أن يمنع هذا من أن يكون لكل ولاية دورها العالمي الخاص بها، بالإضافة إلى مشاركتها في إتخاذ القرار على مستوى الدولة ككل. وللوقوف على ماهية النظام الفدرالي يمكننا بيان ذلك بما يلي:-

أولاً: ماهية الفدرلة.

ثانياً: خصائص الفدرلة وملائمتها.

أولاً: ماهية الفدرلة: لا شك أن الفدرلة مصطلح يندرج على كل الألسنة من أهل السياسة وخاصة عندما تستدعي الظروف لحل أزمة أو مشكلة بين الدول وحتى بين الأقليات التي يعيش في داخل الدولة الواحدة، هناك مصطلحان يجري تداولهما في هذا المجال وهما الفدرالية Federalism والفدرلة أو الإتحاد الفدرالي Federation (البزاز، 1966: 67) وهما لا ينصرفان إلى نفس المعنى بل إنهما ينطويان على الإختلاف إذ بينهما تنصرف الفدرالية إلى الجانب النفسي والفلسفي والأيديلوجي ويراد بها المذهب أو المبدأ الفدرالي، تتضمن الفدرلة أو الإتحاد الفدرالي Federation، والتنظيم المؤسساتي Institutional ويقصد بها إقامة وإنشاء النظام الفدرالي (King, 1982 :74-77)، يذكر البعض بأن إصطلاح الفدرالية مشتق من الكلمة اللاتينية Foedus ومعناها المعاهدة أو الإتفاق (نصر، 1973: 473). وهناك رأي يذهب إلى أن الفدرالية شكل للترتيب التعاقدي وهي تعني الإتفاق Foedus or Pact واشتقت من الثقة Fids or Trust وتتضمن إتفاق تم قبوله بصورة حرة ومتقابلة (56: 1982، King).

أما عن تعريف الفدرالية فقد قام العديد من فقهاء القانون العام بتعريفها، غير إنه تجدر الإشارة إلى أن هذه التعريفات تراوحت ما بين إعطاء الدول الأعضاء في هذا الإتحاد الأهمية والمنزلة التي تستحقها وما بين إهمال دور وأهمية تلك الدول والنظر إليها كمجرد أقسام أو

وحدات إدارية. وفي هذا المجال نجد بأن الفقيه أوبنهام Oppenheim عرف الدولة الفدرالية بأنها "إتحاد سرمدي لدول مختلفة ذات سيادة والذي يملك أجهزته الخاصة المزودة بالسلطات ليس على فقط الدول الأعضاء بل أيضاً على مواطنيها (Oppenheim, 1955: 175).

أما جيلنيك Jillinek فيعرف الدولة الفدرالية بأنها "هي دولة سيدة تتألف من عدة دول غير سيدة، وتنبثق سلطتها عن الدول التي تتركب منها، والتي تترابط فيما بينها بصورة تجعل منها وحدة سياسية (الرياشي، 1992، 249). كما يعرفها كاره دي مالبرج Carre De Malberg بالقول "الدولة الفدرالية هي بكليتها، دولة واتحاد دول، فمن جهة تتماثل بالدولة الموحدة وبذلك تتميز عن كونفدرالية الدول، ومن جهة ثانية تتألف من دول متعددة مرتبطة فيما بينها برابطة فيدرالية، وبذلك تتميز عن الدول الموحدة (الرياشي، 1992: 254).

ومن خلال ما سبق فإننا والحالة هذه نرى في الفدرالية بأنها: "تنظيم سياسي ودستوري داخلي ومركزي تخضع بموجبه عدة دول أو أقليات إلى حكومة عليا تسمى بالحكومة الإتحادية ويبرز فيها وجهات للحكم الوجه الخارجي حيث يظهر التنظيم كدولة واحدة في مواجهة الدول الأخرى، وأما الوجه الآخر يتسم بتعدد التشاركية في حماية السيادة الداخلية في التنظيم".

ونحن نتحدث عن الفدرالية والشأن العراقي نجد هناك الكثير من المبررات التي تتجه بالقطر العراقي نحو الأخذ بنظام الفدرالية، على اعتباره الثوب اللائق الذي يصلح لاحتواء كل الخلافات الأثنية داخل القطر العراقي، فالتعددية القومية والدينية والطائفية من أهم ما يأتي في مقدمة المبررات التي يجب عندها الأخذ بهذا النظام، فهناك العربي والكردي والتركماني والأشوري والمسلم والمسيحي واليزيدي والصائبي والشيعي والسني. كل هذه الإثنيات والطوائف والمذهبيات تصب في توجه الأخذ بالنظام الفدرالي.

ثانياً- خصائص الفدرلة وملائمتها: ونحن نتحدث عن خصائص ومدى ملائمة الأخذ بها في الشأن الكردي-العراقي فإننا سنتناول ذلك في الفقرتين التاليين:

أ-**خصائص الفدرلة:** للدولة الفدرالية خصائص ومبادئ لا بد من توفرهما في أي نظام فدرالي، وتتجلى هذه الخصائص بصورة عامة في تحديد أو توزيع الاختصاصات، وفي عنصر الإتحاد الذي يستند إليها الدولة الفدرالية، وفي مبدأي الإستقلال الذاتي والمشاركة للأقاليم التي تقوم عليها الدولة الفدرالية، وتتجلى خصائص الفدرلة فيما يلي:-

1. تحديد أو توزيع الإختصاصات في الدولة الفدرالية: يترتب على قيام الدولة الفدرالية أو الإتحاد الفدرالي ظهور نوعين من السلطات، سلطات إتحادية، تتمتع بها دولة الإتحاد أو الدولة الفدرالية، وسلطات أخرى داخلية أو محلية تتمتع بها الولايات أو الأقاليم أعضاء الإتحاد (Rebwcca, 2002: 51). والنتيجة الرئيسية لتقسيم السلطات تتمثل في عدم قدرة أي من الحكومتين(المركز- الأقاليم) على ممارسة نفس القدر من السلطة التي كانت ستمارسها في ظل دولة موحدة غير فدرالية. لذا يحتل موضوع توزيع الإختصاصات بين السلطة الفدرالية والسلطات الإقليمية موضوعاً أساسياً، وأن المبدأ السائد عامة هو أن يوضع تحت سيطرة السلطة الفدرالية المسائل التي تخص المصالح العامة والتي تقضي الضرورة شمولها جميع الأقاليم أو الولايات شمولاً متساوياً، أما الأمور التي تختلف بالنسبة إلى إقليم أو ولاية فإنها تترك للسلطات الإقليمية(ريموند، 1960: 312). وإذا كانت القاعدة أن تكون الأولوية لقوانين وقرارات الدولة الإتحادية، إلا أن ذلك مشروط بأن تكون قوانين وقرارات الدولة الإتحادية الفدرالية في حدود إختصاصاتها الممنوحة لها بموجب الدستور الإتحادي، حيث أن الدستور الإتحادي هو الذي يحدد الاختصاصات التي تتولاها السلطات العامة للاتحاد، وتلك التي تبقى للولايات الأعضاء. وقد تؤثر طريقة تكوين الإتحادات الفدرالية عن بعض من

سيادتها لتأسيس الدولة الفدرالية الجديدة، فعادة ما يكون التركيز منصباً على تعيين مجموعة محدودة من الإختصاصات أو السلطات الفدرالية الخالصة والمتلازمة مع استبقاء الاختصاصات أو السلطات المتبقية(غير محددة في العادة) في يد الوحدات المؤسسية (رونالد،1960: 46). تتجه الدول الإتحادية التي نشأت نتيجة لتفكيك دول موحدة إلى الإبقاء على الكثير من إختصاصات السلطة الإتحادية، على حساب الإختصاصات التي تمنح لسلطات الأقاليم(عبد الله،2002: 117). ولا يكفي الوقوف على الكيفية التي تتوزع بها الاختصاصات بين الدول الفدرالية والأقاليم أن تستطلع نصوص الدستور الفدرالي، وإنما يلزم الرجوع إلى العوامل التي تحدد مجال تطبيق هذه النصوص ولاسيما ما يتصل بعرف مستقر أو بتفسيرات دستورية معمول بها (عصفور، 1980: 127).

إن توزيع وتحديد الإختصاصات من الأمور الهامة حتى لا تختلط الأمور أو تتشابك بين الجهات المسؤولة التي تمارس وتطبق النظام الفدرالي، وكلما كانت الإختصاصات محددة وواضحة كان النجاح حليف النظام الفدرالي.

2. عنصر الإتحاد في الدولة الفدرالية: تعد فكرة الإتحاد الأساس الأول الذي ترتكز عليه الدولة الفدرالية، والغاية التي ترمي إليها الوحدات الفدرالية عندما تأخذ بفكرة الفدرالية في الدولة الجديدة، وان هذه الفكرة تظهر بوضوح في كيان النظام الفدرالي، ولاسيما في التنظيم القانوني والسياسي في شكل وحدة الشعب والجيش والإقليم والجنسية، وفي طبيعة العلاقة بين الحكومة الفدرالية وحكومات الولايات الأعضاء، وكذلك السياسة الخارجية للدولة الفدرالية (هماوندي، 2001: 189).

ففي الدولة الفدرالية تتوحد جميع الأقاليم الأعضاء في إقليم واحد هو إقليم الدولة الفدرالية، وبالتالي تزول الحواجز والحدود بينهما، إضافة إلى توحيد شعوبها في شعب واحد

هو شعب الدولة الفدرالية، الذي يكون له جنسية واحدة هي جنسية الدولة الجديدة، مع احتفاظهم بصفتهم كمواطنين للدول التي ينتمون إليها أصلاً، وفي هذا الإطار يتم التمييز بين الجنسية والمواطنة، حيث تتوحد الجنسية وتتعدد المواطنة بتعدد الدول المتحدة (قباني،1981 : 133)، ومن ثم فإنها تظهر على الصعيد الدولي كدولة فيدرالية لها سيادتها الخارجية، أما في المجال الداخلي فإن عنصر الإتحاد يتجلى في وجود دستور يسمى بالدستور الفدرالي أو الإتحادي، والسلطات العامة الإتحادية التشريعية والتنفيذية والقضائية، ويلتزم جميع السكان أي جميع سكان الولايات أو الأقاليم بما يقرره الدستور الإتحادي، وبما تقرر السلطة التشريعية لدولة الإتحاد من قوانين، وبالقرارات التنفيذية الصادرة عن حكومة الإتحادية، إذ تسري وتطبق جميع ذلك داخل الإتحاد بأكمله، أي داخل جميع الولايات من دون حاجة إلى إقرار وموافقة الولايات.

3. مبدأ الإستقلال الذاتي للأقاليم: الولايات الأعضاء في الإتحاد الفدرالي تاريخها الخاص بها وعاداتها وتقاليدها، كما أن لكل منها مواطنوها وظروفها الإجتماعية والإقتصادية ومصالحها الخاصة التي قد تكون متعارضة مع مصالح ولاية أخرى، ولذلك تشترط الولايات الراغبة في تكوين إتحاد فدرالي فيما بينها المحافظة على سيادتها واستقلالها التي طالما تمتعت بها أو التي ناضلت طويلاً من أجل الحصول عليها، وهذا يعني أنه على الرغم من توافر الرغبة لدى هذه الولايات بالإتحاد، إلا أنها لا تريد أن تخسر كامل سيادتها، على الأقل في المجال الداخلي، ذلك أن هذه الولايات ترغب في سيادتها، على الأقل في المجال الداخلي، ذلك أن هذه الولايات ترغب في الإتحاد لا الوحدة، لأنها لو آثرت الوحدة، لكان من اليسير عليها إقامة دولة بسيطة موحدة بدلاً من الدخول في إطار الإتحاد الفدرالي. وبعبارة أخرى إن مظهر

الإستقلال الذاتي يفرض وجوده في كلتا الحالتين اللتين تنشأ فيهـا الدولـة الفدراليـة، حالـة الإنضمام وحالة التفكك(شربجي،2003: 176).

ففي حالة تكوين الدولة الفدرالية عن طريق إنضمام عدة دول كانت قبل إنضمامها إلى الإتحاد الفدرالي دولاً ذات سيادة ومستقلة عن بعضها، فإن دخولها في الإتحـاد الفـدرالي لا يلغي وجودها ولا يذيب كياناتها الخاصة ولا يقضي على استقلالها الذاتي، بل تحتفظ كل دولة في ظلها باستقلالها الذاتي وبقدر من السيادة في النطاق الداخلي على الأقـل (قبـاني،1981: 139).

أما في حالة تكوين الدولة الفدرالية عن طريق تفكك دولة موحدة إلى أقاليم أو ولايات فدرالية، فان رضا وقبول الدولة الموحدة، لم تكن إلا استجابة لرغبة سكان تلـك الأقـاليم أو الولايات في الاستقلال الذاتي، والإبتعاد عن نظام المركزية، بناء على ذلك فإن هذه الأقـاليم أو الولايات لا تقبل أي انتقاص أو تقييد لاستقلالها إلا في الحدود الضرورية الذي ينص عليها الدستور للحفاظ على بقاء الدولة الفيدرالية واستمرارها(هماوند، 2001: 177).

إن مبدأ الإستقلال الذاتي للإقليم هذا، فإنه يعطي دول الإقليم حرية أكثـر، إذ يكـون حكام الإقليم من الإقليم نفسه، وبالتالي تختفي الكثير من المتناقضات التي يمكن الاحتجاج بها والظهور على المسؤولين الذين يديرون الإقليم، على اعتبـار أنهـم أكثـر وعيـاً ومعرفـة بالتوجهات السكانية في إقليمهم.

ب- ملائمة الفدرالة كحل أمثل: يعتبر النظام الفدرالي بما يتضمنه من تعدديـة فـي المجال الداخلي سواءً كانت هذه التعددية في الدساتير أو في الحكومـات أو فـي الـسلطات المختلفة حلاً مثالياً لإشكالية التعددية في المجتمعات المتعددة القوميات والطوائـف. وإن هـذا النظام قد أثبت مستوىً معقولاً من النجاح في دول كثيرة وإذا كانت هناك بعـض التجـارب

الفاشلة للفدرالية، فإن هذا الفشل لا يرجع إلى هذا النظام، وإنما إلى أسباب متعلقة بالمجتمعات والدول التي طبقتها، لأن الفدرالية لا تمثل وصفة جاهزة قابلة للتطبيق في كل زمان ومكـــان، بل إنها تنظيم سياسي ودستوري يتوقف على مدى نجاح تطبيقه على الظروف الموضـــوعية والحضارية للمجتمع محل التطبيق(مولود،2003: 379).

لتوضيح أهمية النظام الفدرالي كحل أمثل في الدولة المتعددة القوميات، سيتم التطرق للعوامل المشجعة على قيام الدولة الفدرالية، والعوامل المؤدية إلى استمرار هذا النظام وعلـــى النحو التالي:-

1. العوامل المشجعة على قيام الفدرالية:هناك جملة من العوامل كانت تقـــف وراء الحث والتشجيع على إقامة النظام الفدرالي ويمكن تحديد هذه العوامل بما يلي:

أ: الرغبة في إقامة النظام الفدرالي: يعتبر هذا العامل من أهم العوامل؛ فإذا لم تكن لدى تلك المجتمعات هذه الرغبة فلن يتحقق المطلب الأول من الفدرالية وتكون العصبة أو التحالف أو النظام الكونفدرالي أكثر تناسباً وملائمة لهم(Where,1967:36)

ب: الهاجس العسكري أو الرغبة في الاستقلال عن القوى الخارجية:حيث يمثـــل هذا العامل خوف المجتمعات والدول الصغيرة من القوى الكبـــرى المجـــاورة الطامعـــة والشعور بخطر الاجتياح العسكري وما يترتب عليه من ضرورة إقامـــة نظـــام للـــدفاع المشترك(William,1964:17).

جـــ: الرغبة في تحقيق المنافع الإقتصادية: إن مسألة الرغبة والأمل في تحقيـــق المنافع الإقتصادية لا يمكن أن تغيب عن بال الدول والمجتمعات التي تروم إقامة الإتحـــاد الفدرالي. ويترتب على إقامة الإتحاد غالبا تحقق التقدم والإزدهار الإقتصادي مما ينعكس إيجابيا على سائر الدول الأعضاء(Earle,1968: 99).

د: المشاركة أو الرابطة السياسية السابقة: يعد إرتباط المجتمعات أو الدول بروابط سياسية سابقة على الإتحاد الفدرالي أحد العوامل التي دعت في الناحية العملية إلى إقامة هذا الإتحاد(Where, 1967:36).

هـ:العوامل الجغرافية: يعتبر التباعد الجغرافي سببا مهما لقيام الفدرالية لأن معظم الفدراليات التي نشأت في العصر الحديث بوجه خاص كانت عبارة عن كانتونات أو ولايات أو مقاطعات متباعدة نسبياً كما هو الحال بالنسبة للتباعد الموجود بين الولايات المتحدة الأمريكية والأسترالية والمقاطعات الكندية (Where, 1967:37)..

ز:التشابه في النظم الاجتماعية:التماثل في النظم الاجتماعية من العوامل المساعدة على إقامة النظام الفدرالي بما له من تأثير في إزدياد تقارب مجتمعات الدول الأعضاء وزيادة تفهم بعضها للبعض الآخر(Beard ,1964: 38).

و: التشابه في النظم السياسية: إن التشابه في النظم السياسية يعد من أحد العوامل المهمة التي تدعو إلى قيام الإتحاد الفدرالي، وإن الإختلاف في النظم السياسية يمكن أن يكون عائقاً في سبيل مثل هذا الإتحاد(Where, 1967:38).

ط: القومية والدين واللغة:إن الإشتراك في القومية أو اللغة أو الدين قد يكون من الأسباب البارزة لإقامة الإتحاد الفدرالي بالإنضمام، فبالاشتراك في الروابط المذكورة تكون إمكانية العمل سوية أكثر سهولةً ويسراً (Where, 1967: 45-44).

ي:القيادة: ينطوي عامل القيادة على أهمية لا يستهان بها في الحث على إقامة النظام الفدرالي وهذا ما أظهرته التجارب الحديثة للفدرالية، حيث أن المسؤولية الكبرى في قيام الإتحاد الفدرالي تقع على دور القيادة وضرورة ظهورها في الوقت المطلوب لتحقيق هذا الهدف(Beard ,1964: 39).

ك:عامل التقليد والمحاكاة: إن لعامل التقليد والمحاكاة دورا مهاماً في توليد الرغبة في إقامة النظام الفدرالي في كل التجارب الفدرالية الأخرى، وبعبارة أخرى يمكن القــول بأن صانعي الدستور في الدول المختلفة التي لجأت إلى النموذج الفدرالي قد تأثروا إلى حد ما بالتجربة الأمريكية وأنهم قلدوا بدرجة أو بأخــرى النــظام الفـــدرالي الأمريـــكي .(Macmahon,1955: 29)

2- عوامل استمرار النظام الفدرالي: لا بدّ لنا من التطرق إلى العوامل التي قد تؤدي إلى إستمرارية ونجاح النظام الفدرالي، حيث أنه وكما نعلم فإن النجاح لم يكن مــن نــصيب جميع التجارب الفدرالية، بل إن البعض منها لاقت النجاح والازدهار في حين واجه الــبعض الآخر منها الفشل والإنهيار، وفيما يلي أهم عوامل نجاح النظام الفدرالي:

أ: الشرط الحضاري – الثقافي:- تكمن أهمية هذا العامل فــي أن تطبيــق النظــام الفدرالي في بلد ما يتوقف على مستوى الرقي الحــضاري والثقــافي الــذي وصــلت إليــه المجتمعات في الدول الأعضاء وخاصةً مستوى الحــس المــدني والإيمــان بالمثــل والقــيم الديمقراطية، ويشير التاريخ إلى نجاح التجارب الفدرالية التي أقيمت في دول بلغــت درجــة معقولة من التطور الحضاري والثقافي كالولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وكندا وأستراليا وألمانيا، وفشل بعض التجارب الفدرالية التي لم تكن مجتمعاتها قد وصلت إلى مرحلة معقولة من التطور الحضاري والثقافي، حيث تعثر ولم تتمكن من الصمود وثم انهارت كما هو حــال جمهوريات أمريكا الجنوبية والمركزية(عصام،1991: 45).

ب:النظام الديمقراطي: يقوم النظام الفدرالي على مبادئ الإنتخــاب والفــصل بــين السلطات وكذلك تقسيمها بين طائفتين من الحكومات والتي يجب أن تكون متناسقة فيما بينهــا إضافة إلى ضرورة عدم تجاوز أي طائفة من تلك الحكومات على إختــصاصات وســلطات

الأخرى، كما يستوجب وجود السلطة التشريعية الفدرالية المزدوجة وكذلك وجـود الـسلطة القضائية المحايدة والفاعلة(Where, 1967: 47).

جـ:تشابه النظم الاجتماعية: إن التشابه في النظم الإجتماعية- بما في ذلك التـشابه في النظم السياسية- لا يعد فقط عاملاً لقيام الإتحاد الفدرالي بل يعتبر أيضاً عاملاً لقيام الإتحاد الفدرالي بل يعتبر أيضاً عاملاً لنجاح هذا النظام واستمراريته. فكلما كانت النظم الإجتماعيـة في مجتمعات الدول الأعضاء متشابهة ملنا سهل ذلك أكثر عمل الإتحاد وساهم فـي ترسـيخ الفدرالية واستقرارها، والعكس صحيح، حيث يؤدي الإختلاف في هذا الجانب إلى عرقلة عمل الإتحاد وربما إلى تفككه وبالتالي نهايته وزواله (Where, 1967: 49).

د:العامل الإقتصادي:المصادر الإقتصادية الكافية لتمويل الحكومة الفدرالية والحكومات الإقليمية يعد من أحد العناصر المهمة التي يتوقف عليها نجاح النظام الفدرالي، فليس مهما أن تكون الحكومة الفدرالية قادرة على تمويل نفسها، من الضروري أيضا أن تكون الحكومـات الإقليمية قادرة على فعل الشيء ذاته (Where, 1967: 51).

هـ: تقارب حجم الدول الأعضاء:إن قدرة الدول الأعضاء على إقامة النظام الفدرالي تكون محكومة ومتأثرة بحجمها، وبما أنه من المستحيل عملياً أن يكون هناك تماثل كامل فـي حجم الولايات الأعضاء سواء كان ذلك من حيث الغنى أو المساحة أو كثافة السكان، وعليـه، فإنه يسمح ببعض الإختلافات البسيطة علماً بأن هذه الاختلافات المسموح بها قد تكون سـبباً وراء الرغبة في إقامة الإتحاد الفدرالي فهي تلك الإختلافات التي تدعو الدول الأعضاء الأفقر أو الأقل كثافة في السكان للرغبة في إقامة الإتحاد الفدرالي لأنها بـذلك تـستطيع أن تحقـق أهدافها مع وجود الضمانات الكافية لإستقلالها الذاتي، وهذا ما لا يمكن تحقيقـه فـي الـدول الموحدة البسيطة (Where, 1967: 51).

و:نظام التعددية الحزبية: يقوم الإتحاد الفدرالي أو اللامركزية السياسية على تعدد المراكز السياسية وتعدد السلطات السياسية على مستوى الإتحاد، وعليه فإنه يستوجب وجود تعددية حزبية، أو بعبارة أخرى إن نظام الحزب الواحد لا ينسجم مع آلية وجوهر الحكومة الفدرالية ذات الطبيعة التعددية وهذا ما أثبته الواقع العلمي للتجارب الفدرالية المقارنة (Earle،1968 :135).

ويبقى القول: أن الخصائص الفدرالية يعطي نتائج هامة، من بينها الإستقرار للدولة، إذ ما نراه أن هناك عدة عوامل مشجعة لقيام النظام الفدرالي، وعوامل أخرى تدفع إلى استمراريته إذا ما تم تنفيذه، وهذا يصنع من الدولة دولة النموذج الذي قد يحتذي بحذوها لدى كل الدول التي تعيش على أرضها الاثنيات والطوائف والمذهبيات المختلفة.

المطلب الثاني:

الفدرلة والدستور العراقي الجديد

وضع قانون إدارة الدولة لمرحلة انتقالية معينة بعد سقوط النظام السابق، الذي حدد كيفية إقامة الدستور الدائم والملامح الأساسية له، والذي بنفاذه إنتهت المرحلة الإنتقالية للحكم، وبصدور الدستور الدائم بعد موافقة الشعب العراقي عليه في إستفتاء عام. ولم يبتعد هذا الدستور كثيرا عن المبادئ الأساسية الموجودة في قانون إدارة الدولة من حيث تأكيده على الإقرار بالنظام الفدرالي في العراق واعترافه بإقليم كردستان كإقليم فدرالي في إطار هذه الدولة، بالإضافة إلى تبني الدستور الدائم جملة مبادئ دستورية مهمة في مضمونه. وفيما يلي

توضيح لدستور العراق الدائم لعام (2005) ومضمونه. وهذا ما سنتناوله في الفقرتين الرئيسيتين التاليين وهما:-

أولا: المادة الدستورية الضابطة للفدرلة.

ثانياً:لجنة تنفيذ المادة الضابطة للفدرلة.

أولا: المادة الدستورية الضابطة للفدرلة: ونعني بتلك المادة المسماة بالمادة (140) إن الدستور يعتبر الوثيقة التي ترسم الحياة من جميع جوانبها الداخلية والخارجية على اختلافها فالدستور العراقي الذي وضع بعد الإحتلال هو دستور عام(2005)، وفي توجه تناول الدستور العراقي المادة (140) ذات الدلالة في النظام الفدرالي العراقي ومن خلال الفقرتين وهما:-

أً:- دستور العراق الدائم لعام (2005) ومضمونه: حدد قانون إدارة الدولة كيفية إقامة الدستور الدائم، إذ أنبطت كتابة مسودة الدستور الدائم بالجمعية الوطنية الإنتقالية في موعد لا يتجاوز 15/آب/2005. وعلى الجمعية الوطنية القيام بذلك وفق الآليات التي تشجع مناقشات عامة، وتوعية جماهيرية بشأن المسائل الدستورية، عن طريق عقد إجتماعات عامة ودورية في كافة أنحاء العراق. ولتنفيذ ذلك شكلت الجمعية الوطنية لجنة مكونة من (55) عضوا لصياغة مسودة الدستور الدائم ابتداء، ثم توسعت هذه اللجنة بعد ذلك لتضم ما عرف من ممثلي المقاطعين المغيبين من العرب السنة، بحيث أصبحت عدد أعضائها (71) عضوا، وبهذه الصيغة قد ضمت اللجنة المكلفة بصياغة مسودة الدستور ممثلي مختلف الجماعات العراقية(عمر، 2009: 144).

وباشرت اللجنة المذكورة عملها بعد أن تشكلت، وقامت بدورها بتشكيل ستة لجان فرعية وفق المواضيع والمسائل الآتية: المبادئ الأساسية، الحقوق والحريات، هيكلة الحكومة، الفدرالية، الضمانات الدستورية، الأحكام الانتقالية. بالإضافة إلى تشكيل لجنة فرعية أخرى

باسم (لجنة الاتصال والحوار الجماهيري) في 1/تموز/2005 لتعبئة الوعي الدستوري لدى الشعب، ومن ثم إستلام آراء ومقترحات منه وتحويلها إلى اللجنة الدستورية الرئيسة (بحري، 2006: 9)، وبعد نقاشات وحوارات طويلة دارت بين أعضاء اللجنة الدستورية الممثلين عن الجماعات العراقية المختلفة، والتي كانت كل مجموعة منها تهدف إلى تثبيت ما يخدم مصالحها من البنود، أكملت اللجنة مسودة الدستور وسلمت إلى الجمعية الوطنية في 28/آب/2005 التي أقرتها بدورها في اليوم نفسه بدلا من الموعد الرسمي لإكمال هذه المسودة وهو 15/آب/2005، فبقيت هذه المسودة مفتوحة أمام التعديل، وبذلك أخذ الدستور الدائم طابع الدستور المؤقت، وبالفعل جرت آخر التعديلات في 12/تشرين الأول/2005، أي قبل موعد الإستفتاء على الدستور بثلاثة أيام، استجابة لبعض المطالب السنية بخصوص الهوية العراقية واجتثاث البعث واللغة (عمر، 2009: 145).

إن الدستور العراقي الجديد بات والحالة هذه ضامن ومهيأ لرعاية الفدرلة في حالة القيام، والدستور الجديد إذا ما تم تطبيقه فهو خير ضابط لنظامها.

ب:- المادة (140) في الدستور العراقي: حددت المادة 140 من الدستور العراقي خارطة الطريق لمعالجة ملف مدينة كركوك والمناطق المتنازع عليها (المناطق التي تعرضت لممارسات النظام السابق والمتمثلة بالتغيير الديموغرافي وسياسة التعريب ... إلخ) والسقف الزمني لتطبيقها، ونصت على مسؤولية السلطة التنفيذية المنتخبة للقيام بذلك طبقا للدستور. وتتلخص هذه المسؤولية(مؤسسة الغدير الثقافية، 2009: 55) أولا، بإنجاز عمليات تطبيع الأوضاع في كركوك والمناطق المتنازع عليها، والتي تعرضت للتعريب والتخريب والتجاوزات غير القانونية ومنها التغيرات الديموغرافية واقتطاع عدد من النواحي والأراضي من الحدود الإدارية لكردستان والتي قام بها النظام السابق، وثانيا، القيام بعمليات الإحصاء

السكاني، وثالثا، ينتهي واجب السلطة التنفيذية دستوريا باستفتاء في مدينة كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها لتحديد إرادة مواطنيها وفقا للفترة الزمنية المحددة في الدستور وأقصاها هي نهاية يوم 31 –كانون الأول–2007 . وللأسف فقد حصلت تأخيرات عمدية أو بسبب الإهمال من الحكومات السابقة منذ إنجاز الدستور وحتى الآن.

ثانياً: لجنة تنفيذ المادة الضابطة للفدرلة: ونعني بتلك المادة المسماة بالمادة (140) لقد تم تشكيل لجنة لتطبيق أحكام المادة 140 من الدستور العراقي في ظل حكومة إبراهيم الجعفري، وأسندت رئاسة هذه اللجنة إلى حميد مجيد موسى، كما خصصت الحكومة مبالغ قدرت ب 200 مليون دولار لأغراض عمليات التطبيع والإجراءات الأخرى، إلا أن هذه اللجنة لم تستلم أي مبلغ من التخصيصات سالفة الذكر، مما تعذر على السيد حميد موسى الإستمرار في هذه المهمة، وحين إنتهت فترة حكومة السيد الجعفري وجاءت حكومة جديدة ببرنامج جديد برئاسة نوري المالكي حيث جرى تشكيل اللجنة برئاسة وزير العدل السابق هاشم الشلبي الذي مارس عمله وأصدر أربع قرارات على طريق تفعيل نص المادة 140 من الدستور. ومن بعده استقال الشلبي وبقي منصبه شاغرا إلى أن حل محله رائد فهمي منذ أب عام 2007 (مؤسسة الغدير الثقافية، 2009: 57).

وهذه التغيرات في رئاسة اللجنة والتعقيدات السياسية واللوجستية لم تفسح المجال لإنجاز تطبيق المادة 140 في موعدها المحدد، وضمن السقف الزمني المرسوم في الدستور، وبالتالي استضاف برلمان كردستان لجنة تطبيق المادة 140 ، وشرح رئيس اللجنة المشكلات العملية والمقترحات الواجبة لإنجاز تفعيل أحكام المادة سالفة الذكر. ولم يعد خيار أمام اللجنة إلا بتمديد الفترة الزمنية أي السقف الزمني على الأقل لفترة إضافية أمدها 6 أشهر لإنجاز الأعمال والبنود الواجب تنفيذها، حسب الدستور، والقوانين وقرارات لجنة المادة 140 في

التطبيع والإحصاء ومن ثم الإستفتاء. وللوقوف على التفاصيل هذه المادة فسنبين ما يلي(مؤسسة الغدير الثقافية، 2009: 58):-

أ- **تنفيذ المادة (140) الطريق لترسيم الحدود الإدارية لإقليم كردستان:** لقد استمرت عقدة ترسيم الحدود الإدارية لكردستان العراق فحالت دون الوصول إلى حل عادل ونهائي للقضية الكردية في البلاد حتى اليوم، بل إن مشروع قانون الإدارة اللامركزية لسنة (1963) كان في الواقع محاولة لتجاوز كل ما من شانه وضع حدود للمنطقة الكردية، حيث قسم العراق إلى ألوية كبرى، من بينها لواء السليمانية الذي ضم إلى جانب السليمانية، لوائي اربيل ودهوك، والأقضية الكردية من لواء الموصل آنذاك، فلا غرابة أن نجد هذه العقدة تأخذ طريقها إلى القيادات في بغداد حتى بعد سقوط النظام العراقي السابق سنة (2003م) حينما طرحت فدرالية المحافظات للحيلولة دون تثبيت النظام الفدرالي لإقليم كردستان العراق (محمد، 2011: 20).

ويمكن القول بان اتفاقية آذار لسنة (1970) طرحت ولأول مرة مصطلح كردستان على الصعيد الرسمي للدولة العراقية منذ تأسيسها. حيث دعت في البند (14) إلى " توحيد المحافظات ولوحدات الإدارية التي تقطنها أكثرية كردية وفقا للإحصاء الذي يجري ضمانا لتمتعه بالحكم الذاتي". وفيما بعد جاءت المادة (58) من قانون الدولة العراقية المؤقت، ثم المادة (140) من دستور العراق الجديد حلاً وسطاً يرضي كافة الأطراف المعنية بالمنطقة على أمل أن يكون الفصل في تبعيتها إلى الإقليم من عدمه، ومع تزايد حماس المعنيين بتنفيذ المادة (140) للوصول إلى حل عادل ونهائي للمنطقة المتنازع عليها (محمد، 2011: 1) تتزايد الصعوبات وتتعقد المشكلات في طريق الحل، حيث تعمد القوى المعادية لخلق ظروف أمنية غير مناسبة ويتزايد تدخل دول الجوار للحيلولة دون تطبيق المادة المذكورة في

المستقبل، وتزداد مسؤولية القيادة الكردية تجاه سكان المنطقة، لأنها تتصل بمستقبل القضية الكردية في العراق من خلال كونها تؤدي ولأول مرة إلى ترسيم الحدود الجغرافية – الإدارية- لإقليم كردستان.

ب- مشكلات تنفيذ المادة (140) الدستورية: تقضي المادة (140) من دستور العراق الحالي، أن يصار إلى تطبيع الأوضاع في المناطق المتنازع عليها، وإجراء إحصاء لسكانها، تمهيدا لاستفتائهم حول الالتحاق بالإقليم أو بقائها ضمن إدارة الحكومة الإتحادية. كما تم تحديد 31 كانون الأول سنة 2007 سقفاً زمنياً لتنفيذ ذلك، إلا أن تباطؤ السلطة التنفيذية في العراق حال دون تنفيذ المادة المذكورة حتى الآن. وإلى جانب اللوم الذي يقع على القيادة السياسية للإقليم، في اعتمادها الكلي على السلطة الإتحادية في إجراءات تنفيذ المادة (140) وحسن النية التي كانت تؤطر الاجتماعات معهم، فإن عددا من الثغرات التي احتوتها المادة المذكورة كانت من أبرز أسباب عدم التنفيذ بالشكل المطلوب، منها (محمد، 2011: 58):

1-عدم تحديد المناطق المتنازع عليها والاكتفاء بـ (كركوك والمناطق الأخرى).

2-عند تحديد صلاحيات الإقليم والدولة الإتحادية لم يتم الإشارة إلى وضع المناطق المتنازع عليها، مما جعل صلاحية التعامل معها محل اجتهاد.

3- استمرار إجراءات التعريب بأشكال وصور مختلفة في المناطق المتنازع عليها من قبل السلطات المحلية دون وضع حد لها من قبل الحكومة الإتحادية.

ج- قرارات لجنة تنفيذ المادة (140): ومن أجل تنفيذ ما ورد المادة (140) فقد اتخذت اللجنة مجموعة من القرارات والآليات والإجراءات التالية(مؤسسة الغدير الثقافية، 2009: 22):-

1- تشكيل سبعة مكاتب في (كركوك، البصرة، ميسان، بابـل، واسـط، خـانقين، سنجار)، مع تشكيل ثلاث لجان لتقصي الحقائق في كل من كركوك وخانقين وسنجار، وتشكيل لجنة فنية في كركوك.

2- قرار رقم (1) بتاريخ 16/كانون الثاني/2007 المتضمن إعادة جميع الموظفين من السكان الأصليين للمناطق المتنازع عليها من (الكُرد، التركمان، الاشـوريين، الكلـدان، العرب) الذين تم فصلهم وأبعادهم خارج المناطق المتنازع عليها ومن ضمنها كركوك لأسباب سياسية أو عرقية أو طائفية أو دينية للفترة من 17 تموز 1967 لغاية 9 نيسان 2003.

3- قرار رقم (2) بتاريخ 16/ كانون الثاني /2007 المتـضمن إعـادة العوائـل المرحلة والمهجرة الذين رحلوا وهجروا من المناطق المتنازع عليها ومن ضـمنها كركـوك نتيجة سياسات النظام السابق للفترة من 17 تموز 1968 ولغاية 9 نيسان 2003 إلى مناطقهم الأصلية السابقة مع تعويضهم.

4- قرار رقم (3) بتاريخ 4/شباط/2007 المتضمن إعادة العوائـل الوافـدة إلـى المناطق المتنازع عليها ومن ضمنها كركوك نتيجة سياسات النظام السابق للفترة من 17 تموز 1968 ولغاية 9 نيسان 2003 إلى مناطقهم الأصلية السابقة مع تعويضهم.

5- قرار رقم (4) بتاريخ 4/ شباط /2007 المتضمن إلغاء كافة العقود الزراعيـة التي أبرمت ضمن سياسات التغيير الديموغرافي (التعريب) في المناطق المتنازع عليها ومـن ضمنها كركوك وإعادة الحال إلى ما كان عليه قبل إبرام تلك العقود.

6- قرار رقم (5) في 13/آب/2007 المباشرة بصرف التعويضات.

7- قرار رقم (6) في 1/تشرين الأول/2007 المتضمن رفع الغبن والظلم الذي لحق بأهالي منطقتي (تسعين وحمزة لي) من خلال إعادة الأراضي المستملكة وإعادة جميع الأراضي الزراعية المستملكة والمطفأة خلافا للتعاملات القانونية إلى أصحابها الشرعيين.

8- قرار رقم (7) في 21/تموز/2009 المتضمن رفع الغبن والظلم الذي لحق بسكان مناطق وسط وجنوب العراق نتيجة سياسات النظام السابق من الترحيل والتهجير والنزوح والنفي ومصادرة واستملاك الأراضي الزراعية للفترة من 17 تموز 1968 ولغاية 9 نيسان 2003 .

9- تنظيم استمارات خاصة بالوافدين والمرحلين الراغبين في العودة إلى مناطقهم الأصلية السابقة مع تنظيم استمارة خاصة بالعقود الزراعية المشمولة بالإلغاء حسب القرار رقم (4) الصادر عن اللجنة.

10- إعداد آلية لنقل سجلات نفوس الوافدين والمرحلين الراغبين بالعودة إلى مناطقهم الأصلية السابقة وبالتنسيق مع المديرية العامة للجنسية والجوازات والإقامة.

11- إعداد آلية لنقل البطاقات التموينية للوافدين والمرحلين الراغبين بالعودة إلى مناطقهم الأصلية السابقة وبالتنسيق مع دائرة التموين والتخطيط في وزارة التجارة.

12- إعداد آلية لمعالجة الآثار المترتبة على إلغاء العقود الزراعية وبالتنسيق مع وزارة الزراعة.

13- تشكيل لجنة مختصة لتحديد الحالات والمناطق المشمولة بالمادة (140) من الدستور في محافظات وسط وجنوب العراق وإجراء زيارات ميدانية إلى هذه المحافظات لغرض إعداد الضوابط اللازمة لرفع الغبن والظلم الذي لحق بسكان هذه المحافظات نتيجة سياسات النظام السابق.

14- تشكيل لجنة مختصة لإعداد التوصيات اللازمة بـــالتغييرات الحاصـــلة فـــي الحدود الإدارية لأسباب سياسية لمناطق شمال ووسط وجنوب العراق.

15- تشكيل لجنة مختصة لزيارة منطقة تكليف وتحديد الحالات المشمولة بالمـــادة (140) وتحديد ضوابط للمشمولين بالمادة (140) من الدستور.

المبحث الثاني:

الصراع والمناطق المتنازع عليها

على مدى سنوات قليلة، واستقلالية كاملة في اتخاذ القرارات القومية، ودون الرجوع إلى الحكومة العراقية، وبدعم أمريكي مادي ومعنوي وسياسي كامل، وباستغلال حالة الفوضى

التي يمر بها العراق في الداخل، تمكن أكراد العراق من اتخاذ العديد من الخطوات الإيجابية نحو بناء دولة الحكم الذاتي الكردي، شمالي العراق، في نطاق الفيدرالية، التي نص عليها الدستور العراقي. ومحاولة الوصول إلى مستوى استقلالهم، في شأن الحكم الذاتي، إلى وضع إقليمهم على مستوى استقلال الدولة العراقية نفسها. يتسم الإتحاد الفدرالي في ارتكازه على مبادئ معينة تميزه عن الأنظمة الأخرى في هذا المجال ومن المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام الفدرالي، وهو مبدأ الاستقلال الذاتي الذي تتمتع به الدول الأعضاء في ممارسة الشؤون الداخلية ضمن أقاليمها وحيازتها لبعض الاختصاصات المانعة بموجب دستور الإتحاد. كما أن المبدأ الآخر الذي يقوم عليه هذا الإتحاد إضافة إلى مشاركتها في مسألة تعديل الدستور الفدرالي(الإتحادي).كما يعتبر الحكم الذاتي نظام لامركزي مبني على أساس الاعتراف لإقليم مميز قومياً وعرقياً داخل الدولة بالاستقلال في إدارة شؤونه تحت إشراف ورقابة السلطة المركزية. إن الصراع سيكون سيد الموقف سواء كان ذلك عمل الكرد نحو الانفصال عن الدولة العراقية الأم، أو في حالة الاستقلال الذاتي، وهذا له ما يبرره في مقدمة ذلك إن إقليم كردستان من الصعب أن يقطع علاقاته مع الدولة الأم التي له ارتبطات كثيرة معها منذ زمن بعيد، ومن جهة المناطق المتنازع عليها فإن هذه المناطق ستبقى قميص عثمان بين دولة الإقليم والدولة المركزية.

فيبقى الصراع سيد الموقف وفي هذا المبحث المناطق المتنازع عليها في المطلبين التاليين:-

المطلب الأول: الدعوة للانفصال مؤشر صراع

المطلب الثاني: الحكم الذاتي موضع صراع

المطلب الأول:

الدعوة للانفصال مؤشر صراع

هناك توجهات كردية نحو الانفصال، بهدف تحقيق وتكريس انفصالهم وبناء دول لهم في إقليم كردستان، كخطوة زمنية أولى، حيث أن للأكراد إدراكاً كاملاً بصعوبة توحيد جبهات الأكراد، في المستوى القومي. ويراد من التوجهات الكردية منح الهيئات التي تقام في إقليم الحكم الذاتي نوعاً من الاستقلال التشريعي والإداري والمالي، وان هذا الانفصال يعتبر من الأركان الأساسية لنظام الحكم الذاتي، كونه يعبر عن توجه السلطة المركزية في تقليص سلطاتها في بعض المجالات من خلال منح جانب منها إلى آمال وطموحات السكان. ولغرض إعطاء صورة واضحة عن التوجهات الكردية نحو الانفصال وكما يلي:-

أولا: المفوضات سبيل الانفصال

ثانياً: القوة سبيل الانفصال

أولا: المفوضات سبيل الانفصال: إتباع الأسلوب السلمي لتحقيق حق تقرير المصير هو حل منطقي وتكون أضراره وتضحياته أقل، ولكن من الناحية العملية فإن فرص نجاحه قليلة، لأن هناك القليل من الدول التي تستجيب لمطالب الشعوب والأمم التي تريد نيل حق تقرير المصير بأسلوب سلمي، والطريقة الشائعة التي يتم اللجوء إليها في أغلب الأحيان في سبيل تحقيق حق تقرير المصير من قبل الأمم والشعوب عبارة عن الكفاح المسلح واستخدام القوة، لان إتباع الطريقة السلمية لن تكون في كثير من الأحيان نتائج إيجابية، لذا فإن القانون الدولي العام أعطى مشروعية لنشاط الحركات التحررية الوطنية للشعوب والأمم، بحيث تستطيع استخدام القوة لنيل تحقيق حق تقرير مصيرها(رفعت، 1998: 134).

إن أول معاهدة دولية تخص القضية الكردية هي معاهدة 1636 بين الدولة العثمانية والدولة الفارسية، وكانت قاسية على الأكراد حيث قسمت كردستان إلى فرعين جزء تابع للدولة العثمانية وجزء تابع للدولة الفارسية، وأفضل معاهدة دولية كانت لصالح الأكراد هي

معاهدة سيفر بعد الحرب العالمية الأولى، وقعت في مدينة فرساي الفرنسية بحضور بريطانيا وايطاليا والدولة العثمانية، وسميت اتفاقية سيفر نسبة إلى ضاحية من ضواحي باريس، ومعاهدة سيفر وقعت في 10 آب عام 1920 وهذه المعاهدة ووفق المادة 62 و63 و64من القسم الثالث من المعاهدة اعترفت بحق الأكراد في حكم ذاتي، يتحول خلال سنة إلى استقلال تام لدولة كردية، تضم جميع أجزاء كردستان من ضمنها كردستان الجنوبية إي كردستان العراق، وكانت المادة 63 ملزمة لتركيا ولا خيار لها. وأول من طالب بحقوق الأكراد دبلوماسياً وعبر المحافل الدولية هو شريف باشا ألذي كان ينتمي لجمعية استقلال كردستان، والتي أسسها ثريا باشا في القاهرة في نهاية الحرب العالمية الأولى، وقد خولته هذه الجمعية وكل الجمعيات الكردية ليمثلها في مؤتمر باريس، وهو من أهل السليمانية وكان رجلاً عسكرياً، واتصل به الأكراد في تركيا السياسيون الأكراد والمنظمات الكردية السياسية، أرسلوا له مستندات ووثائق تخوله بالمطالبة بحقوق الأكراد هذا وقد سلك الكردي سبيلين من أجل تحقيق أهداف الانفصال بالطرق السلمية وهذه هي(الكوياني،2009: 1):

أ- النضال السلمي للشعب عن طريق تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية:هذا وقد ارتأى الكرد بتأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية مثل النضال السلمي للشعب الكردي، وخير وسيلة لتحقيق الأهداف، هذا يمثل أسلوب النضال السلمية للشعب الكُردي في سبيل تحقيق حق تقرير المصير في تأسيس الجمعيات والمؤسسات والأحزاب السياسية التي ناضلت بطريقة سلمية وبعيداً عن استخدام أي شكل من أشكال العنف والقوة في سبيل تحقيق حق تقرير المصير للشعب الكُردي مع المفاوضات التي أجرتها الحركة التحررية الكُردية في المراحل المختلفة من نضالها، ونشير هنا إلى أهم الجمعيات التي سيتم تأسيسها وهي:- (الزيباري، 2003: 393-394):

1-جمعية استقلال كردستان (1920).

2- جمعية كردستان (1922).

3- جمعية الشباب (1933).

4- جمعية التأخي (1938).

5 - حزب الأمل (1939).

ب-النضال السلمي انتهجه الشعب الكُردي في سبيل تحقيق حق تقرير المصير وقد تعددت المفاوضات وأهمها (عبد القادر،2007: 89):

أ-أ: المفاوضات التي أجراها الشيخ (محمود الحفيد) بعد تأسيس حكومته في 1918/11/17 مع سلطات الإحتلال البريطاني، والتي كان الشيخ محمود يهدف من خلالها إلى ضمان حقوق الشعب الكُردي، وحاول إقناع السلطات البريطانية بالاعتراف بحق تقرير المصير للشعب الكُردي، وأن يبقى اسم الشعب الكُردي في قائمة الشعوب التحررية.

ب-ب: المفاوضات التي أجراها الزعيم (مصطفى البارزاني)، قائد ثورة بارزان (1943-1945) بحقوق الشعب الكُردي وحاول تحقيقها عن طريق المفاوضات ومن أهم هذه المطالب: إقامة ولاية كردستان التي تتكون من (محافظات كركوك والسليمانية وأربيل وجميع أقضية الكُردية في لوائي الموصل وديالى) مجموعة امتيازات أخرى داخل الحكومة العراقية.

جـ- في عام 1963، أجرت الحركة التحررية الكُردية بقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني مفاوضات مع الحكومة العراقية، عرضت فيها مجموعة مطالب إلى صيغة مشروع، وتمثلت المطالب بشكل عام تنظيم وتوزيع الصلاحيات والاختصاصات بين الحكومة المركزية والشعب الكُردي، مع طلب وضع دستور خاص بكردستان.

د- في عام 1970 أجرت القيادة السياسية للشعب الكُردي بقيادة الزعيم (مصطفى البارزاني) مفاوضات مع الحكومة العراقية بهدف إيجاد آلية لتحقيق الحكم الذاتي للمناطق الكُردية.

هـ- كما أجري في تاريخ الحركة التحررية الكُردية المعاصرة عدد من المفاوضات الأخرى مع الحكومة العراقية، وكان هدفها جميعاً إيجاد حل للقضية الكُردية بصورة سلمية، على سبيل المثال في عام 1984 أجرى الإتحاد الوطني الكردستاني مفاوضات مع الحكومة العراقية ولكنها لم تصل إلى نتائج إيجابية، كما أجرت القيادة السياسية الكُردية (الجبهة الكردستانية) مفاوضات مرة أخرى في عام 1991 مع الحكومة العراقية.

ثانياً:القوة سبيل الانفصال: منذ زمن طويل والأكراد يحلمون بوطن قـومي يجمـع شتاتهم ويلم شملهم، فاللغة والتقاليد والتاريخ وغيرها من المظاهر الأثنيـة تجعـل الأكـراد يرغبون في تأسيس دولتهم الخاصة بهم، ولم تقبل الدول التي يوجد فيها أقلية كرديـة بـذلك سواء في تركيا أو العراق أو سوريا أو في إيران. لكنه وبعد حرب الخليج الثانية عام 1991 أصبح لأكراد العراق وضعاً خاصاً بهم إذ استطاعوا أن يحققوا (الملاذ الآمن) الـذي وفرتـه حماية الطيران الأميركي والبريطاني(كيانا خاصا بالأكراد).

في الثامن من شباط 1918 أعلنت الحكومتان البريطانية والفرنسية في بيانهما المشترك عن الغاية التي تهدفان إليها وهي تشكيل حكومات وطنية في الأقطار التي كانت تحت سيطرة الدولة العثمانية، فكان الشعب الكردي من الشعوب التي اهتزت فرحاً بهذا الهدف السامي الذي طالما ناضل وقدم التضحيات الجسام في ثوراته العديدة من أجل الوصول إلى تحقيق هذا الهدف، وهو التحرر من السيطرة العثمانية خاصة وأن الحرب العالمية الأولى قد

عمقت لدى قسم من الشعب الكردي الوعي القومي وفكرة استقلال كردستان(يوسف، 2005: 400).

كتب نائب الحاكم السياسي العام في العراق ويلسن قائلاً: إنه أثر إحتلالنا لكركوك في 7/أيار/1918 عقد الوجهاء في السليمانية اجتماعاً، قرروا تشكيل حكومة كردية برئاسة الشيخ محمود، وأنه بعد أن شكل حكومته المؤقتة في اجتماع السليمانية كتب رسالة عبر فيها عن نفسه بعبارة (نيابة عن الشعب الكردي القاطن على جانبي الحدود)(ويلسن، د.ت:288)، أي نيابة عن أكراد كردستان إيران أيضاً كان مفادها تسليم مقاليد الحكم في السليمانية لبريطانيا، وأنهم قد تحرروا من الطغيان التركي على يد قواتنا الباسلة، ليتطلعون إلى الازدهار تحت حكمنا على ما ازدهر العراق سواء بسواء ثم إنه ختم قوله: راجياً أن يعطي الضمان الكافي بألا يسمح تحت وطأة أي ظرف للسلطة التركية بأن تعود إلى كردستان مرة، أخرى فأجابه ويلسن بانسحابه من كركوك ولكنني آمل أن نعود سريعاً وقال قبلت اقتراح الشيخ محمود باتخاذه ممثلاً لنا في السليمانية، لكن إحتلال الأتراك لكركوك حال دون نشره، ثم إن الأتراك أرسلوا مفرزة قوية إلى السليمانية وأودع الشيخ محمود السجن، كما سجن من الوجهاء من لم يستطع الهروب إلا أن الأتراك أظهروا لينا سياسياً تجاه القادة الأكراد وأطلقوا سراح الشيخ محمود، ولما احتل البريطانيون كركوك للمرة الثانية في 27 تشرين الأول 1918 أرسل الشيخ محمود رسالة أخرى إلى ويلسون طلب منه في الرسالتين إنشاء دولة كردية تحت الانتداب البريطاني(حلمي،1988: 60)، في سنة 1919 قامت حركات كردية مسلحة ضد الانكليز في مناطق عفره وعمادية ودهوك وزاخو، وتكررت الإشارة إلى أربيل وروانذز أيضاً في عدد من الوثائق العثمانية، وحتماً أن يكون المقصود ما حدث في حرير وباتاس من القتال مع القوات البريطانية هناك في تشرين الثاني عام1919، ففي منطقة عقرة قتل الحاكم السياسي

للموصل بيل والحاكم السياسي لعقرة (كابتن سكوت) مع المترجم وتسعة وخمسين شخصاً من حمايتها في (بيرا كبرا) في بارزان حسب البرقية الصادرة من (وان) بتاريخ 29 تشرين الـــثاني سنة 1335 رومى (= 29 تشرين الثاني 1919) الموجودة في الأرشيف العثمـــاني باستنبول تحت رقم (D.h.kms /50-3/25)، (يوسف، 2005: 406).

لم يكن البريطانيون في العراق يعملون ضد الحركة الكردية في كردستان الجنوبية فحسب، وإنما كانوا يعملون طول بقائهم في العراق ضد الحركة الكردية في كردستان الشرقية التابعة لإيران أيضاً، وكانوا قد شكلوا لهم أجهزة تجسسية على الحركة الكردية هناك كانت تشمل عدداً من رؤساء العشائر، وكانوا يرسلون إليهم الأموال والمنشورات والتوجيهات، وكانت الأطراف الثلاثة بريطانيا والعراق وإيران كما هو دأب الأعداء تتعاون وتتفق ضد الحركة الكردية في إيران (كما في العراق)وكان أدموندز عندما كان مستشاراً لوزارة الداخلية العراقية (1935-1945) هو المسؤول عن هذه المهمة، وقد اتخذ أدموندز له عملاء، واستمر هذا التعاون إلى نهاية العهد الملكي في العراق(يوسف،2005: 418).

على الرغم من تحول العراق إلى النظام الجمهوري برئاسة عبد الكريم قاسم ومطالبة الكرد بحقوقهم المشروعة، إلا أن نظام قاسم لم يقر أياً من حقوقنا المشروعة رغم اعتمادهم بالدستور العراقي المؤقت آنذاك، بان الكرد والعرب شركاء في هذا الوطن، واندلعت المعارك في كردستان من العراق ضد النظام الجمهوري الذي تمت مساندته من الإتحاد السوفياتي، وبعد الانقلاب البعثي عام 1963 بدأت العلاقات الأمريكية العراقية تتحسن، وتحت ضغط إيران بدأت أميركا تهتم بالقضية الكردية لكن بشكل ضئيل منذ عام 1970 ولعام 1975. عندما عقدت اتفاقية الجزائر بين نظام الشاه ونظام صدام حسين، وأخمدت الحركة الكردية اضطرت القيادة الكردية لإيقاف القتال لأن المؤامرة كانت كبيرة جداً على الحركة الكردية،

ولكن مع هذا بعد سنة من إخمادها اندلعت الثورة مرة أخرى في كردستان العراق بقيادة الإتحاد الوطني الكردستاني، ومن ثم برز الحزب الديمقراطي الكردستاني مرة أخرى، وتمكنا معاً من مقاومة النظام العراقي الذي فرض على شعب كردستان ثلاث سياسات خطيرة جدا هي: سياسة التضعيف، سياسة التعريب، سياسة التهجير والترحيل، حيث تم تهجير قرابة خمسة آلف قرية كردستانية خلال 1976-1979. ومورس ضدهم الإرهاب المعنوي والجسدي وصدر حكم الإعدام بحقنا منذ عام 1961-1991، وكان لكل الأنظمة العراقية المتعاقبة علاقات ممتازة مع الدول التي ساعدت على تطور الجيش العراقي وامتلاكه الأسلحة الفتاكة الذي لم تضاهه دولة في الشرق الأوسط عدا إيران. والتي تم استخدامها بحملات الأنفال ومنها الأسلحة الكيميائية وسياسة التمييز العنصري والإبادة الجماعية إلى عام 1988.دون تدخل أي دولة من دول العالم ضد النظام العراقي ليوقف هذه الحملات الإبادية الجماعية(جريدة الرأي، 2007: 1).

ظهر الانقسام التقليدي الذي تعيشه الساحة الكردية العراقية (الكيان الكردي) بوضوح بعد عاصفة الصحراء، حيث تواجدت هناك (حكومتان) رئيسيتان إحداهما في السليمانية تابعة للاتحاد الوطني الكردستاني، الذي يتزعمه جلال الطالباني، والثانية تابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني وهي في أربيل، وقررت بغداد في أكتوبر/تشرين الأول 1991 سحب موظفيها من كل الإدارات العاملة في كردستان العراق بعد حظر الولايات المتحدة الأميركية على الطيران العراقي التحليق فوق المنطقة الواقعة شمالي خط عرض 36، وقد استغل الحزبان التقليديان الوضع فأصبحا يديران أمور المنطقة بأنفسهم بالتعاون مع المنظمات الدولية وتحت حماية الطائرات الغربية (طه، 2009: 10). وفي أيار1991 قام الأكراد بإجراء انتخابات لتشكيل برلمان لهم، وتناصف الحزبان الرئيسيان مقاعد هذا البرلمان، وأعلن عن تشكيل

حكومة في يوليو/تموز 1991، غير أنه سرعان ما نشبت الخلافات بينهما (الصالحي، 2007: 20).

عاش الأكراد عصرهم الذهبي في التسعينات من القرن الماضي تحت حماية منطقة حظر الطيران التي راقبتها الولايات المتحدة وبريطانيا، وقبيل الغزو الأمريكي للعراق في مارس 2003 نحى الإتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني خلافاتهما جانبا؛ لإنشاء قيادة مشتركة برئاسة زعيميهما جلال طالباني ومسعود بارزاني، وقد عين الإثنين لاحقا في مجلس الحكم العراقي بالإضافة إلى ثلاثة أعضاء آخرين من الأكراد(طه، 2009: 2).

وفي مقابلة مع الزعيم الكردي جلال طالباني أجراه تلفزيون هيئة الإذاعة البريطانية يوم 8 نيسان 2006 صرح الطالباني: إن فكرة انفصال أكراد العراق عن جمهورية العراق أمر غير وارد وغير عملي لكون أكراد العراق محاطين بدول ذات أقليات كردية لم تحسم فيها القضية الكردية بعد، وإذا ما قررت هذه الدول غلق حدودها فإن ذلك الإجراء يكون كفيلاً بإسقاط الكيان المنفصل من العراق، تم استعمال القضية الكردية في العراق كورقة ضغط سياسية من الدول المجاورة، فكان الدعم وقطعه للحركات الكردية تعتمد على العلاقات السياسية بين بغداد ودمشق وطهران وأنقرة، وكان الزعماء الأكراد يدركون هذه الحقيقة، وهناك مقولة مشهورة للزعيم الكردي(ملا مصطفى بارزاني) مفاده (ليس للأكراد أصدقاء حقيقيون)(الصالحي،2007: 2).

أن التوجهات الانفصالية لدى الأكراد هي بمثابة توجهات ميئوس منها لتحقيق الانفصال وتشكيل دولة ذات سيادة، وهذا يدلل عليه واقع الإقليم الذي يمتد إليه سيادة عدة دول مثل إيران والعراق وتركيا، وكل دولة لا تسمح بقيام الدولة الكردية؛ لأن ذلك يعني سحب سيادتها عن الجزء الذي تسيطر عليه من الإقليم.

المطلب الثاني:

الحكم الذاتي موضع الصراع

لقد أثارت فكرة الحكم الذاتي باعتبارها حلاً لمشكلة عدم التكامل في الدول التي تنطوي على قوميات أو أديان أو طوائف أو لغات أو ثقافات مختلفة جدلاً قانونياً وسياسياً كبيراً منذ بداية القرن التاسع عشر لأن هذه الفكرة وإن كانت موجودة في الفكر السياسي والفلسفي منذ زمن بعيد إلا أنها كتنظيم قانوني يعالج مسألة عدم تكامل الجماعات ذات الخصوصيات المختلفة تعتبر فكرة حديثة لم تعرفها القرون السابقة (الهماوندي،1990:35-37).

إن الحكم الذاتي قد يكون مقبول لحكومة المركز (بغداد) والأكثرية من الشعب الكردي ولكن الصراع لن يختفي من المعادلة السياسية فالصراع سيكون دائماً وأبداً حاجز في ذهنية أولئك الذين يعيشون على حدود الإقليم المتضامة للمناطق التابعة للحكومة المركزية. لذا فإننا ارتأينا أن نضع هذا في دائرة الصراع لأن الحدود الفاصلة بين منطقتين مختلفتين في الجنس واللغة لابد من وجود صراع بينهما.

أولاً:المفاوضات سبيل الحكم الذاتي.

ثانياً: القوة سبيل الحكم الذاتي.

أولاً: المفاوضات سبيل الحكم الذاتي: يعد الحكم الذاتي من أحد الحلول التي تلجا إليها الدول المختلفة لحل مشاكل التعدد القومي أو الديني أو اللغوي أو الثقافي، لأن الجماعات ذات الخصوصيات العرقية أو الدينية أو الغوية أو الثقافية والتي لم تتمكن من الحصول على

استقلالها وتكوين كياناتها الدولية الخاصة بها، وإن بقيت تعاني من عدم التكامل والشعور بالإجحاف، وبهضم حقوقها، مما دعا الدول المختلفة التي توجد فيها مثل هذه الإشكاليات إلى إيجاد الحلول التي من شانها أن تؤمن تكامل تلك الجماعات وقد لجأ البعض منها كإسبانيا وإيطاليا وبلجيكا إلى تطبيق نظام المناطق السياسية الذي يعد صورة من صور الحكم الذاتي، كما أخذ الإتحاد السوفياتي بنظام الحكم الذاتي لمعالجة مسألة التعدد القومي الموجود في هذه البلاد الواسعة الأرجاء والتي تضم أكثر من مائة قومية مختلفة. وفي العراق فقد قرر مجلس قيادة الثورة في الحادي عشر من آذار عام1970 الأخذ بنظام الحكم الذاتي في منطقة كردستان كما تم تعديل الدستور المؤقت لسنة 1970 بإضافة الفقرة التالية إلى المادة الثامنة منه: (تتمتع المنطقة التي غالبية سكانها من الأكراد بالحكم الذاتي وفقاً لما يحدده القانون)، كما تم تشريع قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان رقم33 لسنة 1974، ويراد بالاستقلال الذاتي منح الهيئات التي تقام في إقليم الحكم الذاتي نوعاً من الاستقلال التشريعي والإداري والمالي، وإن هذا الاستقلال يعتبر من الأركان الأساسية لنظام الحكم الذاتي، كونه يعبر عن توجه السلطة المركزية في تقليص سلطاتها في بعض المجالات من خلال منح جانب منها إلى هيئات الحكم الذاتي المنتخبة من قبل أهالي الإقليم، والتي تعبر بالتالي عن آمال وطموحات السكان(مولود،2009 :453-454).

أن النخبة السياسية في قيادة الإقليم لجأت إلى سبيل المفاوضات مع الحكومة المركزية، ولأكثر من جولة من الجولات التفاوضية مع الحكومة، وقد حققت نتائج إيجابية، وتم إعطاء إقليم كردستان الحكم الذاتي، ورغم إعطاء الإقليم ذلك الحكم، إلا أن الصراع لم ينتهي بين القيادة السياسية في الإقليم والحكومة المركزية، ورغم هذا إلا أن الأمر حول المناطق المتنازع عليها يبقى الصراع عليها وإن توالت جولات المفاوضات، لأن هذه المناطق

تلك ما هي إلا قميص عثمان من الصعب تحديد حدود تلك المناطق، لأن كل جهة يعتبر المناطق لجانبه.

ثانياً: القوة سبيل الحكم الذاتي: على الرغم من الكفاح الكردي المتواصل لفترات طويلة على مراحل سياسية واجتماعية متباينة، إلا أن الأكراد لم يكونوا مهيئين على أي مستوى، للاستفادة من الموقف المفاجئ الناجم عن انكسار العراق في الحرب، والذي آذن بتحقيق الحكم الذاتي، فإن خطواتهم في مسيرة هذا الحكم، اتصفت بالعشوائية ومحاولة حصد المكاسب العشائرية، على حساب كردستان نفسها. ونظراً إلى وجود حزبين كبيرين، فقد بدأ التنافس بينهما، منذ اللحظة الأولى، وما لبث أن استحال إلى صراع، أعاد إلى الذاكرة صراعاتهما القديمة، منذ السبعينات، إذا تطور من صراع مبادئ إلى صراع مسلّح. وزاد من حدة هذا الصراع، أن توجهات الحزبين مختلفة، بل إن انتماءاتها وتحالفاتهما مختلفة، وتخضع باستمرار للتوجهات القبلية والعشائرية(قمحة، 1996: 32).

ونظراً إلى افتقاد بنية أساسية ملائمة، والافتقار إلى موارد مالية، لإدارة منطقة الحكم الذاتي الجديدة، فضلاً عن الحصار الاقتصادي، الذي فرضته الحكومة العراقية على إقليم كردستان، اعتمد الأكراد اعتماداً كلياً على المساعدات الخارجية، ويلفت في هذا الاتجاه، تصريح مسعود البارزاني في يونيه 1993، " أن جهود شهرين في محاولة جمع مساعدات مالية، من الولايات المتحدة الأمريكية، أو دول أوروبية أو خليجية، قد فشلت، وصار أكراد العراق أمام خيارين، إما أن يعودوا لاجئين من جديد، في إيران وتركيا وغيرهما، أو أن يستسلموا للرئيس العراقي صدام حسين"(عثمان، 2002: 62).

ومع تفاهم القوى الإقليمية على عدم السماح بإنشاء دولة كردية، فقد عاني أكراد العراق عدم اعتراف أي دولة بوضعهم الجديد، وخصوصاً دول الجوار التي تمثل أهمية

خاصة للأكراد. بل كان العكس تماماً، إذ لجأت دول الجوار إلى شبه مقاطعة، سياسية وإقتصادية، عدا "المساعدات المحسوبة"، التي تقدمها إلى الأكراد، وخصوصاً من إيران وتركيا وسورية، في مقابل أهداف محددة يحققونها لها، ومن ثم فإن حجم المساعدات يتقرر بمدى تحقيق الأهداف. وحيال الفراغ السياسي، والمصاعب الجمة، وتعدد زعاماتهم، وظهور حركات وتنظيمات كردية جديدة، كالحركة الإسلامية الكردية، التي مثلت تجمعات إسلامية مختلفة، وتزعمها الملا عثمان عبد العزيز، الذي حصل في انتخابات الرئاسة في كردستان على 4% من مجموع الأصوات. وحاولت هذه الحركة أداء دور أكبر على الساحة الكردية، وحالفت الحزب الكردستاني ضد الحزب الوطني، وقد تبنت إيران هذه الحركة (الطالباني، 1988: 110)، هذا وكانت قد تحالفات أبرز أحزاب المنطقة الكردية، خلال فترة الثمانيات وأوائل التسعينات وكانت التحالفات كالآتي (قمحة، 1996: 33):

1-الحزب الديمقراطي الكردستاني: كان يعتمد في الدعم الخارجي، إقليمياً، على إيران، ودولياً على الولايات المتحدة الأمريكية، وينفذ أهداف إيران في العراق.

2-الإتحاد الوطني الكردستاني: كان حليفاً للنظام العراقي، ودائم الاتصال به، وكان جلال طالباني رئيس الحزب، هو الراعي الرئيسي للمفاوضات الكردية مع الحكومة، وكان يتلقى مساعداته في العراق، إلا أنه في الفترة من نهاية عام 1993 وحتى منتصف عام 1994، حدث انقلاب تام في توجهات الحزبين، بسبب التدخل الإيراني. إذ اكتشفت إيران أن هناك تنسيقاً وتفاهماً بين الحزبين الديمقراطيين الكردستانيين في العراق وإيران، هاجم على أثرهما الحزب الكردستاني الإيراني أهدافاً داخل إيران بنجاح. وقد احتمى العديد من مقاتلي الحزب داخل المعسكرات تابعة للحزب الوطني الديمقراطي العراقي، في شمال العراق. لذلك قصفت مدفعية إيران وسلاحه الجوي تلك المعسكرات. ولم تكتف طهران بذلك، بل عمدت إلى

التحالف مع حزب الإتحاد الوطني الكردستاني، فأمدته بالأسلحة والمعدات، ليهاجم هو نفسه معاقل الحزب الوطني، وفعلاً اشتعل الصراع في شمالي العراق بين الحزبين في إبريل 1994. وتكبد كلاهما خسائر كبيرة، ولم يتوقف إلا بتدخل قوات التحالف الدولي. ومنذ تلك اللحظة تغيرت توجهات الحزبين. وأخذت مناحي الصراع المناحي التالية (الطالباني، 1988: 112):-

1- إذا تحالف الحزب الديمقراطي الكردستاني مع الحكومة العراقية، ونادى بأن الحوار مع النظام العراقي، هو الطريق إلى حل المشكلات الكردية. واتجه إلى الحصول على الدعم من "العراق الأم".

2- أما الإتحاد الوطني الكردستاني، فأكد أن حل المشكلة الكردية لن يتحقق، إلا بإشراف أمريكي- أوروبي، واتجه إلى التحالف مع إيران، التي تدعمه بالإمكانيات المادية والسلاح، في سبيل تحقيق أهدافها.

3- إما تحالف الحزب الإسلامي الكردستاني، والذي سبق إنشاءه بدعم إيراني اتخذ الحياد بين الحزبين، وقد أدى ذلك إلى فتور شديد بين الحزب وإيران، التي تسعى من خلاله إلى تحقق كامل اهدافها.

لقد اشتعل الصراع في نطاق تحالفات 1994، التي لم يطرأ عليها أي تغيير، في هذا الوقت، وبدأ منذ أوائل عام 1996 بحشود إيرانية على طول الحدود الشمالية الغربية لإيران، في مواجهة كردستان العراق، إذ كانت تدفع من وقت لآخر، قوات الحرس الثوري الإيراني، وأخرى من كتائب "بدر" التابعة للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية، إلى مهاجمة معاقل الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني، الموجودة في شمالي العراق في مناطق سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي. وقد توغلت هذه القوات إلى مسافات تصل إلى 50 كم داخل

الأراضي العراقي، منتهكة سيادة العراق. وكان مسعود البارزاني، رئيس الحزب الديمقراطي، يتولى إعلان هذه الإتهامات. وكانت إيران تقابلها بالصمت، عدا تصريحات قليلة، بأنها تقصف مواقع الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني "الخارجة عن القانون"، انتقاماً من غاراتها على أهداف حيوية إيرانية(عثمان، 2002: 63).

إن اللجوء إلى القوة من الأساليب القديمة في العادة لأن لغة الحوار اليوم هي لغة من أراد الوصول إلى حل عن قناعة، إن القوة التي أخذت بها الأحزاب الكردية كطريق لفرض إرادتها وتطلعاتها السياسية والمتعلقة بالحكم الذاتي لم تأتي أكلها.

إن الحكم الذاتي وإن تحقق يبقى تنفيذه لحالة صراع، لأن الأطياف السياسية الكردية البعض منها تنادي بالظاهر بالحكم الذاتي أما في الباطن فهي رافضة له بحيث أنها ترى بالإنفصال وتشكيل دولة مستقلة فوق الحكم الذاتي، وبالتالي لا يرضى الحكم الذاتي التطلعات السياسية لهذه الفئة وحتى لو تم إقامة الحكم الذاتي ستبقى هذه الفئة منغصة الإستمرارية.

المطلب الثالث:

سيناريوهات الحلول المتوقعة

إن سيناريوهات الحوار المتوقعة لحل المناطق المتنازع عليها، بعد استعراضنا لما سبق من معطيات تاريخية وسياسية للمشكلة الكردية بعامة والمناطق المتنازع عليها بخاصة، فإنه يمكننا في هذه الحالة استعراض عدة سيناريوهات متوقعة ومستقبلية تنتظر المناطق المتنازع عليها بين القيادتين السياسيتين الكردية في إقليم العراق والدولة الأم الدولة العراقية، إن هذه السيناريوهات تعتمد في ظل العوامل التي تدفع بها إلى الظهور والأخذ بواحد منها وترك الباقي، وهذه العوامل تحددها الظروف الداخلية في كل من دولة العراق(الدولة الأم) وما يجري على أرض كردستان والتوجهات السياسية التي ينقادون إليها وفي هذا المقام سنتناول هذه السيناريوهات في فقرتين، وهما:-

أولاً: السيناريوهات السلمية.

ثانياً: السيناريوهات الصراع.

أولاً: السيناريوهات السلمية: وهذه السيناريوهات تقسم إلى قسمين سنتناولها في فقرتين فرعيتن هما:

أ- **سيناريو ضم المناطق المتنازع عليها لإقليم كردستان:**إن هذا السيناريو تكتنفه عدة سلبيات تتجلى بالآتي:-

1- إن الدولة العراقية الأم ليست اليوم في وضع يساعدها في اتخاذ قــرار جــريء لإلحاق المناطق المتنازع عليها لإقليم كردستان، كون ذلك يشكل بادرة سياسية لا ترضى بها الأطراف السياسية الأخرى في الحكومة العراقية، حيث تعتبر ذلك ضرباً من ضروب الأذى تتصف به الدولة عندئذٍ.

2- إن الإختلاف على المساحات المتنازع عليها يجعل الأمر في وضع شائك، حيث أن الأكراد يطلبون أكثر وفق وجهة نظر الحكومة الأم، في حين ترى الحكومة أن المنــاطق المتنازع عليها أقل بكثير من مطالب الأكراد، وهذا يؤدي إلى وضع الأمر بين شد وإرخــاء، الأمر الذي يؤدي إلى صدود الحكومة عن إعطاء الأكراد شيئاً منها.

3- إن المناطق المتنازع عليها ذات أهمية إقتصادية، وبالتالي قد تكون وجهة نظــر الحكومة الأم، أن تكون هذه المناطق تحت سلطة الحكومة، حتى توزع مردودها الاقتــصادي على كل الشعب العراقي، ولا تستأثر به جماعة دون أخرى، لذا سيبقى التمــسك بالمنــاطق عنوان وقوام السياسة الحكومية.

4- إن المناطق المتنازع عليها إذا ما لحقت بإقليم كردستان، الذي لم ينعم لحــد الآن بالنظام الفدرالي، قد يؤدي من وجهة نظر الحكومة إذا ما ألحقت المناطق المتنازع عليها، أن تكون سلطة الحكومة المستقبلية عليها كسلطتها على إقليم كردستان اليوم لأن بــساط الــسلطة اليوم بيد قادة الأحزاب الكردية لا غيرهم، وهم في حالة اختلاف.

5- إن المناطق المتنازع عليها إذا ما أعيدت إلى إقليم كردستان العراق، ستكون هي ذاتها موضوع صراع بين الحزبين الكرديين، ومما لا شك فيه أنهما ليسا على وفاق، ولكــل حزب أجندته السياسية وتوجهاته الخاصة، إما لدولة من دول الجوار أو للدولة الأم.

ب- سيناريو تخلي الكرد عن المطالبة بالمناطق المتنازع عليها: إن لهذا السيناريو مبرر لطرحه على الساحة السياسية، ومبررات هذا السيناريو أهمها:

1- إن الأحداث التي تحيط بإقليم كردستان قد يجعل الكرد التخلي عن المطالبة بالمناطق المتنازع عليها، ولكن هذا التخلي إلى حين، ولا يمكن أن يتخلى الكرد إلا إذا أصابت الإقليم أحداث سياسية كبيرة، تصرف أنظارهم عن هذه المناطق، ولو إلى مدة وجيزة حتى تمر تلك الأحداث.

2- قد يصيب الأكراد الملل السياسي من المطالبة بالمناطق المتنازع عليها، وتصبح المطالبة شكلية، وتأخذ طابع التذكير على أن هناك مناطق مقتطعة من الأقاليم الكردية، ألحقت بغيرها من المناطق.

3- إن المساحة السياسية التي يلعب بها الأكراد داخل الحكومة العراقية، قد يجعل الأكراد يشعرون أنهم أصلاء في جسم الدولة العراقية، ولم تعد قضية العرق العربي والكردي هي محور خلاف بين الحكومة والأكراد أنفسهم، وخصوصاً ونحن نرى رئيس الجمهورية ووزير الخارجية من العرق الكردي ويتبو آن مناصب سياسية رفيعة في الدولة العراقية.

ثانياً: السيناريوهات الصراع: وهذه السيناريوهات بدورها تقسم إلى قسمين هما:

أ- سيناريو إبقاء الحال كما هو عليه: إن هذا السيناريو تدفع به ليكون من السيناريوهات المتوقعة عدة أمور، ومن هذه الأمور هي:

1- انقسام الحزبين الكرديين على نفسيهما، وهذا ما يجعل الحكومة العراقية الأم تبقى الأمر كما هو عليه الآن، إذ نرى أن حزب الإتحاد الوطني الكردستاني حليفاً للنظام العراقي ودائم الاتصال به، كيف ونحن نرى جلال الطالباني اليوم رئيس الحزب يتبوأ مركز سياسياً

مرموقاً في الدولة العراقية إذ يعتلي سدة الحكم فيها، إذاً والحالة هذه لا يرضى بأي حال من الأحوال تحديد المناطق المتنازع عليها وإلحاقها بالإقليم،لان ذلك يعني نزع سلطانه عن المناطق تحت سيادته.

2- إن هناك أكثر من جهة سياسية مستفيدة من النزاع حول المناطق المتنازع عليها، وترى في إبقاء الحال على ما هو عليه خير وسيلة لتحقيق أهدافها، لكون الدول الطامعة تبعث الفوضى والنزاع والصراع، وذلك لإلهاء الشعب الذي في أرضه مصلحتها، وتحت جناح الفوضى تكون الفرصة المؤاتية لتحقيق الأهداف وبلوغ الغايات، وبالتالي تعمل هذه الدول الطامعة إلى تثوير نيران الصراع كلما خبت، وتدعم الأطراف من أجل إثارة ما من شأنه ابقاء الصراع على أشدة.

3- إن الدولة الأم (العراق) والقيادة السياسية الكردية لم تصل إلى نقطة تفاهم بعد حول ما هي المناطق المتنازع عليها وحدودها، إذا كان الأمر كذلك فكيف سيتم البت في أمر هذه المناطق المتنازع عليها، في اعتقادنا لن تصل الحكومة العراقية والجماعات السياسية الكردية إلى نقطة حوار تلتقي بها جميع توجهات الطرفين ليمضوا قدماً من أجل تحديد وتأشير هذه المناطق المتنازع عليها.

4- إن مشكلة المناطق المتنازع عليها هي من أصل مشكلة مضت عقود زمنية ممتدة عليها، فمن أوائل القرن العشرين (الماضي) لم يصل الأكراد والدولة المركزية الأم العراق إلى حل لها، ألا وهي مشكلة إقليم كردستان برمته، وبقيت المشكلة تراوح في مكانها، لذا فإن مشكلة المناطق المتنازع عليها سيكون مصيرها كمشكلة الإقليم الأم إقليم كردستان تراوح مكانها، ولا حل ينتظرها، لأن الأصابع التي أخذت توجه السياسة في الدولة الأم (العراق)، ولدى الأكراد كثيرة، ولكل منها أجندتها الخاصة حيث ترى هذه الأصابع، أن خير جو يسمح

لها بالعبث في إقليم العراق بعامة، وإقليم كردستان بخاصة، هي هذه الأجواء المتنازع عليهـا كما عليها الحال.

ب: سيناريو اللجوء إلى القوة: إن القوة سبيل مطروح بين الحكومة المركزية وسلطات الإقليم المتنازع عليها. إن هذا السيناريو له من العوامل ما تدفعه ليطفو على السطح وهـذه مبررات ذلك:

1- إن الصراع لم يوضع له حد بين الحكومة العراقية (الأم)، وبين الكرد في إقليم كردستان، فالصراع والاحتكام لقوة السلاح أمر ليس ببعيد عن فريقين لجآ للسلاح عدة مرات، وخلال فترات تاريخية متباعدة أحياناً ومتقاربة أحياناً أخرى.

2- أن هناك أطراف خارجية تدعم التوجه إلى الاحتكام للسلاح، وذلك من خلال إعـداد وتدريب، والإمداد بالسلاح وإرسال الخبراء، ومن ضمن هذه الأطراف نشير إلى دولة إسرائيل، التي لها دولة غير مستقرة، وأهدافها في إقليم كردستان والعراق معروفة للجميع، وبالتالي قد تكون المناطق المتنازع عليها بين الإقليم والحكومة المركزية الشرارة التي تقـود إلى استخدام السلاح بين الطرفين المتنازعين، وبدعم من الخارج وخاصة دولة إسرائيل التي ترى بالصراع ما يشغل الآخرين عنها.

3- إن الثروات الإقتصادية التي تزخر بها المناطق المتنازع عليها تسيل لعاب الطرفين، وقد تؤدي إلى تنافس في استثمارها هذا التنافس يقود إلى المجابهة عنوانها الصراح والاحتكام إلى قوة السلاح.

إن ما سبق من سيناريوهات فإن السيناريو الثاني هو المرشح والقائم على إبقاء المناطق المتنازع عليها على ما هي عليه و نستند في ذلك إلى ما يلي:

1- إن المناطق المتنازع عليها لم تحدد، ولن تجد أطرافاً سياسياً ليقوموا على تحديدها، لتكون معروفه لكل أطراف الصراع، لأن الأطراف السياسية سواء بالحكومة الأم، وبالأحزاب الكردستانية بصفة عامة أنها ضعيفة، والولاء للخارج سواء في الحكومة أو الأحزاب الكردستانية، وبالتالي صفة الضعف والولاء الخارجي يجعل الأمور لا تتقدم ولا تتأخر، لأنها لا تملك الأطراف الإرادة السياسية الحرة التي تستطيع من خلالها الوصول إلى حلول ترضي الطرفين حول المناطق المتنازع عليها.

2- إن المناطق المتنازع عليها اليوم هي محل خلاف دائم للطرفين الحكومة (الأم) والأحزاب الكردستانية، ففي إلحاقها لإقليم كردستان يعني إلحاق الضرر بالحكومة الأم، لكونها لا تستفيد من خيراتها الإقتصادية بعد الإلحاق، وعدم المطالبة بالمناطق المتنازع عليها من قبل الأحزاب والقيادات الكردية، يعني الاعتراف بأن هناك لا مناطق متنازع عليها والاعتراف بالأمر الواقع، وهذا لا يرضى به الكرد بأي حال من الأحوال ولكي تبقى المناطق المتنازع عليها مصدر ثراء للطرفين الأمر الذي يدفعنا إلى ترجيح هذا السيناريو على غيره، وهو ابقاء الحال على ما هو عليه.

الفصل الخامس

الخاتمة

إن أكثر الدراسات تؤكد أن الأقاليم الجغرافية ذات الكثافة السكانية التي تنتمي إلى عرق واحد تلعب دوراً كبيراً في استقرار الدولة القومية، ويكون الدور اكبر إذا كانت تلك الأقاليم تقع على جانب الدول من الخارج، وذات الصلة بدول الجوار كإقليم كردستان، وبالتالي تزداد التدخلات وذلك نتيجة لأمرين، الأول: ليكون أهل ذلك الإقليم أداة ضغط على الدولة الأم، وذلك لإفساح مجال أكثر لدولة الجوار للتدخل في شأن الدولة تلك، وهذا يجعل توجهها يعمل مراعاة مصالح دولة الجوار، وأما الأمر الثاني: ليكون ذلك الإقليم ورقة رابحة بيد دول الجوار، حيث تعمل على افتعال أزمات على جانب حدود الإقليم عند تثوير الداخل، لأن الدول تعمل على ذلك لتوجيه أنظار السكان إلى تلك الأزمات، وبالتالي يتم إخماد ثورة الداخل، لأن المسائل الأمنية الخاصة بالوطن توضع في الصدارة عند الشعوب.

أما في مجال الحديث عن إقليم كردستان والعراق، فإن الإقليم مقسم بين عدة كيانات سياسية هي إيران وتركيا وسوريا والعراق والإتحاد السوفيتي (سابقاً)، الأمر الذي أدى إلى تجزئة الحس السياسي والوعي الكردي، وهذا يؤدي إلى أن الأكراد لا يستند موقفهم على حال من الأحوال بل على أحوال عديدة، وهذا نتيجة الظروف الاجتماعية والسياسية والإقتصادية التي تهب على الأكراد من كل الأطراف السياسية التي تقتسم إقليم كردستان بينها، فضلاً عن التأثيرات والتدخلات الخارجية الإقليمية والدولية، أن الأطماع الخارجية في

منطقة كردستان العراق أدت إلى توظيف الورقة الكردية لصالح مصالح الدول الطامعة في العراق بعامة وإقليم كردستان بخاصة.

أضف إلى أن انقسام الأكراد إلى عدة فئات وأحزاب مختلفة في التوجهات والأهداف وقوامها في ذلك العصبية لهذا القائد أو ذاك، مما أدى بالأكراد ليكونوا لعبة حقيقية بيد أطراف لا ترى مستقبلاً سياسياً ينتظره الأكراد كما يحلمون به، كما أن النزعة الاستقلالية والحلم بدولة كردية مستقلة أدت إلى قيام منازعات مع الدولة الأم دولة العراق، وقد لجأت الفئات الكردية إلى استغلال الضعف الذي دب بدولة العراق بعد الإحتلال، وأخذت تتسلح بالقوة وهي تستند بظهرها على دول أخرى فأخذت تطالب بأراضٍ لتضم إلى إقليم كردستان على اعتبار تلك المناطق هي جزء من أراضي الإقليم، عرفت هذه المناطق بالمناطق المتنازع عليها.

إن هذه الدراسة قامت على فرضية مفادها: أن العلاقة بين إقليم كردستان والحكومة العراقية ستتحدد بالقدر الذي يطبق فيه النظام الفدرالي على المناطق المتنازع عليها سلباً أم إيجاباً سلماً أم صراعاً.

كما أن الدراسة هدفت إلى تأكيد صحة الفرضية أو إثبات خطأها، أما من جهة التحقق من الفرضية، فإن الدراسة جاءت مؤكدة لصحة الفرضية تلك، وذلك أن أكراد الأتراك أصبحت علاقتهم مع الدولة الأم علاقة عابرة، وأن سمة الصراع هي السمة التي تحكم العلاقة بين الطرفين، سواء كان ذلك الصراع مظهره حمل السلاح أو الحوار الذي لا يفضي إلى نتائج ذات قيمة، وهذا يبعث إلى تأكيد ما ذهبنا إليه، وبيان ما تم استنتاجه والتوصيات التي استوجبتها تلك الاستنتاجات، وسنبين ذلك على النحو التالي:

أولاً: التأكد من صحة الفرضية: ما ذهبنا إليه في الوصول إلى صحة الفرضية ما يلي:

1- أن الأكراد منذ قيام الدولة العراقية، والإحتلال البريطاني عام 1918 ولغاية الإحتلال الأمريكي عام2003، وما بعد الإحتلال، والشغل الشاغل الكردي يدور حول نيل الاستقلال والانفصال عن العراق، ولما كان الأمر كذلك فإن الاستقرار لم يحل في العراق وخصوصاً في المناطق المتنازع عليها بين إقليم كردستان والحكومة الأم (العراقية).

2-إن دول الجوار أخذت تغذي التوجهات الكردية، وتعمل على تحريك نزعة الاستقلال كلما اصطدمت مصالحها والمصالح العراقية الدولة الأم للأكراد. وهذا ما جعل صانع القرار العراقي يلجأ لدول الجوار، ويوقع اتفاقيات معها، وذلك للحيلولة دون دعم الأكراد وتهدئة الوضع الداخلي الذي كان بفعل العامل الكردي الذي هو سبب الاضطراب.

3- أن الجولات التفاوضية بين الأكراد والدولة الأم (العراق) على كثرتها لم تفضي إلى نتائج ملموسة، وبالتالي نجد خشية المطامع بالخيرات التي يعج بها إقليم كردستان هي التي تسيطر على جو المفاوضات، وبالتالي تنتهي كل جولات المفاوضات إلى مزيد من الخلافات.

4- إن المناطق المتنازع عليها هي موضع خلاف بين القيادة السياسية الكردية، والقيادة السياسية في الدولة الأم، لذا أخذت تلك المناطق تسيطر على الجو الذي يسود أجواء الحوار.

5- إن النظام الفدرالي الذي يطرح بين حين وآخر لحل أزمة المناطق، تحفه مزيد من المخاطر، في واحدة منها أن الأجواء لا تبعث على وجود أرضية لوضع النظام الفدرالي على المناطق المتنازع عليها موضع التنفيذ.

6- ان العلاقة بين الحكومة المركزية، والقيادات السياسية في اقليم كردستان ستبقى يميزها الصراع على المناطق المتنازع عليها، لكون تطبيق الحكم الذاتي كحل مقترح يواجه صعوبات جمة، وفي اعتقادنا لن يرى النور في الظروف الحالية.

إن هذه الدراسة أفضت إلى العديد من الاستنتاجات والتي بدورها كانت بمثابة خلاصة ما أفضت إليه الدراسة.

ثانياً: استنتاجات الدراسة: لقد توصلت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى عدة استنتاجات هي:

1- أن التاريخ السياسي للأكراد تاريخ طويل ملئه الكثير من المفاجأت التي تبعث على الآمال أحياناً وقرب تحقيقها، وعن نفس الآمال واستحالة تحقيقها، وهذا كان بسبب التوجهات التي دفعت بها الدول الخارجية ذات المصالح بإقليم كردستان.

2- أن التطلعات السياسية الكردية لن يكتب لها النجاح، وذلك بسبب انقسام الأكراد على أنفسهم، وتعدد الزعامات السياسية وارتباط تلك الزعامات السياسية بأجندة سياسية مع دول خارج محيط الإقليم.

3- إن المناطق المتنازع عليها تختلف وجهة نظر الأكراد عن وجهة القيادة السياسية العراقية، حيث إن الأكراد يدعون عدداً من الأقاليم تتبع لإقليم كردستان والقيادة العراقية ترى خلاف ذلك .

4- ضرورة الوقوف على حدود المناط المتنازع عليها وتخطيطها من قبل لجان تحكيم، ومن ثم تقرير مصيرها بالإنضمام إلى مناطق الإقليم واعتبارها جزء منه، أو انضمامها للدولة الأم واعتبارها جزءاً منها.

5- إن الأكراد يرون بأفضل الحلول لحل النزاع ونبذ الصراع جانبا بين الأكراد كأقلية تسكن إقليم كردستان والدولة العراقية الأم هو تطبيق النظام الفدرالي، مع وضع نصوص دستورية تنص على ذلك، وضرورة وجود آلية تعمل على تطبيق هذا النظام .

6- إذا كان النظام الفدرالي سيؤدي في نهاية الأمر إلى الاستقرار في العراق، فإن الدول الأخرى ستفشل النظام؛ لأنها ترى بالورقة الكردية ورقة لا تسهم في استقرار العراق بما فيه الإقليم، لإن الاستقرار يقف حائلا أمام نفوذها في الإقليم بخاصة والعراق بعامة.

7- إن أفضل وسيلة لتحقيق النظام الفدرالي وبسط مظلته على المناطق المتنازع عليها هي الحوار، والالتزام بما يفضي إليه هذا الحوار الجاد، لوضع حد للنزاع الدائر في المناطق المتنازع عليها.

8- أن الصراع وقد يكون حتمي بين قادة الإقليم والحكومة المركزية، اذا لم تفضي الحوارات والمفاوضات إلى نتيجة العمل بالنظام الفدرالي ووضع آلية لتنفيذه، وهذا سيكلف الطرفين الكثير وفي نهاية المطاف يصب في سلة الدول الطامعة بثروات الإقليم، والتي لا ترى بالدولة العراقية إلا دولة ضعيفة، لان هذا سيسهل علها تنفيذ أجندتها على الساحة العراقية وعلى حساب الشعب العراقي عرباً وأكراداً.

9- إن الدول التي تحتل أجزاء من إقليم كردستان و المتمثلة بدول الجوار هي التي تضع العقبات أمام الحلول التي تفضي إليها الحوارات مع الدولة الأم،ليحل استقرار محل الصراع.

10- أن تدخل منظمة مؤتمر الإسلامي كهيئة اعتبارية لها مكانتها عندما بدا الحوار بين القيادات السياسية الكردية والقيادات السياسية العراقية مرحب به، أكثر من تدخلات

القوى الأخرى كالولايات المتحدة ومجموعة الدول الأوروبية، لان هـذه الـدول لا تـرى بالحوار إلا ما يحقق مصالحها في إقليم كردستان بخاصة والعراق بعامة.

11- إن التوجهات الكردية اتخذت مسربين من وجهة نظر الكرد، المسرب الأول الحوار كأحد أدوات تحقيق الأهداف الكردية، وأما السبيل الأخر،س فهـو الـصراع وهـذا مكلف للطرفين الكردي والعراقي معاً.

12- أن أي من التوجهات الكردية سـواء كانـت المناديـة بالاسـتقلال للإقلـيم الكردستاني، أو تلك المنادية بتطبيق النظام الفدرالي مرهون تحقيقها بعدة أطـراف داخليـة وخارجية، وفي اعتقادنا الجازم أن العقبات أمام هذه التوجهات لا تنذر بالذي يريده الأكـراد وعلى أنها ستتحقق.

ثالثا: توصيات الدراسة: أن ما سبق من استنتاجات استوجبت عدة توصيات:

1- بث الوعي في صفوف الأكراد، لإدراك مغزى الدول التي لها مصالح في ارض كردستان العراق، التي لا تسفر في نهاية الأمر لصالح الأكراد بقدر ما تسفر عنـه لـصالح الدول ذات المصالح، وذلك عن طريق القنوات الفضائية ليصل الصوت الى كل بيت كردي لان البث التلفزيوني يدخل البيوت بدون استئذان، وذلك عن طريق برامج هادفة يقوم عليها علماء نفس لهم قدرة على الإقناع.

2- عدم الإصغاء للوعود الأجنبية التي تنهال على القيادات الكردية، لان مثل هـذه الوعود ما كانت إلا لتحقيق مصالح الدول الواعدة، وأن الدول الأجنبية وعدت من قبل ولكنها خذلت الجهات الموعودة.

3- ضرورة الوصول إلى حلول للمناطق المتنازع عليها، وان طريق الحوار، وتوثيق كل ما يتم التوصل إليه، مع العودة إلى منظمة المؤتمر الإسلامي لحل أي أشكال يقف كمعوق يعتبر من الأمور الضرورية والملحة لوضع حدٍ للصراع القائم.

4- اعتبار كل سكان إقليم كردستان بما فيها المناطق المتنازع عليها، وسكان بقية العراق شعب واحد له من الروابط العقائدية والتاريخية، ما يبرر على الجميع العمل لوحدة الأرض والشعب العراقيين.

5- إن المعطيات السياسية التي استفاد منها الأكراد بعد إحتلال العراق، ما هي إلا هبة من المحتل، وهذا المحتل سيتراجع عن هبته بعد انتهاء مصلحته التي قادت إلى الهبة، لذا على الأكراد أن لا تفرح بما أخذت وتدير ظهرها للدولة الأم بل عليها أن تعلم أن المحتل سيرحل يوما ما، وتبقى الجغرافيا، لذا فما على الأكراد إلى التمسك بالثوابت و المرتكزات التي تعزز روابطهم مع الدولة الأم.

وأخيرا أن المناطق المتنازع عليها، مشكلة في حد ذاتها، ثم طرحها على بساط البحث بين الأكراد و الدولة الأم، وان أطراف أخرى إقليمية ودولية تعمل على أبقاء الصراع، لان الصراع عامل هام لإبقاء أقدامها راسخة في الإقليم بخاصة والعراق عامة، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة وربيبتها إسرائيل لن تتردد في إثارة الصراع، كلما خبت نيرانه، وإن أفضل وسيلة للوصول إلى حلول سياسية وإقتصادية واجتماعية هي العودة إلى خيمة الدين، الذي به كل شيء، واعتبار ما يخسره هذا الفريق يصب في سلة الفريق الأخر هذا أو ذاك وكلاهما من أتباع الإسلام، والتمثل بقول الله عز وجل في محكم التنزيل: "**وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان**".(الأنفال، الآية 2)

وصلى الله على سيدنا محمد

كما ذكره الذاكرون

وغفل عنه الغافلون.

الباحثة

الملاحق:

الملحق رقم (1)

نص المادة (140) من الدستور العراقي الدائم لسنة 2005

المادة (140):

أولاً: تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال تنفيذ متطلبات المادة د(58) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية بكل فقراتها.

ثانياً: المسؤولية الملقاة على السلطة التنفيذية في الحكومة الانتقالية والمنصوص عليها في المادة (58) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية تمتد وتستمر إلى السلطة المنتخبة بموجب هذا الدستور على أن تنجز كاملة (التطبيع الإحصاء وتنتهي باستفتاء في كركوك والمناطق الأخرى المتنازع عليها لتحديد إرادة مواطنيها) في مدة أقصاها الحادي والثلاثون من شهر كانون الأول سنة ألفين وسبعة.

الملحق رقم (2)

الملحق رقم (58) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية لسنة 2004:

المادة 58:

أ- تقوم الحكومة العراقية الانتقالية ولا سيما الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية وغيرها من الجهات ذات العلاقة، وعلى وجه السرعة باتخاذ تدابير من اجل رفع الظلم الذي سببته ممارسات الناظم السابق والمتمثلة بتغيير الوضع السكاني لمناطق معينة بضمنها كركوك، من خلال الهجرة القسرية من داخل المنطقة وخارجها، وتوطين الأفراد الغرباء عن المنطقة، وحرمان السكان من العمل، ومن خلال تصحيح القومية، ولمعالجة هذا الظلم، على الحكومة الانتقالية العراقية اتخاذ الخطوات التالية:

1- فيما يتعلق بالمقيمين المرحلين والمنفيين والمهجرين والمهاجرين، وانسجاما مع قانون الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية، والإجراءات القانونية الأخرى، على الحكومة القيام خلال فترة معقولة بإعادة المقيمين إلى منازلهم وممتلكاتهم، وإذا تعذر ذلك على الحكومة تعويضهم تعويضاً عادلاً .

2- بشأن الأفراد الذين تم نقلهم إلى مناطق وأراض معينة، وعلى الحكومة البت في أمرهم حسب المادة 10 من قانون الهيئة العليا لحل النزاعات الملكية العقارية، لضمان إمكانية تلقي تعويضات من الدولة. أو إمكانية تسلمهم لأراض جديدة من الدولة قرب مقر إقامتهم في المحافظة التي قدموا منها، أو إمكانية تلقيهم تعويضاً عن تكاليف انتقالهم إلى تلك المناطق.

3- بخصوص الأشخاص الذين حرموا من التوظيف أو من وسائل معيشية أخرى لغرض إجبارهم على الهجرة من أماكن إقامتهم في الأقاليم والأراضي، على الحكومة أن تشجع توفير فرص عمل جديدة لهم في تلك المناطق والأراضي.

4-بخصوص تصحيح القومية فعلى الحكومة إلغاء جميع القرارات ذات الصلة، والسماح للأشخاص المتضررين بالحق في تقرير هويتهم الوطنية وانتمائهم العرقي بدون إكراه أو ضغط.

ب-لقد تلاعب النظام السابق أيضا بالحدود الإدارية وغيرها بغية تحقيق أهداف سياسية، على الرئاسة والحكومة العراقية الانتقالية تقديم التوصيات إلى الجمعية الوطنية وذلك لمعالجة تلك التغييرات غير العادلة. وفي حالة عدم تمكن الرئاسة الموافقة على الإجماع على مجموعة من التوصيات، فعلى مجلس الرئاسة القيام بتعيين محكم محايد وبالإجماع لغرض دراسة الموضوع وتقديم التوصيات وفي حالة عدم قدرة مجلس الرئاسة على الموفقة على محكم فعلى مجلس الرئاسة أن تطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تعيين شخصية دولية مرموقة للقيام بالتحكيم المطلوب.

ج- تؤجل التسوية النهائية للأراضي المتنازع عليها ومن ضمنها كركوك، إلى حين استكمال الإجراءات أعلاه، وإجراء إحصاء سكاني عادل وشفاف وإلى حين المصادقة

على الدستور الدائم. يجب أن تتم هذه التسوية بشكل يتفق مع مبادئ العدالة، أخذا بنظـــر الاعتبار إرادة سكان تلك الأراضي.

الملحق رقم (3)

الأمم المتحدة	**Distrs. GENERAL**
مجلس الأمن	**S/RES/0688 (1991)**
	5 April 1991

القرار 688 (1991)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته (2982) المعقودة في نيسان / أبريل 1991

إن مجلس الأمن،

إذ يضع في اعتباره واجباته ومسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة بالنسبة لصيانة الأمـــن والسلم الدوليين،

وإذ يشير إلى الفقرة (7) من المادة (2) من ميثاق الأمم المتحدة، وإذ يساوره شديد القلق الذي يتعرض له السكان المدنيون العراقيون في أجزاء كثيرة من العراق والـــذي شـــمل مـــؤخراً

المناطق السكانية الكردية وأدى إلى تدفق اللاجئين على نطاق واسع عبر الحدود الدولية، وإلى حدوث غارات عبر الحدود بما يهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة،

وإذ يشعر بانزعاج بالغ لما ينطوي عليه ذلك من آلام مبرحة يعاني منها البشر هناك، وإذ يحيط علماً بالرسالتين المرسلتين من الممثلين الدائمين لتركيا وفرنسا لدى الأمم المتحدة والمؤرختين في 3 نيسان/أبريل 1991، و4 نيسان/ أبريل 1991، على التوالي (S/22442, S/22435).

وإذ يحيط علماً أيضاً بالرسالتين اللتين أرسلهما الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة في 3 و4 نيسان/ أبريل 1991، على التوالي (S/22447, S/22436)،

وإذ يعيد تأكيد التزام جميع الدول الأعضاء تجاه سيادة العراق وجميع دول المنطقة، وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي،

وإذ يضع في اعتباره تقرير الأمين العام المؤرخ في 20 آذار/ مارس 1991 (S/22366)

1- يدين القمع الذي يتعرض له السكان المدنيون العراقيون في أجزاء كثيرة من العراق والذي شمل مؤخراً المناطق السكانية الكردية وتهدد نتائجه السلم والأمن الدوليين في المنطقة،

2- يطالب بأن يقوم العراق على الفور، كإسهام منه في إزالة الخطر الذي يتهدد السلم والأمن الدوليين في المنطقة، بوقف هذا القمع، ويعرب عن الأمل، في السياق نفسه، في إقامة حوار مفتوح لكافة احترام حقوق الإنسان والحقوق السياسية لجميع المواطنين العراقيين،

3- يصر على أن يسمح العراق بوصول المنظمات الإنسانية الدولية، على الفـور، إلـى جميع من يحتاجون إلى المساعدة في جميع أنحاء العراق، ويوفر جميـع التـسهيلات اللازمة لعملياتها،

4- يطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده الإنسانية في العراق، وأن يقدم علـى الفور، وإذا اقتضى الأمر على أساس إيفاد بعثة أخرى إلى المنطقة، تقريراً عن محنة السكان المدنيين العراقيين، وخاصةً السكان الأكراد، الذين يعانون من جميع أشـكال القمع الذي تمارسه السلطات العراقية،

5- يطلب كذلك إلى الأمين العام أن يستخدم جميع الموارد الموجودة تحت تصرفه، بمـا فيها موارد وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، للقيـام علـى نحـو عاجـل بتلبيـة الاحتياجات المحلية للاجئين وللسكان العراقيين المشردين،

6- يناشد جميع الدول الأعضاء وجميع المنظمات الإنسانية أن تسهم في جهود الإغاثـة الإنسانية هذه،

7- يطالب العراق بأن يتعاون مع الأمين العام من أجل تحقيق هذه الغايات،

يقرر بقاء هذه المسألة قيد النظر.

المصادر والمراجع

الوثائق الرسمية

- الدستور العراقي الدائم لسنة 2005.

- الإحصاء السكاني(1957-1977). بغداد: دائرة الإحصاء الوطنية.

- قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الإنتقالية لسنة 2004.

- قانون الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم رقم (13) لسنة 2008.

- مؤسسة الغدير الثقافية (2009). المادة 140 الواقع الدستوري والمشكلات العلمية، **ملفات متسلسلة تعني بالشأن العراقي وقضاياه الأساسية**، الملف الثالث والعشرون.

- تقرير عصبة الأمم، (1924). **مسألة الحدود بين تركية والعراق**، مطبعة الحكومة، بغداد.

- وثائق الدولة العراقي، (2000). تمليك الأراضي، بغداد:محافظة التأميم.

ثانياً:الكتب العربية

- إحسان، محمد،2001: **كردستان و دوامة الحرب**،د.ن، أربيل.

- أحمد، فوزي، (1955). **قاسم والأكراد خناجر وجبال**، الطبعة الأولى، بيروت.

- أحمد، كمال مظهر(1987)، صفحات من تاريخ العراق المعاصر، بغداد: مكتبة البديلي.

- أسسرد، فريد، (2004). **المسالة الكردية بعد قانون إدارة الدولة العراقية**، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية.

- إسكندر، سعيد بشر، (2000). **مراجعة سياسية للفدرالية والحل الفيدرالي للمسألة الكُردية في تاريخ العراق الحديث**(1921–1992). بغداد: الحامدية للنشر.

- باقر، طه، (1989). **مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة**، الجزء الأول، بغداد: مطبعة الحوادث.

- بحري، كريم (2006). **بعض المحطات عند كتابة الدستور الفدرالي للعراق**، اربيل: مجمع مطبوعات شهاب.

- بدبوي، حسين، (2006). **خطوة على الطريق إلى البيت الكُردي الكبير**، آربيل: مؤسسة موكرياني.

- برزنجي، عصام(1993)، **مبادئ وأحكام القانون الإداري**، جامعة بغداد، كلية القانون.

- البزاز، عبدالرحمن، (1997). **العراق من الإحتلال حتى إستقلال**، لندن: دار البراق.

- بطاطو، حنا، (1990). **العراق–الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية** ، **ترجمة عفيف الرزاز**، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية.

- البوتاني، عبدالفتاح، (2001). **وثائق عن حركة القومية الكردية التحررية- ملاحظات تاريخية ودراسات أولية**، دون دار نشر، اربيل.

- بونيت، نورت، (1991). **درع الصحراء**، عمان: دار الكرمل.

- جار، تيد روبرت، (1995). **أقليات في خطر، ترجمة مجدي عبد الحكيم وسامية الشامي**- القاهرة: مكتبة مدبولي.

- الجبوري، عادل، (2001). **تطبيق النظام الإتحادي ـ الفدرالية في العراق بين متطلبات الواقع وحسابات المصالح**. بغداد: دار الجاحظ.

- الجمهورية العراقية، وزارة الخارجية، (1960). **حقائق عن الحدود العراقية الإيرانية**- بغداد: مطبعة الحكومة.

- الجنابى، صلاح حميد و غالب، سعدى على، (1992). **جغرافية العراق الإقليمية**، الموصل :دار الكتب للطباعة والنشر.

- الحسني، عبد الرزاق(1980)، تاريخ العراق السياسي، الجزء الأول- بيروت: دار الكتاب العربي.

- حسين، لقمان عمر، (2008). مبدأ المشاركة في الدولة الفدرالية_دراسة تحليلية مقارنة_، أربيل:مطبعة الحاج هاشم.

- خليل، إسماعيل محمد، (2010). **المنطقة المتنازع عليها**، أربيل: مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر.

- خليل، محسن، (2006) . **القانون الدستوري والنظم السياسية**، الإسكندرية: منشأة المعارف.

- الدرة، محمود، (1966)، **القضية الكُردية**، بيروت: دار الطليعة.

- الدرة، محمود، (1973). **القضية الكُردية**، بيروت: دار الطليعة.

- الدوسكي، كاميران، (2002). **كردستان العثمانية في نصف الأول من القــرن التاســع عشر**، دهوك: دار سبيريز للطباعة والنشر.

- رفعت، أحمد محمد (1998). **الإرهاب الدولي**، لبنان: مركز الدراسات العربي- الأوروبي.

- زكي، محمد، (1989). **تاريخ الدول الإمارات الكردي في العهد الإسلامي**، ترجمة محمد علي عوني، الطبعة الثانية المنقحة، لندن.

- أبو زيد، محمد الهادي، (2007). **الشيعة والسنة والأكراد في العالم-الجيزة**، هلا للنشر والتوزيع.

- سعدالله، صابر، (2003). **المسألة الكُردية في العراق**، ط2، بغداد: دار المثنى.

- صابر، سروة،(2006). **كردستان الجنوبية 1926-1939**(دراسة تاريخية- سياســية)- دون دار نشر ،السليمانية.

- صاله يى، كامل (2009). **الفيدرالية: موجز بسيط**- كردستان: مطبعة أربيل.

- صفوة، نجدة فتحي(1969)، **العراق في مذكرات الدبلوماسيين الأجانب**، صيدا المكتبة العصرية.

- الطالباني، جلال (1988). **حول القضية الكردية في العراق**، بيروت: دار الطليعة.

- الطالباني، جلال، (1970). **كردستان والحركة القومية الكُردية** بيــروت: دار الطليعــة للطباعة والنشر.

- طالباني، نوري، (1995). **منطقة كركوك ومحاولات تغيير واقعها القومي** :لندن.

- عبد الله، عبد الغني (2002). **النظم السياسية**، ط 4- الاسكندرية: منشأة المعارف.

- عثمان، آزاد، (2010). **مشكلة حدود إقليم كردستان الفدرالي**، أربيل: جامعة صلاح الدين.

- عصام، سليمان، (1991). **الفدرالية والمجتمعات التعددية**- بيروت: دار العلم للملايين.

- عصفور، سعد، (1980). **المبادئ الأساسية في القانون الدستوري والنظم السياسية**، الاسكندرية: منشأة المعارف.

- عقراوي، رشيد كريم خان، (2006). **الطريق إلى دولة كردية - دراسة تحليلية نقدية- أراء، محاولات، تحديات، آفاق**، زاناد دهوك: كردستان العراق.

- عمر، شورش، (2009). **خصائص النظام الفدرالي في العراق،_دراسة تحليلية مقارنة_، السليمانية:** مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية.

- عيسى، حامد محمود، (2005). **القضية الكُردية في العراق من الإحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي، 1914-2004**، القاهرة: مكتبة مدلولي.

- غسان، العطية، (1988). **نشأة الدولة**، ترجمة عطا عبد الوهاب- لندن ،دار لام.

- الفضل، منذر،(2004). **دراسات حول القضية الكُردية ومستقبل العراق**، اربيل: دون دار نشر.

- الفكيكي، هاني، (1993). **أوكار الهزيمة،تجربتي في حزب البعث في العراق**، لندن وقبرص: دارالريس للنشر.

- قادر، جبار، 2004 : **القضايا الكردية المعاصرة**، اربيل: دار أراس.

- قادر، مثنى أمين، (2003). **قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية**، السليمانية: مركز كردستان للدراسات استراتيجية.

- قباني، خالد (1981)، **اللامركزية ومسألة تطبيقها في لبنان**، بيروت: منشورات بحر المتوسط وعويدات.

- محمد، خليل (2011). **المنطقة المتنازع عليها**، أربيل: مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر.

- محمد، خليل إسماعيل، (2010). **جغرافية القوميات**، أربيل: مطبعة جامعة صلاح الدين.

- محمد، خليل إسماعيل، (2008). **كركوك –دراسات في التكوين القومي للسكان**، أربيل: مطبعة جامعة صلاح الدين.

- محمد، خليل، (2007). **المنطقة المتنازع عليها بين الحاضر الملتهب والمستقبل المجهول**،–السليمانية: مكتب الفكر والتوعية في الإتحاد الوطني الكردستاني السليمانية.

- محمد، خليل إسماعيل، (2003). **أربيل دراسات ديموغرافية–إقتصادية**، أربيل: وزارة الثقافة.

- محمد، إسماعيل خليل، (1999). **إقليم كردستان العراق(دراسة في التكوين القومي)**، الطبعة الثالثة، أربيل: مطبعة زانكو.

- محمد، إسماعيل محمد، (1993). **المستوطنات الريفية في كردستان بين التجمع والترحيل**– كردستان، جريدة خةبات.

- محمد، خليل إسماعيل، (2006). **القضية الكُردية في العراق وجود أم حدود**، أربيل: جامعة صلاح الدين.

- هماوندى، محمود، (2002). **الفدرالية والديمقراطية للعراق**، اربيل: دار ئاراس للطباعة والنشر.

- مسعد، نيفين عبد المنعم، (1988)، **الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

- معوض، جلال عبدالله (1994)، **الأكراد والتركمان في العراق**، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

- مولود، محمد عمر، (2009). **الفدرالية وإمكانية تطبيقها كنظام سياسي**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

- مولود، محمد (2003). **الفدرالية وإمكانية تطبيقها في العراق**، ط2، كردستان: مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر.

- نزر، (1984)، **الصراع على السلطة في العراق الملكي**- بغداد: مطبعة آفاق عربية، 24.

- نصر، محمد (1973). **في النظريات والنظم السياسية**، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

-اللبدي،محمد(1982)، **أساليب الإعلام الصهيوني**-بيروت، مطابع الكرمل الحديثة.

- الناصري، عقيل، (2000).**الجيش والسلطة في العراق الملكي**، دمشق: دار الحصاد

- هروتي، سعدي،2007: **الحدود الجنوبية لكردستان الجنوبية في القرن التاسع العاشر**- دهوك: دون دار نشر.

- الهزايمة، محمد عوض، (2010). **الحاضر العالم الإسلامي والقضايا السياسية والمواقف الدولية**، عمان: دار حامد للنشر والتوزيع.

- الهزايمة، محمد عوض، (2005). **قضايا دولية معاصرة** -عمان: دار الحامد للنشر.

- هماوندي، محمد، (2002). **الفيدرالية والديمقراطية للعراق -دراسة تأصيلية سياسية وقانونية_**، أربيل: مطبعة وزارة التربية.

- الهماوندي، محمد، (2001). **الفدرالية والحكم الذاتي واللامركزية الادراية الاقليمية، دراسة نظرية مقارنة**، كردستان: مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر.

- وريا، الجاف، (1988). **كركوك**، أربيل: مطبعة وزارة الثقافة في إقليم كردستان العراق.

- يوسف، عبدالرقيب (2005). **حدود كردستان الجنوبية تاريخياً وجغرافياً خلال خمسة آلاف عام- وما ترتب على إلحاقها بالعراق**- السليمانية: وزارة الثقافة والإعلام إقليم كردستان.

المقالات:

- قادر، جبار، **السالنامات العثمانية وحكاية الوثائق النادرة عن كركوك**، في: http//www.kirkukcenter.com .

- صحيفة الراي الأردنية، (2006). مختارات من الصحافة ، عمان: مطابع الراي.

- جريدة الرأي (2007). مقال بعنوان " المسألة الكردية والسياسة الدولية "، متوفر علىالموقع:

http://www.alraicenter.com/index.php?option=com_content&view=article&id=47%3A2010-10-27-09-05-06&catid=20%3A-2007&Itemid=8

- جريدة الشرق الاوسط،(2008)،**الامم المتحدة مصير كركوك بحاجة لحل السياسي** ، بغداد متوفر على الموقع:

www.asharqalawsat.com

المواقع الإلكترونية

- شبكة عراق المستقبل (2011). **الفدرالية... أنواعها، وطرق تشكلها**، متوفر على شبكة الانترنت: http://www.iraqfuture.net/fedral/3.htm.

- صالح، برهم (2005). تنفيذ المادة 140 شرط أساسي لمشاركتنا في العملية السياسية، جريدة الإتحاد، كردستان: http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=24981

- الصالحي، عدنان (2007). أكراد العراق وانحسار العصر الذهبي، مركز الامام الشيرازي للدراسات والبحوث: http://www.annabaa.org/nbanews/67/106.htm

- رونالد ل. واتس (2006). **الأنظمة الفدرالية**، ترجمة غالي برهومة ومها بسطامي ومها تكلا، منتدى الإتحادات الفدرالية اوتاواندا.

- طه، خالد عيسى (2009). **تعمق سياسي وفكري في حياة وتاريخ الأكراد، ورؤية شاملة وكاملة الأبعاد في الحياة الكُردية**، موقع شفق المعلوماتي: http://www.shafaaq.com/sh2/history/9301-2009-12-17-07-54-46.html

- عودة، جميل (2011). الفدرالية العراقية حوار في الأساس، مركز الامام الشيرازي للدراسات والبحوث Shrsc.com، http://www.iraqfuture.net/fedral/1.htm

- الكورياني، أسماعيل (2009). **الأكراد والمعاهدات الدولية**، متوفر على الموقع:_ http://goyan.alafdal.net/t128-topic#151

- كوران، خسرو، (2010). في 2004 إدارة الموصل استنجدت بالبيشرمكه بعد إحتلال المدينة، http://www.pukmedia.com/iraq/8547--2004

- محمد، خليل (2011). تنفيذ المادة 140 الطريق لتحديد الحدود الجغرافية لأقليم كردستان، **جريدة الإتحاد**، كردستان: http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=24168

– مؤيد،سامر(2011)، **قضية كركوك: رؤية في الأبعاد الإستراتيجية والحلول المقترحة**،المنبر التركماني صوت الضميرمتوفر على الموقع:

Iraqi Turkmen Journal.htm

– المعرفة،(2011)،كركوك متوفر على الموقع:

www.marefa0org

– طالباني، نورى: **كركوك مدينة كانت جزءا من اماراتي اردلان و بابان**، بحث منشور في: http\\www.alitthad.com .

– قادر، جبار: **التركيب الأثنى لسكان كركوك خلال قرن (1850–1958)**– بحث منشور في: http\\www.kurdtime.com.

–المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية/ منتدى الإتحادات الفدرالية: **تمهيد حول الفدرالية**، ترجمة نور الأسعد وناتالى سليمان، بيروت 2005.

رسائل الماجستير والدكتوراه

– جواد، علي(2004)، **الدولة والمجتمع في العراق المعاصر**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد.

– حمدي، وليد، (1992). **الكرد وكردستان في الوثائق البريطانية** (دراسة تاريخية وثائقية)، د.ن, لندن.

– الرياشي، ميشال (1992). إسهام في دراسة النظرية التقليدية للدولة الفدرالية، **أطروحة دكتوراه غير منشورة**– بيروت: الجامعة اللبنانية.

- الزيباري، عبدالرحمن سليمان(2003). الوضع القانوني لإقليم كردستان العراق في ظل قواعد القانون الدولي العام، **رسالة ماجستير منشورة**، مطبعة وزارة التربية، أربيل.

- شربجي، جميلة مسلم، (2003). الإتحاد الفيدرالي دراسة تطبيقية عن الوطن العربي، **أطروحة دكتوراة**، كلية الحقوق، جامعة القاهرة.

- شريف، محمد، (2004). إقليم كردستان العراق، دراسة في الجغرافية السياسية، أطروحة دكتوراه، جامعة السليمانية.

- شورش، حسن عمر، (2009). **خصائص النظام الفدرالي في العراق** ـــ دراسة تحليلية مقارنة، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية.

- عبدالقادر، بشتيوان علي، (2007). **الأساس القانوني الدولي لحق الشعب الكُردي في تقرير المصير(كردستان العراق نموذجاً)**. رسالة ماجستير، جامعة السليمانية، العراق.

- العساف، فايز عبد الله، (2010). **الأقليات وأثرها في استقرار الدولة القومية_أكراد العراق نموذجاً** - رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

- عمر، شورش (2009). **خصائص النظام الفدرالي في العراق (دراسة تحليلية مقارنة)**، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية.

الدوريات والندوات

- البوتاني، عبد الفتاح علي، (2003). **العرب مدينة العرب والكُرد**، مقال منشور، **مجلة دهوك**، العدد 21، المجلد4.

- دونى، ريتشارد، (2000). **الكُرد العراقيون لاعبون متنفذون بلا دولة،** نص كلمة فرانسيس ريتشارد دوني في مؤتمر حول الكُرد(الجامعة الأمريكية/ مركز السلام العالمي)، **مجلة كولان العربية،** مركز كولان للنشر والإعلام، العدد 47، أربيل.

- عبدالناصر، وليد(1997)، **اكراد العراق وتاثير البئيتين الأقليمية والدولية**، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، العدد127.

- عثمان، ازاد،(2009). **العملية السياسية في العراق الجديد، بحث منشور في مجلة القانون والسياسة،** العدد (6).

- عثمان، السيد (2002). حزب العمال الكردستاني التركي، **من الكفاح المسلح إلى النضال السلمي، مجلة السياسة الدولة،** مؤسسة الأهرام، العدد 149.

- قمحة، أحمد (1996). **أكردا العراق،** الواقع والمستقبل، **مجلة السياسة الدولية،** العدد، 126.

- مصطفى، أحمد عبدالرحيم، (1971). **الأكراد والوحدة الوطنية في العراق،** مجلة السياسة الدولية، العدد23.

- المفتي، عدنان(1999)، **وثائق مؤتمر القاهرة،** القاهرة مكتبة مدبولي، الطبعة الاولى

- الموصلي،منذر(1999)، **الحياة السياسية والحزبية في كردستان،** الطبعة الاولى، رياض الريس للكتب والنشر، لندن 1991، نقلا عن عمرو سعداوين الصراعات الكردية الكردية، السياسة الدولية، العدد135.

- هرورى، نشوان شكرى، (2001). اثر الموقع الجغرافي لإقليم كردستان العراق في سياسات دول الجوار، تركيا نموذجا، **مجلة متين،** القسم العربي، العدد 111.

الكتب الكُردية

– الدباغ، فيصل، (2004). **كردستان لةجابكراوةكاني عوسمانيةكاندا**، هةولێر، ضاثخانةى ئاراز.

– سالم، جوهر، (2008): **ئايا فيدرالية ت وةك خيـاريَكي سياسـي لـة عيـراق ثيادة دةكريَت؟**،ضاثي دووةم، هةولێر، ضاثخانةى ئاراس.

– محمد، ئةمير،(2006):**رةهةندة كؤمةلآيـةتي و ئيَتنيكيـةكاني فيـدراليزمى هـةريَمي كردستان**،سليَماني، ضاثخانةى ياد.

– الفرج، فاتح لطيف، (1997). **كوردو كه ركوك كوفاري بقين**، زماره، سـه رجـاوه ى بيشوو،(2).

المصادر الأجنبية

- Beard Charles A. (1964). **The enduring Federalist**, Fredrick Ungar Publishing Co. **New York Second Printing**.

- Earle Valerie (1968). **Federalism**, Infinite Variety in Theory and Practice, F.E. Peacock Publishers. Inc., Itasca. Illinois.

- King, P (1982). Federalism and Federation, Crom Helm International Series in Social and Political Thoughts, London: Y Canberra

- Macmahon Arthur W.(1955). **Federalism Mature and emergent Doubleday & Company Inc**. Garden City, New York.

- Oppenheim, L. (1955). **International law, a treatise, Vol 1 Peace, Longman**, Green And Vo. London. New York. Toronto eight edition edited by H. Lauter Pacht.

- Rebecca, W (2002). **International law**, 4th edition, London,.

-William Riker. H,(1964). **Federalism, Origin, Operations, Significance,** Little Brown and Company, Boston and Tornoto.

- Where K.C., (1967). **Federal Government**, Oxford University Press, London, New York, Toronto, fourth edition.